جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم التاريخ

اللجنـــــــــة الإفريقيـــــــــــــة

1833 - 1834

مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر

المقاومة الوطنية والثورة التحريرية

إعداد الطالب : **مختاري الطيب**

إشراف الأستاذ: **بوعزة بوضرساية**

السنة الجامعية : **1430 – 1431 هـ / 2009 - 2010** م

جامعة الجزائر2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

اللجنـــــــــة الإفريقيـــــــــــة

1833 - 1834

مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ المعاصر

المقاومة الوطنية والثورة التحريرية

أعضاء لجنة المناقشة : السادة الأساتذة

1 - الدكتور : بن يوسف تلمساني رئيسا

2 - الدكتور : بوعزة بوضرساية مشرفا

3 - الدكتور : مزيان سعيدي عضوا

4 - الدكتور : بشير سعدوني عضوا

إعداد الطالب : **مختاري الطيب**

السنة الجامعية **1430 – 1431 هـ / 2009 – 2010 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم وأحمد الله تعالى أن وفنا وسدد خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع الذي نأمل أن يكون خيرا لنا ولأمتنا.

فبعد الشكر لله أجد نفسي شاكرا لكل من قاسمني رحلة البحث وانجاز هذا العمل وعلى رأسهم المشرف الدكتور بوعزة بوضرساية الذي لم يبخل علينا بالنصح والإرشاد وتتبع العمل من بدايته حتى اتمامه فله منا خالص الشكر والتقدير..

ولايفوتني أن أتذكر وأترحم على الأستاذ الدكتور مياسي إبراهيم الذي فارقنا إلى الرفيق الأعلى هذه السنة، ونشهد الله أنه كان القدوة تواضعا وعملا ونطلب له الرحمة ولكل من سار على دربه.والى جانبه ثلة من أساتذة معهد التاريخ الذين غيبهم الأجل عنا مؤخرا.

الإهـــــــــــداء

إلى من خصهما الله واقترن ذكرهما بعد ذكره وجعلهما مفتاحا من مفاتيح الجنة.

الوالد رحمه الله ووالدتي أطال الله عمرها ومتعها بموفور الصحة .

إلى جميع عائلتي فردا فردا.

إلى زوجتي أم أنس التي كانت نعم العون ونعم الرفيق ،والى ولدي أنس نجم الدين ورحاب بشرى.

فهرس المحتويات

قائمة المختصرات

- د .ت : دون تاريخ
- ش .و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
- د .م. ج : ديوان المطبوعات الجامعية .
- د.ه : دار هومة .
- د.ب : دار البصائر .
- د.أ : دار الأمة .
- د.م.ن : دار المريخ للنشر.
- د.ع.ن.ت : دار العلوم للنشر والتوزيع .
- د ف : دار الفكر.
- د.غ.أ : دار الغرب الإسلامي .
- د.ث.ط.ن.ت : دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
- د.ر.ك : دار الرائد للكتاب.
- د.ن : دار النفيس.
- د.ب : دار البعث.
- م.د.م.ح : منشورات دار مكتبة الحياة.
- م.د.أ : منشورات دار الأديب.
- م.د : منشورات دحلب .
- م.و.ن.أ : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.
- م.و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب.
- م.ع.د.ف.أ : المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي .
- م.و.ف.م : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- م.و.د.ب.ح.و.ث : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954
- م.أ : المجلة الإفريقية.

قائمة المختصرات

- د .ت : دون تاريخ
- ش .و.ن.ت : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .
- د .م. ج : ديوان المطبوعات الجامعية .
- د.ه : دار هومة .
- د.ب : دار البصائر .
- د.أ : دار الأمة .
- د.م.ن : دار المريخ للنشر.
- د.ع.ن.ت : دار العلوم للنشر والتوزيع .
- د ف : دار الفكر.
- د.غ.أ : دار الغرب الإسلامي .
- د.ث.ط.ن.ت : دارالثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.
- د.ر.ك : دار الرائد للكتاب.
- د.ن : دار النفيس.
- د.ب : دار البعث.
- م.د.م.ح : منشورات دار مكتبة الحياة.
- م.د.أ : منشورات دار الأديب.
- م.د : منشورات دحلب .
- م.و.ن.أ : المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.
- م.و.ك : المؤسسة الوطنية للكتاب.
- م.ع.د.ف.أ : المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي .
- م.و.ف.م : المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.
- م.و.د.ب.ح.و.ث : المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954
- م.أ : المجلة الإفريقية.

مقدمة

مازال تاريخ الجزائر لم يلق مايستحق من دراسة وبحث من طرف المهتمين بقديمه وحديثه، وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف أقلام تجتهد من خلال القنوات الرسمية أو الإجتهادات الشخصية، والتي هي خطوة في إطار إستراتجية الدولة لكتابة التاريخ أو شغف أصحابها من خلال المجهود االفردي لإشباع رغبة الإطلاع والقناعة التي تحركها الثوابت .

إيمانا مني بالقضية المتمثلة في أنني حلقة ولبنة في مشروع حضاري على الكل أن يدفع به إلى الأمام. أوليت على نفسي أن أقدم هذا العمل ليكون شاهدا علينا أمام الله والتاريخ، والذي أصنفه ضمن الجهاد الثقافي، الذي أضحي فرض عين لمن يمتلك أدوات وأسس البحث، خاصة مع تسارع الأحداث التي تمثلت في عولمة الأفكار بعد عولمة السياسة والاقتصاد، وافتقاد قاعدة واسعة من أبناء هذا الوطن إلى التطعيم ضد فيروس المسخ والتشويه الذي أطبق على الأمة.

وإنني أرى التاريخ وقراءته بمنظور جزائري ورؤية جزائرية لأقلام تؤمن بما تكتب وتكتب لتقنع غيرها على كسب هذه المناعة.

متشبعا بهذه القناعة أجد نفسسي سالكا درب من سبقني أصحاب الفضل على هذه الأمة في تدوين تاريخها والذي لايتسع المقام لذكرهم، حيث عمل كل منهم على إعادة كتابة تاريخ هذا الوطن، بعد الحيف الذي ناله من المستشرقين والمؤرخين الفرنسيين، فسموا الأسماء بغير مسمياتها فصوروا الفتح الإسلامي على أنه الغزو العربي ،والاحتلال الفرنسي للجزائر على أنه رسالة حضارية ،ولم يعترفوا حتى بالجزائر ماقبل 1830 وإنما اختصروها في جزائر مابعد 1962 أي الجزائر الفتية ،وهذا قليل من كثير .

من المواضيع التي دفعني إليها الأساتذة الكرام ووجدت نفسي ممتنا لهم في النهاية والتي هي مفتاح دراسة تاريخ التواجد الفرنسي بالجزائر موضوع *اللجنة الإفريقية*.

هذا الموضوع الذي لم يتم تناوله بالشكل الكافي ،والدراسة التي استوقفتني للجنة الإفريقية هو الحيز الموضوع في كتاب الأستاذ الفاضل أبو القاسم سعدا الله **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** ،وبقية ماكتب عن اللجنة الإفريقية لايعدو أن يكون مجرد لمحة خاطفة إشارات بسيطة .

***- أسباب اختيار الموضوع**

مدفوعا نحو هذا الموضوع بجملة من الأسباب التي قادتني لإختيار اللجنة الإفريقية كموضوع للدراسة هي :

1- طبيعة التخصص الذي هو المقاومة الوطنية والثورة التحريرية والذي يدخل ضمن الفترة المعاصرة .

2- الرغبة الملحة التي تدفعني لأسلط الضوء على فترة هامة من تاريخنا المعاصر والتي ارتبطت بالحركة الاستعمارية المدفوعة بمتطلبات الثورة الصناعية، والمشروع الصليبي وعكس معادلة التواجد بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط خاصة بعد سقوط الأندلس 1492م .

3- محاولة معرفة المشروع الاستعماري لان اللجنة الإفريقية لم تكن مجرد توصيات في إطار عمومي، وإنما هي مشروع استعماري بأدق تفصيلاته ،وقد ألمت بجميع الجوانب العسكرية ،الاقتصادية،الدينية ،الثقافية.العدالة ،المالية.

4- الرغبة والمحبة لمثل هذه المواضيع التي تقدم الإضافة لصاحبها، و تزيد من الرصيد المعلوماتي والإلمام بالحقائق.

5- الترغيب الذي وجدته من الأساتذة الأفاضل لأجل معالجة المواضيع التي هي على هذه الشاكلة، وفي النهاية تخدم الباحث أنيا وبعديا،كما تقدم حسب رأي الإضافة المطلوبة لتسليط الضوء على تاريخنا بنظرة جزائرية محضة تتماشى مع الحقائق والانتماء.

***- الإشكالية**

حاولت أن أرتكز على إشكالية تكون هي المنطلق لتجسيد هذا العمل،فحاولت حصرها في *ماهية اللجنة الإفريقية* وما نتج عنها والتي تحتاج في رأي الى توسعة، وهي ضرورة ملحة لإتمام هذه الدراسة،لذلك جاءت على شكل أسئلة وتساؤلات فرعية حتى يتم تبسيطها ويتم بناؤها بناءا مكتملا وهي على النحو التالي :

- كيف كانت الجزائر قبل الاحتلال ؟

- ماهي المشاريع الاحتلالية وعملية الاحتلال وما صاحبها من تعسف وقهر ؟
- كيف تشكلت اللجنة الأولى وماهي تركيبتها وأعمالها التي أنجزتها ؟
- كيف كانت تركيبة اللجنة الثانية وماهي الإضافة التي قدمتها على سابقتها ؟
- كيف ترجم الاحتلال تصورات اللجنة الإفريقية لفرض سيطرته الاستعمارية ؟
- ماهي ردود أفعال الجزائريين على المشروع الفرنسي الإحتلالي الذي جاءت به اللجنة الأفريقية ؟

هذه الأسئلة التي رأيناها هامة وأردنا الإجابة عنها وتساؤلات أخرى إلى جانبها من خلال هذه المذكرة ،متبعين في ذلك الجمع والمزاوجة بين الأسلوب الوصفي والتحليلي ،الأسلوب الأول تم توظيفه في الجزء الأكبر من هذه المذكرة وهذا يرجع لطبيعتها حسب رأي، إلى جانب ذلك حاولنا التدخل محللين كلما وجدنا إلى ذلك سبيلا ،ويقينا منا أن الدراسات التاريخية ليست رواية وخبر فقط وإنما هي نقد ونظر، حتى نستشف ما بعد الأسطر ونخرج بالنتائج المرجوة لمعرفة الماضي وفهم الحاضر والإعداد للمستقبل.

***- حدود الدراسة**

رغم أن صلب الموضوع هو اللجنة الإفريقية والتي اقترنت بسنتين هما 1833 و1834. إلا أنه كان لزاما علينا أن نتطرق إلى الفترة التي سبقت تشكيل اللجنة وهي الثلاث سنوات المقترنة بالدخول والاحتلال الفرنسي وحالة العجز التي وجدها الحكومة الفرنسية لترجمة الغزو العسكري، والذي أرغمتها على تشكيل اللجنة لتضع إستراتيجية تقارب بين المعطيات والأهداف وتعطي للحكومة الضوء الأخضر في مواصلة مشوارها في الجزائر، وإسكات أصوات المعارضة، إضافة إلى ذلك رجعت زمنيا لفترة محدودة جدا حتى أعطي مسح للوضع في الجزائر قبل دخول الفرنسيين،وكذلك وجدت نفسي مضطرا لتسليط الضوء على فترة موجزة بعد سنة 1834 حتى يتسنى لي أن أقيم الدور الذي لعبته اللجنة الإفريقية.

وبهذا فإنني حاولت جاهدا تضيق الإطار الزماني لأنه كلما كان إطار الإشكالية ضيق كلما تفادينا العموميات والذي يقترن بالدراسة السطحية، والتي أرى أنها مستهلكة ومطروقة من طرف من سبقني إلى هذا المجال.

*- تبويب المذكرة

تتناولنا موضوع المذكرة هذه والذي هو *اللجنة الإفريقية*في أربعة فصول تمت عنونة **الفصل الأول** منها بــ *الجزائر في ظل الاحتلال الضيق مابين 1830 إلى 1834 *وتناولت فيه بالدراسة الحالة كما هي أثناء الغزو الفرنسي، واتسم هذا التناول بالعمومية لأنه ليس صلب الدراسة وإنما التذكير بــه حتى نأتي بمقاربة في النهاية بين أربع فترات، الفترة الأولى قبل الاحتلال والفترة الثانية في بداية الاحتلال وقبل تشكيل اللجنة ،ثم الفترة الثالثة ماجاءت به اللجنة، والفترة الأخيرة ماتجسد بعد إتمام اللجنة لعملها أي الفترة التي لحقت مرسوم الإلحاق الصادر في جويلية 1834 .

في الفصل الأول تم تناول الإدارة العثمانية لأن الاحتلال لم يدخل إلى أرض شاغرة وإنما الدولة الجزائرية كانت واقع وهناك مؤسسات قائمة وتنظيم في كل المجالات بغض النظر عن هشاشة أو متانة هذه المؤسسات وفاعليتها،ثم عرجت على الأطماع الفرنسية في الجزائر والمشاريع التي تم وضعها مع نهاية القرن 18 وبداية القرن 19م ،كذلك تم التطرق إلى الحملة على الجزائر حتى استسلام السلطة القائمة ،إضافة إلى ذلك أعطينا نظرة عن القادة العامون وسياستهم في الجزائر لتثبيت الاحتلال والإدارة الاحتلالية ومحاولة استغلال بعض الشخصيات الجزائرية ودفعها للتعاون مع الاحتلال ،كذلك أعطينا نظرة ولو بسيطة عن التجاوزات الفرنسة التي طالت المؤسسـات والأشخاص وعلى رأسها الخزينة وأملاك الأوقاف ،وختمنا هذا الفصل بنظرة عن المقاومة الشعبية وحتى مقاومة الأمير عبد القادر ومقاومة أحمد باي .

الفصل الثاني خصصته للجنة الأولى وقد اعتمدت على تقرير اللجنة وتمحور هذا الفصل حول تشكيل اللجنــة وتركيبتـــها التي جمعت بين عدة تخصصات ،كذلك تم التطرق

إلى تنقلات اللجنة بين المناطق المحتلة والصعوبة التي وجدتها خلال تنقلاتها ،أيضا تطرقنا إلى المحاضر والتي هي عبارة عن جلسات ناقشت قضايا متعددة ،إلى جانب المحاضر تطرقنا أيضا إلى التقارير وهي متعددة .

الفصل الثالث تناولنا فيه اللجنة الإفريقية الثانية أو اللجنة التي تشكلت بعد رجوع اللجنة الأولى ،وضمت الشخصيات المشكلة للجنة الأولى إلى جانب شخصيات جديدة وقد اختلفت عن الأولى في كونها لم تزر الجزائر ولم تكن لها تعليمات مثل سابقتها وإنما عمل اللجنة الأولى كان بمثابة القاعدة التي ارتكزت عليها ,واحتوى هذا الفصل على مجموعة من العناصر مثل تشكيل وتركيبة اللجنة التي كانت متنوعة ،الإضافة التي ميزت العمل كونها استقبلت مجموعة من الشخصيات الجزائرية وغيرها وخصصنا لذلك عنصرا تفصيليا لما كان من هؤلاء،أيضا الفصل احتوى على المذكرتين التي بعث بهما كل من حمدان بن عثمان خوجة وأحمد بوضربة.

المذكرتان عبارة عن تصور لمستقبل الجزائر والترتيبات الواجب أن تتخذها فرنسا لتهدئة الأوضاع، كذلك تطرقنا إلى الشخصيات الفرنسية المستقبلة والمسائل المناقشة ،كما تم التطرق إلى المحاضر الأولية والمحاضر الإضافية ،والتقارير الأولية والتقارير الإضافية، وتم ختم هذا الفصل بالتقرير النهائي, ومحصلته توجيهات للحكومة للعمل بها وأهم ماميزه هو التوصية بالاحتفاظ بالجزائر.

الفصل الرابع تناولنا فيه السياسة الفرنسية بعد عمل اللجنة الأولى واللجنة الثانية ،والقرار النهائي الذي احتفظ بالجزائر وتجسد في مرسوم 22 جويلية 1834 ،حيث أعطينا لمحة عن الحكام العامين والصلاحيات التي منحت لهم وعن سياستهم ، كما تم التطرق إلى السياسة الفرنسية لتثبيت الوجود، خاصة في مجال الإستطان، مصادرة الأراضي وكـذا السياسة في المجال القضائي ،كما تطرقنا الى عملية توسيع النفوذ الفرنسي وجلب فئة من الجزائريين لخدمة المشروع الفرنسي ،كما أخذنا بالدراسة ردود الافعال الجزائرية .

قد يسجل البعض علينا إسقاطنا بعض الجوانب في هذه المذكرة يراها من جهته كان لزاما علينا تناولها ،لكن يشفع لنا صعوبـة الموضوع المتناول وقلـة المؤرخين الذين أولـــه

مساحة هامة من الدراسة ،كما أردت من خلال تغطيتي للموضوع أن أحاول تسليط الضوء قدر الإمكان على تاريخ الجزائر المرتبط بهذه الفترة ،إيمانا منا أن الأحداث تتفاعل فيما بينها ولايوجد الحدث المعزول .

*- العوائق والصعوبات

لايخلو أي عمل أو بحث من وجود عوائق وصعوبات تحد من عملية تسريع وتيرة العمل وانجازه،كما كان مسطرا له، فالتنظير والتجسيد شيئان مختلفان .
وأول صعوبة هو عملية تجميع المادة المرتبطة بالموضوع ،وفي هذه المذكرة المادة الرئيسية هي محاضر وتقارير اللجنة التي تم طبعهما سنة 1834 ،الى جانب شح المعلومات حول الموضوع وان وجدت فلا تعدوا أن تكون مجرد إشارات تتضمنها الأسطر فقط،ورغم ذلك ماعلمت بمصدر أو مرجع إلا وعملت على الإطلاع عليه ، ثاني مااعترضني وكان عائقا لإنجاز هذه المذكرة هو الإرتباط المهني الذي لايترك لمنتسبه لاالمساحة الزمنية ولا القدرة الجسدية حتى يعطي للمذكرة الشيئ الكثير. ورغم ذلك وبفضل من الله ومنة منه استطعت بذل قصارى الجهود حتى أتم هذا العمل وانتفع منه وأرجوا أن ينتفع منه غيري رغم تواضعه .

*- المصادر والمراجع

فيما يخص المصادر والمراجع لإنجاز هذه المذكرة التي تبقى عملا متواضعا لأنها بداية مشوار البحث ، اعتمدت على تقرير اللجنة التي أعدته، وهذا العمل عبارة عن جزأين تعداد صفحاته 1102 صفحة. الجزء الأول منه عبارة عن 728 صفحة وهو عبارة عن جلسات عددها 56 و04 اخرى إضافية، إلى جانب تقارير عددها 09 وتقارير اضافية اخرى عددها 09 الى جانب التقرير النهائي.

المصدر الثاني الذي اعتمدت عليه في الدراسة هو كتاب المرآة لصاحبه حمدان بن عثمان خوجــة أحـد الوجـوه الجزائريـة البـارزة، فهو من الأعيـان والذي عمل في البدايـــة

إلى جانب الاحتلال ثم تمرد عليه ،وكشف التعسف والتجاوزات، وكتاب المرآة هو شهادة لها.إلى جانب هذين المصدرين اعتمدنا مجموعة من المراجع التي لها صلة بالموضوع وعلى رأسها كتابات الأساتذة أبو القاسم سعد الله،العربي الزبيري ،جمال قنان،محمد بن عبد الكريم،عميراوي أحميدة ،والقائمة طويلة وهي مذكورة في أماكنها حسب استشهادنا بها وهي موجودة في الإحالات وفي قائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول

الجزائر في ظل الاحتلال الضيق مابين 1830 و 1834

1- الإدارة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال

2- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر

3- احتلال الجزائر

4- القادة العامون الفرنسيون في الجزائر

5- إدارة الاحتلال

6- التدخل التونسي المغربي في الشأن الجزائري

7- مظاهر السياسة الفرنسية والقمع الاستعماري

8 - المقاومة الجزائرية

الإدارة العثمانية في الجزائر قبيل الاحتلال

كانت الجزائر العثمانية عبارة عن دولة شبه مستقلة عن الخلافة العثمانية، بحيث كان الحكم ظاهريا أكثر منه حقيقيا بسبب تدخل السلطة المركزية المتضائل الذي كان إلى درجة العدم، وبات لايربط الدولة العثمانية بالجزائر سوى الرباط الديني والوازع الأدبي[1]. كان الداي هو الشخصية الأولى في الدولة، بيده السلطة المطلقة يختلف نفوذه باختلاف تأثير الديوان الخاص وعلى رأسهم الخزناجي الذي هو بمثابة وزير المالية وأغا المحلة وهو على رأس الجيش ووكيل الحرج الذي يمثل البحرية والخارجية وخوجة الخيل والبيت مالجي، يعتبـــر الداي حسين هو آخر دايات الجزائر من بين28 دايا [2]، الذين حكموا الجزائـــــر من 1672م إلى 1830م، وقد أوصى له علي باشا الذي حكم من سبتمبر 1817م إلى فاتح مارس 1818م بخلافته سنة 1818م، ،وقد كان الداي يختار من بين الخزناجي ووكيل الخرج، وقد شبه حمدان خوجة في كتابه المرآة النظام في الجزائر بالنظام الشبه جمهوري، وأن الداي كان يزكى ويبارك من طرف السلطان العثماني بالفرمان والقفطان المذهب وسيف الشرف،مقابل ذلك تدفع للسلطان الضرائب السنوية وقد ذكرها حمدان خوجة بأن قيمتها لاتتعدى 5000 فرنك إلى جانب مشاركته في الحروب [3].

السلطة في الجزائر كانت تعتمد على الجند الذي لم يتعد عددهم 15 ألف جندي حيث كانت إقامة الجنود في الثكنات، وكان يوجد بالجزائر8 ثكنات عند دخول الفرنسيين إلى الجزائر. كانت الجزائر مقسمة إلى أقاليم، حيث نجد دار السلطان تمتد من مدينة شرشال غربا إلى مدينة دلس شرقا ومن الساحل البحري شمالا إلى الأطلس البليدي جنوبا، كـان هذا الجـزء مقسمـا إلى إحدى عشر قسما إداريا حيث يطلق على كل قسم تسميـة وطــــن وعلى رأسه شخصية تركية وهو بدوره مقسم إلى دواوير كل منها يشرف عليه شيخ قبيلة.

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني. **النظام المالي للجزائر في العهد العثماني 1800** – 1830 .ش و ن ت.الجزائر .1979 .ص 22.

[2]- ولد سنة 1764 ورأي أخر في 1773 في ندرله نشأ في اسطنبول خدم في المدفعية ثم جاء إلى الجزائر انضم إلى الأوجاق تولى عدة وظائف ثم تقلد الوزارة وكان مقربا لعلي باشا وهو من أوصى له بخلافته بقي في حكم الجزائر 12 سنة وبعد نفيه عاش ثماني سنوات حيث توفي في الإسكندرية سنة 1838 .حول الموضوع عد إلى:

عبدالرحمان الجيلالي. **تاريخ الجزائر العام ج3** .د ث بيروت 1980 .ص 333 .

[3]- حمدان خوجة .**المرآة تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري** .م و ن ا. الجزائر .2005 .ص 95 .

بالإضافة إلى بايلك الشرق الذي يمتد من البحر شمالا وبجاية غربا إلى الحدود الشرقيـــة مع تونس ومدنه الحدودية مثل تبسة وتقرت أما جنوبه الغربي حتى مدينة سيدي عيسى وسيدي هجرس،به عشرة قبائل كبرى أهمها الحنانشة،الحراكتة، بلزمة، أولاد دريد ،زواغة[1].

وبايلك التيطري الذي يمتد بين سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي،غربا إلى حجوط وشرقا إلى عين بسام التي تتبع البويرة حاليا،وهو أقل قيمة من باقي البايالك أهم قبائله شمالا 14 قبيلة مثل بنو حسان،عريب،وزرة،ريغا.وشرقا توجد 18 قبيلة أولاد علان،الصحاري،العذاورة، أولاد سيدي عيسى،أما قبائل القبلة 14 قبيلة منهم العبادلية،الزناخرة،المويعدات، إلى جانب هذه القبائل هناك قبيلتي الدواير والعبيدات وهما تمثلان المخزن [2].

أما بايلك الغرب يمتد حتى الحدود المغربية وأهم مدنه تلمسان ومعسكر،وهران ومستغانم ومازونة .أما قبائله ترارة.ولهاصة ، الزمالة والدواير ،مجاهر ،لغرابة ولحشم ،جعفرة ، بنوعامر وغيرهم ليصل عدد القبائل بالغرب إلى 219 قبيلة [3]. وعلى رأس كل بايلك باي يساعده في مهامه الخليفة والذي يعتبر نائبه والقائد الذي يتولى حراسة المدينة وأغا الدائرة الذي يشرف على الفرق المخزنية والباش كاتب إلى جانب موظفين آخرين.

كانت البايلكات بدورها مقسمة إلى دوائر تضم مجموعة من القبائل.نشير أن سلطة الداي كانت مركزة في دار السلطان وتستند على الأغا وأربعة قياد.كان الباي يدفع الضرائب

---

[1]- مصطفى عبيد ،**الجزائر في كتابات توماس (إسماعيل) أوربان.** (رسالة ماجستير غير منشورة).قسم التاريخ كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر.سنة 2008 .ص 87. كما يذكر أن الشرق الجزائري كان مقسما بين خمسة أسر وهي أسرة أولاد مقران في الغرب ،أسرة الأحرار في الشرق ، أسرة بن قانة وبوعكاز وبن جلاب في الجنوب أنظر: محمد العربي الزبيري. **التجارة الخارجية للشرق الجزائري** .م و ك. الجزائر 1982 .ص 32.

[2]- المخزن هو مجموعة من القبائل مثل الزمالة والدواير يعتمد عليها النظام العثماني في تثبيت دعائم الحكم من خلال الجباية وفرض الاستقرار. وعن موقفه مع بداية الاحتلال أنظر:

ناصرالدين سعيدوني .**دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائرج2**. م وك. الجزائر 1988 .ص 231.

[3]- إبراهيم مهديد . **القطاع الوهراني مابين 1850 - 1919** .م د أ.2006 .ص 33 . أنظر أيضا بن عودة المزاري. **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا**. تحقيق ودراسة يحي بوعزيز ج2 .د غ ا ط1 . 1990 ص

للداي مرتين في السنـــة في الربيع والخريف مقابل الحصول على قفطان وهو دلالة على تثبيتــه في منصب الباي[1]. كما كان الباي يقوم بزيارة الداي مرة كل ثلاث سنوات مقدما له هدية وتسمى الدنوش [2].وأخر البايات الذين كانوا على عهد الداي حسين هم أحمد باي على رأس بايلك الشرق وقد حكم من 1824م دام حكمه إلى غاية 1837 م وهي السنة التي سقطت فيها قسنطينة ،قد قاد المقاومة في الشرق الجزائري إلى غاية استسلامه سنة 1848 م [3]. على رأس بايلك التيطري كان مصطفى بومزراق الذي شارك في الدفاع عن الجزائر لكن بعد ذلك فضل الموالاة لفرنسا ثم تمرد على عهد كلوزيل ونصب نفسه باشا على الجزائر وطلب حتى من أحمد باي الخضوع له. أما على بايلك الغرب فكان حسين باي الذي فضل الدخول تحت إمرة الفرنسيين لكبر سنه وانتهى به المقام الى الإسكندرية. إلى جانب البايات هناك القياد وكانت لهم السلطة المدنية والعسكرية والقضائية،والقايد يقوم بدوره في تعيين أعوانه من شيوخ القبائل.كذلك كان الأمناء الذين هم على رأس أصحاب الحرف ورئيس الأمناء هو شيخ البلدة ،كذلك هناك نقيب الأشراف الذي يتم اختياره من بين الأسر الشريفة ومهمته هي إيجاد الحلول إلى جانب شيخ البلدة والأمناء للقضايا المطروحـــة. هؤلاء هم من يراقبون الشرطة المحلية، النظافة، الجمعيات الخيرية، المستشفيات[4].

---

[1]- كانت الضرائب تستخلص من طرف خلفاء البايات بالاستعانة بالمحلات في البداية كانت تستخلص على المنهج الشرعي ومع مرور الوقت اقترنت بالمظالم وهذه طبيعة السلطان والملك ،محلة الغرب تخرج في أفريل وتعمل على تحصيلها طيلة ثلاثة أشهر ،محلة الشرق تخرج في اليوم الأول من الصيف وتقيم ستة أشهر ،محلة التيطري تخرج في اليوم الأول من الصيف على مدار ثلاثة أشهر ولمزيد من المعلومات أنظر: **مذكرات الحاج احمد الشريف الزهار**،تحقيق أحمد توفيق المدني،ط2 ش و ن ت،الجزائر،1980،ص35 .

[2]- قدوم باي الشرق وباي التيطري يكون في الربيع ،أما باي الغرب يكون في الخريف ويعتبر احتفالا ينتظره سكان الجزائر حيث يسير الباي برفقة 03 ألاف فارس وكل الأغوات والقياد وشيوخ القبائل والدنوش تقدر بحمولة 100 بغل من الأموال والهدايا والخيل والعبيد ،كل محيط الداي يناله منها القليل والكثير على مدار سبعة أيام وفي اليوم الثامن يكرم الباي من طرف الداي ويعود إلى بايلكه.عد إلى: **مذكرات الحاج أحمد شريف الزهار** . المصدر السابق. ص 36

[3]- لمزيد من المعلومات حول مقاومة أحمد باي أنظر صالح فركوس. **أحمد باي قسنطينة**. د م ج الجزائر 1993 .أيضا بوضرساية بوعزة. **أحمد باي رجل دولة ومقاوم 1830 1848** (رسالة ماجستير غير منشورة) قسم التاريخ .كلية العلوم الإنسانية . جامعة الجزائر. 1992.

[4]- علي عبد القادر حليمي. **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل1830** . م ع د ف ا. الجزائر.ص 315.

القضاء يرتكز على الشريعة الإسلامية، وكان على المذهب المالكي والحنفي يختص بالمعاملات، تسجيل العقود والأحوال الشخصية وتوفيرالحماية،والمتهمين لم يكن لهم محامون والجلسات تعقد يوميا ماعدا يوم الجمعة،كان هناك مفتيان حنفي ومالكي يفتيان مرتين في الأسبوع إلى جانب القضاة نجد العدول والكتاب اقتصاديا الدولة كانت تعتمد على الأسطول والقرصنة أو مايسمى في عرفنا الجهاد البحري والنخاسة أو عائدات الأسرى، كذلك الزراعة والصناعة والتجارة والتي احتكرتها الدولة ومن ورائهم اليهود والتي كانت المنفذ التي تغلغلت منه أوربا وعلى رأسها فرنسا.وعليه فان مداخيل الدولة كانت متعددة منها ضرائب بايلك الشرق والغرب والتيطري،ضرائب اليهود والدكاكين والأملاك العقارية إلى جانب المناطق السبعة عشرة [1]. كذلك الرسوم على البضائع والسفن الأجنبية والسلع المستوردة والبضائع المحلية والمصدرة،إضافة إلى ماتدفع الشركات وما يدفعه المزوار ومدير الميناء والشركة الفرنسية باستيون [2] ،ونشير أن رتبت معاهدة مع الجزائر تعطيها امتياز استغلال الباستيون سنة1640 الى جانب معاهدات اخرى كلها في هذا الباب واخرها كانت في جويلية 1820 وهي أخر المعاهدات المبرمة مع فرنسا قبل معاهدة الإستسلام ،هذه مداخيل منتظمة أما العارضة فهي مايدفعه وكيل بيت المال والغرامات والعقوبات والجهاد البحري ومداخيل الفدية [3] .

---

[1]- هي مناطق مستقلة عن الإدارة تلتزم بدفع ضرائب سنوية إلى الداي وأهمها فليسة وزواوة،بلاد مزاب على رأسها غرداية والقبائل الرحل في المناطق الداخلية. لمزيد من المعلومات أنظر:

علي عبد القادر حليميي. المرجع السابق ص319.

[2]- لمزيد من المعلومات عن المعاهدات التي تمت مع فرنسا من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر أنظر:

جمال قنان . **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619 – 1830**. م و د ب ح و ث. الجزائر .2007 .ص ص 263 -340 .

[3]- علي عبدالقادرحليمي. المرجع السابق .ص ص 319 – 320 .

المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر

الاحتلال الفرنسي ليس وليد حادثة المروحة[1]، وإنما هو رغبة فرنسية قديمة بدأت تتجلى مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن 19م حيث ظهرت جليا من خلال رغبة فرنسة بتكليف محمد علي،للقيام بهذه المهمة إلا أنها لم تتجسد في النهاية إلا فرنسيا[2]. ويمكن ذكر البعض منها على النحو التالي :

1- مشروع ديكرسي dekercy :أقام بالجزائر من 1782 الى1791م كقنصل عام للحكومة الفرنسية وقد وضع مشروعين لاحتلال الجزائر الأول سنة م1782 والثاني 1791م وفي كلا المشروعين يدعو الى احتلال الجزائر مع ضرورة اتخاذ إجراءات خاصة بالرعايا والمصالح التجارية ثم سحب القنصل مع فرض رقابة وحصار على الجزائر.كما أشار إلى سيدي فرج كمنطقة للإنزال.وعند احتلال الجزائر يتم تشكيل حكومة من الأهالي [3] .

2- مشروع فرنسوا فيليب لومي François philipe Lemay :كتبه سنة 1780م وهو دراسة تخص الأوضاع الجزائرية،إضافة إلى الخطة التي يجب إتباعها وحسبه يجب أن يتم مهاجمة الجزائر من الناحية الشرقية والغربية [4].

[1]- كان سببها الديون المترتبة على فرنسا منذ 1794م وتماطل فرنسا في دفعها وتم تقديرها سنة 1819 بـ 42 مليون ف لكن لمطالب دائنين على أسرة بكري وبوشناق نزل المبلغ إلى 7 ملايين ،وبعد ملاسنة بين الداي حسين والقنصل الفرنسي ديفال أشار عليه الداي بالمروحة والتي اعتبرت اهانة لشرف فرنسا، حيث سأل الداي القنصل هل وصلته تعليمات من حكومته حول ماتم التفاوض حوله في السنة الماضية ،فأجاب بالنفي ثم أضاف قائلا بأن حكومته تفضل أن ترسل أسطولها وجيوشها إلى الشواطئ الجزائرية وترفع علمها لتكون عبرة للداي على أن تستجيب لمطالبه.أنظر:

مذكرات جزائرية عشية الاحتلال .ترجمة وتقديم أبو العيد دودو .د ه . 1998.ص 38.

[2]- اقترحت فرنسا على محمد علي والي مصر تنفيذ خطة للسيطرة على الجزائر في حملة تتكون من 40 ألف جندي تمده فرنسا بالمساعدة وعندما يقضي على الحكومة في الجزائر يقيم حكومة تعطي لفرنسا امتيازات اقتصادية وبذلك تكون فرنسا قد تخلصت من الداي وقلصت نفوذ السلطان العثماني.الذي سعى محمد علي إلى توسيع نفوذه على حسابه وهنا تظهر العلا قة بين ضعف سلطة المركز وقوة سلطة الأطراف (الأقاليم)وهو الذي سعى إلى تأسيس امبراطورية على حساب الدولة العثمانية . عد إلى: ناصر الدين سعيدوني **معركة نفارين 1827 مجلة الدراسات التاريخية** العدد6(1992).ص 95

[3]- الغالي غربي وآخرون. **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**. م م و د ب ح و ث. الجزائر 2007. ص 67

[4]- نفسه ،ص 70 .

3- مشروع ديبوا تونفيل

قدم هذا المشروع سنة 1801م إلى نابليون بونابرت وأضاف له دراسة ثانية سنة 1809م وهو عبارة عن معلومات وافية حول الجزائر ومناخها وسكانها وإدارتها.ووضعها الاقتصادي والعسكري كما تضمن هذا التقرير بعض المقترحات الواجب إتباعها لاستقرار الأوضاع [1].

4- مشروع أندري

أكد أن عملية الإنزال تكون في منطقة سيدي فرج ورأس ماتيفو وموازاة مع ذلك يتم دفع الجزائر إلى حرب مع تونس لإضعافها وشغلها عن الترتيبات التي تتخذها فرنسا لتسير حملتها [2].

5- مشروع بيار هيلان 1802 م

يحمل مشروعه اسم ملاحظات حول جمهورية الجزائر، سلم إلى نابليون بونابرت يشمل ملاحظات حول النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع رسم صورة خاصة بمدينة الجزائر والترتيبات الدفاعية التي تتخذها[3].

6- مشروع تيدينو 1802 م

وهي عبارة عن لمحة عن الجزائر وعن الإمتيازات الهامة التي ستتحصل عليها فرنسا من وراء عملية الاحتلال، وحدد منطقة تنس بدل مدينة الجزائر لصعوبة السيطرة عليها بحريا، واختيار تنس كمكان لإنزال القوات الفرنسية يرجع لطبيعتها الجغرافية وخلوها من التحصينات العسكرية ، وجاء هذا المشروع إلى جانب المشاريع اللاحقة تلبية لرغبة نابليون بونابرت في السيطرة على الجزائر.فهو الذي كلفه بذلك وقد قال أن كنوز الجزائر تغطي مصاريف الحرب التي تعرضت لها أوربا طيلة عشر سنوات [4].

---

[1]- الغالي غربي المرجع السابق. ص 70 .

[2]- نفسه ص 72 .

[3]- نفسه ص 74 .

[4]- الزبيري محمد العربي .**مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث** .ش و ن ت الجزائر.ط 2 .1985 .ص 130.

7- مشروع بوتان 1808 م

من أهم المشاريع التجسسية عنون مشروعه بالاستعمار، وهو دلالة كافية لما يبغي من وراءه، اعتمدته وزارة الحربية وهو الذي استعانت به سنة 1830م. يحمل معلومات جغرافيـة عن الجزائر والمدن الأخرى والتحصينات والمراكز الدفاعية الثلاث عشر ووضع مخططا لها ،وعن القوة العسكرية والبحرية وحول السكان والحياة الاقتصادية، ووضع تصورات لمكان وتوقيت الحملة [1] .

8- مشروع بيار ديفال

عمل صاحبه قنصلا بالجزائر من 1815م .هو عبارة عن مشروعين الأول سنة 1819 والثاني سنة 1827م يرمي صاحبهما إلى تبين المزايا التي تجنيها فرنسا من وراء عملية الاحتلال [2].

9- مشروع اللجنة العسكرية

نصب هذه اللجنة وزير الحربية دي كو في 1828/10/10م وعين على رأسها لوفيدرو ومن أعضائها البارون بيرج والجنرال فلازي والأميرال ماكو[3]، لدراسة جميع ماتتطلبه الحملة من حيث التعداد،المكان،النفقات، وتم الاتفاق على انطلاق الحملة في النصف الثاني من أفريل والحصار يكون في شهر ماي على أن لاتتجاوز الهجمات شهر أوت وقد روعي فيها التقلبات المناخية لأنه يرى من الاستحالة أن تنجح الحملة في فصلي الخريف أو الشتاء [4].

1-Belhamissi moulay .**Alger.leurope et la guere secret (1518- 1830)**.edition dahleb.p 206-207 .

2- الغالي غربي. **المرجع السابق**. ص 74.

3- بوعزة بوضرساية وآخرون.**الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م**. م م و د ب ح و ث. ص 35.

4- الغالي غربي .**المرجع السابق** .ص 77 .

احتلال الجزائر

بعد الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء تحت رئاسة بولينياك في 1830/01/30م حيث استغرقت المناقشات 4 ساعات تم اتخاذ القرار باحتلال الجزائر وتوجيه حملة لهذا الغرض. وفي 07 فبراير أمر الملك شارل العاشر بإعداد الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعين الكونت دي برمون قائدا عاما لهذه الحملة كما تم تعين الأميرال دوبيري قائدا للأسطول [1].

ضمت هذه الحملة 37 ألف جندي 31 ألف منهم من المشاة كما ضمت مجموعة من الجنرالات منهم من كان على رأس الفرق، هذه الفرق عددها ثلاثة وكل فرقة متكونة من ثلاثة ألوية وكل لواء يتشكل من فيلقين وكل فيلق يضم كتبتين. حيث أسندت قيادة الفرقة الأولى إلى الجنرال برتيزان،الفرقة الثانية أسندت إلى الجنرال لوفيردو ،الفرقة الثالثة أسندت إلى الدوق دي كارس.أعطيت إمرة الفرقة العسكرية للهندسة لنائب الماريشال فلازي أما الإشراف الإداري فكان لدبيني إضافة لذلك تم توظيف 40 مترجما [2].

هذه الحملة كانت متكونة من 675 سفينة ، 103 منها للبحرية الملكية،572 تجارية، بدأت عملية تجميع الجند على السفن من 11 إلى 18 ماي أما الإبحار فبدأ في 25 ماي،عملية الإنزال كانت في 14جوان بسيدي فرج وقد نصب دي برمون مقر قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج وكان مقره هو بالمسجد ويعتبر هذا العمل أول انتهاك لحرمة المقدسات الدينية.استعانت قيادة الحملة بتقارير الجاسوس بوتان والقنصل الأمريكي شالر الذي أصدر كتابا سنة 1826م وكذلك الرحالة الانجليزي شو الذي أصدر كتابا سنة 1743م [3].

---

[1]- شارل العاشر جاء إلى السلطة بعد وفاة لويس الثامن عشر سنة 1824حيث تراجع عن بعض المكاسب التي جاءت به الثورة الفرنسية وأعطى امتيازات إلى رجال الدين والأشراف لما فقدوه أثناء الثورة كما ألغى حرية الصحافة وجرد معظم الطبقة المتوسطة من حق الانتخاب مع حل المجلس النيابي في 17 ماي 1830. هذا ماعجل بالثورة والإطاحة به. عد إلى: عبدالفتاح حسن أبو علية،اسماعيل ياغي .**تاريخ أوربا الحديث والمعاصر** د م ن .الرياض 1779 .ص 318- 319 .

[2]- الغزو الفرنسي لم يكن عسكريا وإنما مشروعا متكاملا ومنه الثقافي حيث نجد مجموعة من المترجمين ومنهم بيامين فانسن ،جواني فرعون .عد إلى :

هنري ماسي .**الدراسات العربية في الجزائر** 1830 1930 .م ا .356 (1933) ص 2 .

[3]- يعتبر القنصل الأمريكي وليام شالر من المصادر لدراسة الفترة وحتى اللجنة الإفريقية اعتمدته أنظر كتابه :

وليام شالر **المذكرات**. تعريب وتقديم وتحقيق إسماعيل العربي .م و ك .الجزائر 1985 .

الطرف الجزائري لم يكن في مستوى الأمر الجلل الذي نزل بالجزائر ولا بحجم الحملة التي وجهت نحو الجزائر، قد ميز التراخي الإشراف العسكري الذي كان تحت إمرة إبراهيم أغا صهر الداي حسين من حيث الإعداد و حتى الأعداد التي تم تجنيدها،كما لم يف البعض بتعهداتهم على شاكلة باي التيطري مصطفى بومزراق الذي وعد بـ 20 ألف جندي لكنه لم يحضر سوى ألف وبعد المعركة التي كانت في سطاوالي في 19جوان تم عزل إبراهيم باشا وتولية مصطفى بومزراق إمرة الجيش وتكليف المفتي محمد بن العنابي بتعبئة السكان [1]. إلا أن مجرى الأحداث قد تجاوز الداي وسكان الجزائر. فاجتمع الداي بأعيان الجزائر في 02 جويلية وخيرهم بين استمرار المقاومة أو الاستسلام،إلا أن خيار الاستسلام كان هو الغالب نظرا للمعطيات الميدانية التي لم تكن في صالح الجزائريين.وانتهى الأمر باستسلام الداي [2].

القادة العامون

1- القائد العام دي بورمون 1846/1773

هو لويس أوغست فيكتور هو من قاد الحملة العسكرية على الجزائر وكان من بين الشخصيات المرشحة لذلك ،عين بمرسوم ملكي من طرف شارل العاشر في 1830 [3]. كل ما قام به هو محو الآثار العثمانية في الجزائر من خلال حل الجيش الإنكشاري وتم ترحيلهم

---

[1]- هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين ولد في 1775 بعنابة تولى القضاء الحنفي في عهد أحمد باشا اتهم من الفرنسيين بالتآمر لعودة العهد الإسلامي، نفي سنة 1831 إلى الإسكندرية تولى الفتوى بها إلى أن توفي بها سنة 1851.لمزيد من المعلومات عد إلى:

أبو القاسم سعدالله .**رائد التجديد الاسلامي محمد بن العنابي** .د غ ا .ط 2 . 2000 . ص ص21- 22 .

[2]- الاستسلام وقع بين الداي حسين والكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وبمقتضاه تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وميناء الجزائر للقوات الفرنسية على الساعة العاشرة ،ويتعهد القائد العام له بحريته والحفاظ على كل ثرواته وقدرته على الانسحاب مع عائلته وثرواته ،كما تؤمن القوات التركية ،واحترام الإسلام.انظر :

جمال قنان. **المرجع السابق**. ص349 .

[3]- الشخصيات الستة التي كانت مرشحة هي :مارمون دو راغور ،الماريشال دي غوفيون سان سير ،المارشال موليتور ،الكونت جيرار ،الكونت راي ،الكونت كلوزيل وهي أسماء رشحها دي بورمون إلى الملك لتتولى الحملة.عد إلى: حليمي علي عبدالقادر. **المرجع السابق**. ص 220.

سواء العزاب المقدر عددهم ب 3500 جندي أو المتزوجين 1000 جندي، حاول تطبيق سياسة الاحتلال الجزئي فأراد التوجه إلى البليدة وكان عليه المرور عبر المتيجة التي تقطنها 12 قبيلة على رأسها بنو خليل الخشنة،السبت [1].

هذا الخروج كان في 23 جويلية 1830م حيث هوجم من سكان المتيجة مخلفا هذا الهجوم 15قتيلا و43 جريحا، كذلك أرسل قطعتين من الأسطول واحدة لوهران بقيادة ابنه اميري الذي قتل في هذه الحملة والأخرى إلى عنابة بقيادة دامريمون والذي اضطر إلى الانسحاب في 18 من نفس الشهر تحت ضغط المقاومة بعد هذا الفشل العسكري والفوضى التي تعيشها الحملة وتغير الأوضاع في فرنسا بعد الثورة على شارل العاشر تم عزل دي برمون في 07 أوت وعلم بالخبر في 20 أوت 1830م حيث سافر إلى اسبانيا بطريقة مهينة من طرف من استخلفه[2].

2 - **القائد العام كلوزيل 1842/1772**

استخلف دي بورمون من شهر سبتمبر عين برتبة جنرال منذ سنة 1802 كما كان نائبا بالبرلمان سنة 1827 واتسم عهده مثل سابقه بالفوضى أراد ان يجعل من الجزائر نموذجا كما هو الحال في أمريكا كونه عاش في أمريكا وتأثر بتجربـــة ابادة الهنود الحمر.عمل على اغتصاب الأرض والإبادة، وقع في مجموعة من الأخطاء التي كلفته عزله في 20 نوفمبر 1831.قام بتوزيع الأراضي المغتصبة على الجنود فكانت 4 هكتارات لكل فرقة عسكرية إلى جانب ذلك أنشأ فرقة عسكرية من الزواف (الزواوة) في 01 أكتوبر 1830والتي سنأتي على ذكرها محاولة منه ضرب الجزائريين ببعضهم البعض كما عمل على ترهيب الجزائريين من خلال توعدهم بالإعدام لكل من يحمل السلاح،أويعتدي على فرنسيا.

قاد حملة على البليدة دخلها في 17 أكتوبر التحم مع المقاومة في معركة موزاية فقتل

---

[1]- المتيجة هي المحطة الأولى التى دار حولها الإحتلال وهي المنطلق الأول للمقاومة الجزائرية لمزيد من المعلومات عنها أنظر الفصل الخامس : حمدان خوجة .المصدر السابق ص ص187 - 194.

[2]- أبو القاسم سعدالله .**الحركة الوطنة** ج1 .د ب .2007 .ص 19 .

للفرنسيين 27 جنديا وجرح 80 جنديا ،كما انتقل إلى المدية ردا على تمرد الباي بومزراق وكان ذلك في 22 نوفمبر 1830 وقام بتنصيب مصطفى بن الحاج عمر على رأسها [1].

3- القائد العام الجنرال برتيزان 1847/1778

هو البارون برتيزان تحصل على رتبة جنرال سنة 1811 م حل بالجزائر في 20 نوفمبر 1831 عمل على نجدة الحامية الموجودة بالمدية بقيادة ماريون والباي مصطفى بن الحاج عمرالمنصب من طرف كلوزيل بسبب ضغط المقاومة التي كان يقودها ابن الباي بومزراق، كما وجه حملة ثانية نحو عنابة بقيادة كل من بيقو وهوديز الذين قتلا، إلى جانب ذلك دعم احتلال وهران والمرسى الكبير اللذين احتلا في 1831/02/06 وعين بوايبه حاكما عاما على وهران. غير انه يتهم بميله إلى السلم أكثر منه إلى الحرب لكنه في نظري أن من يقبل المجيء إلى الجزائر في هذه الظروف يعلم أن الحرب تحصيل حاصل كون بلده دولة غازية والمقاومة هي رد فعل طبيعي.

4- القائد العام دي روفيغو 1774م- 1883

يعتبر من بين القادة الذين أمنوا ببقاء الجزائر فرنسية،مارس السياسة تقلد منصب سفير في روسيا عام 1807 ووزير للشرطة ، اعتمد القوة والصرامة ظنا منه أن هذه السياسة ستأتي على المقاومة ،بحيث يوصي قادته بضرب الرقاب وقطع الرؤوس وإضرام النيران وأن هذا سيخدم الحضارة واستقرار المستعمرة والمساهمة في تدفق مليون عائلة فرنسية [2] . حل بالجزائر في ديسمبر 1831 وهو من وقعت في عهده حادثة قبيلة العوفية [3] ،واغتيال شيوخ القبائل مثل الشيخ العربي بن موسى زعيم قبيلة بني خليل والشيخ عبد الوادي شيـــخ

[1] – أبو القاسم سعدالله . **الحركة الوطنية ج1**. ص 41 .

[2]- الغالي غربي وآخرون. **المرجع السابق**.ص314.

[3]- هي قبيلة كانت بضواحي الحراش تم الاستيلاء في نواحيها على بعض الأعراب من مبعوثي فرحات بن سعيد إلى الدوق دو روفيغو حيث اتهمها بما أصاب هؤلاء المبعوثين فأمر300 من اللفيف الأجنبي وقناصة إفريقيا فأغارت عليها =

قبيلة السبت شكل الحرس الوطني من الفرنسيين الذين تتراوح أعمارهم مابين عشرين وستين حيث شكل أربعة فرق من المشاة وفرقة واحدة من الفرسان.

دخل في مفاوضات مع إبراهيم الكر يتلي [1] ، الذي استولى على عنابة وكان محاصرا من طرف أحمد باي حيث سلم القصبة إلى القائد الفرنسي دارماندي. كان دي روفيغو يرى في ضرب الرؤوس والأعمال الإجرامية عمل مشروع خدمة للمشروع الفرنسي الإحتلالي، والذي كان يرى من طرف الفرنسيين على أنه رسالة حضارية. اضطره وضعه الصحي إلى مغادرة الجزائر حيث توفي بعد ثلاثة أشهر [2].

5- القائد العام فواروول 1853/1781

حكم الجزائر من هذا المنصب بالنيابة، وهومن أصل سويسري تحصل على الجنسية الفرنسية سنة 1816 لم يكن مستقلا بتصرفاته كان تحت إمرة وزير الحربية، لم تكن له السيطرة على كل من ديميشال في وهران و دوزير في عنابة، كل كان لايرجع في اتخاذ القرارات إليه، حتى العقيد دفيفي في بجاية، وقد حكم مدة 17 شهرا حتى سبتمبر 1834.كانت هذه الفترة انتقالية بحكم انتظار ماستسفر عنه أعمال اللجنة الإفريقية. وحسب رأي أن الحكومة لم ترد أن تسبق الأحداث من خلال اجراء تغير على رأس الجزائر حسبها لن يأتي بالجديد لصالح فرنسا وقد تكون نتائجه سلبية.

= حيث تم حرقها وإبادتها دون تمييز بين الأعمار ولابين الجنس مخلفة 100 قتيل وأتت على 100 من الغنم و700 من البقر و 30 من الإبل كما قبضت على شيخ القبيلة الربيع بن سيدي غانم الذي أخذ إلى الجزائر وقدم إلى محاكمة عسكرية وتم إعدامه بباب عزون رغم نفيه لما ألصق بقبيلته وقد تبين فيما بعد براءة قبيلة العوفية مما نسب إليها من الإغارة على مبعوثي فرحات بن سعيد لأن من قام بهذا الفعل هم من قبيلة الخنشنة وكانت هذه الحادثة في 07 أفريل 1832 .أغلبية المراجع التي استعنا بها في البحث تتناولها فعد إليها مثل بوعزة وآخرون .المرجع السابق ص ص 122 -123.

[1]- يرجع أصله إلى جزيرة كريت باليونان شغل منصب باي قسنطينة بين 1822 و1824 توفي سنة 1834 مقتولا،تعاون مع الفرنسيين وباي تونس رغبة منه لاستعادة نفوذه لمزيد من المعلومات أنظر:

عبدالمجيد بن نعمية ،بن معمرمحمد،أحمد الحمدي .**موسوعة أعلام الجزائر 1830 -1954** .م م و د ب ح و ث. 2007 .ص 15 .

[2]- إسماعيل العربي .**العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبدالقادر** .د م ج .الجزائر.1982 .ص 62 .

إدارة الاحتلال

تشكلت هذه الإدارة على النحو التالي:

1- اللجنة الحكومية

كانت هذه اللجنة النواة الأولى للحكومة العامة في الجزائر التي جاءت بعد التوصية ومقترحات اللجنة الإفريقية وصدور المرسوم الملكي في 1834 الذي ألحق الجزائر بفرنسا.

المهام التي تقوم بها هي شبيهة بالمهام التي كان يقوم بها الداي سابقا. تشكلت في عهد دي بورمون للعمل من أجل النظر في حاجات المدينة وتكريس نظام يتجاوب مع المرحلة التي تمر بها الجزائر، مع تقييم الهيئات القائمة حتى يتم تعديلها مع مايخدم الاحتلال أو إلغاؤها، كما تعمل على الاستفادة من بعض الشخصيات الجزائرية لجعلهم أداة النظام الإحتلالي، كان يرأسها المتصرف دييني تشكيلتها كانت من الفرنسيين والعرب واليهود ولم تستعن بالعنصر التركي حيث عمل الاحتلال على محو أثاره من الجزائر ومن الإدارة التي يسعى إلى تشكيلها ضمت تولوزي،فيرينو،الجنرال المعاون للشرطة دوبينيوس والقنصل ديفال الذي كان بعناية كذلك المستشرق دي صال، في عهد كلوزيل ترأسها البارون فولان أما في عهد برتيزان أصبحت تسمى اللجنة الإدارية للإيالة وكان على رأسها المتصرف العسكري بوندوران [1].

2- اللجنة البلدية

أنشأها دي بورمون هي على شاكلة مجلس بلدي أصبحت تقوم بالمهمة التي كانت تقوم بها مشيخة المدينة في العهد العثماني، تركيبتها كانت متغيرة شارك فيها من الجزائريين حمدان بن عثمان خوجة،أحمد بوضربة وغيرهم أما من اليهود بن بكري،بن دوران تركيبتها تصل تسعة أعضاء سبعة من الجزائريين واثنين من اليهود كل عضو يهتم بمصلحة معينة ولانجد الفرنسيين من ضمنها لأنه عهد جديد ولم يكن هناك تركز استيطاني في البداية.

---

[1]- لمزيد من المعلومات حول القوانين والتنظيمات أنظر:

بوعزة بوضرساية و أخرون.**الجرائم الفرنسية**. ص ص81 -91 .

كانت سلطتها صورية أمام جيش الاحتلال. كانت في خدمة الجيش الفرنسي وتعمل على إنشاء إدارة محلية لما انضم إليها محافظ الملك الذي تولى وظيفة ضابط الحالة المدنية أصبحت جل السلطات من اختصاصه، النفقات التي تتولى تسيرها هي من الهبـــات ومن مصـــادر بعض التجارة مثل الملح. عملت هذه اللجنة على كسب الجزائريين إلى صفوفها حتـى تظهرهـم علـى أنهـم من يتولـى شـؤون البلـد وتقلل من ردة الفعـل المعـارض لها. كمـا تسعى أيضا على إضفاء الصفة الرسمية على الاحتلال (1).

3- اللجنة الدينية

أنشاها دي بورمون وهي لجنة مالية تسير الأوقاف سميت باللجنة الخيرية للغوث فيها خمسة جزائريين حمدان بن عثمان خوجة، عبد الرحمان سطمبولي،مصطفى السائحـي احمد بن شيطاب،محمد بن عبد اللطيف، اللجنة الدينية واللجنة البلدية كانتا تحت وصاية اللجنة الحكومية (2).

4- المجلس الإداري

بعد تولي دي روفيغو قيادة فيلق احتلال الجزائر الذي هو في الأصل قوات الحملة أوالجيش الإفريقي تم الفصل بين السلطة المدنية والعسكرية بأمر ملكي، وأصبح دي روفيغو يشرف على الجانب العسكري أما الجانب المدني أصبح من اختصاص المتصرف المدني الذي كان ممثلا في شخص بيشون بعد هذا التعديل أصبح المجلس الإداري يتشكل من المتصرف المدني، المتصرف العسكري، المفتش العام للمالية، قائد الوحدات البحرية، مدير الجمارك وكانت رئاسة المجلس للقائد العام (3).

5- إدارة شؤون الأهالي

كانت خاضعة إلى ديوان القائد العام الذي أعفى نفسه لارتباطاته الكثيرة وأسندها إلى أغا

---

[1]- أبو القاسم سعد الله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال ط3**،ش و ن ت .الجزائر . 1982 .ص 57

[2]- مسعودة كرمية ,**الإدارة الفرنسية في الجزائر 830– 1848** .(رسالة ماجستيرغير منشورة) معهد التاريخ جامعة الجزائر 1987 ص 2.

[3]- أبو القاسم سعدالله . **الحركة الوطنية ج1**.ص 49 .

العرب الذي أصبح هو الوسيط بين القبائل الجزائرية والاحتلال الفرنسي، وقد أسندت هذه المهمة إلى حمدان بن أمين السكة الذي أقاله كلوزيل في 1831/02/18 وعين مكانه قائد سرية الجندرمة منديري ناظر الجيش الذي عاد إلى فرنسا بعد ثلاثة أشهر، ولما تولى برتيزان عين في 24 جويلية 1831م محي الدين الصغير بن مبارك من القليعة وكلفه بها حيث أضحى يعين القياد والشيوخ ويعمل على إخضاع القبائل لسلطة الاحتلال، لكن بعدما وقعت حادثة العوفية بدأ في التخلي والتنصل من سلطة الاحتلال وانتهى به الأمر إلى الاستقالة في 1832/10/14 وكان ذلك في عهد دي روفيغو [1].

بعد ذلك عمل دي روفيغو على تشكيل ديوانا عربيا تعالج فيه قضايا الجزائريين تحت إمرة لاموريسيار،وبعد رحيل دي روفيغو وانتقال القيادة بالنيابة إلى أفيزار وباقتراح من قائد الأركان تريزال قام بإنشاء مكتب خاص بالشؤون العربية كلف بمتابعة العلاقات مع القبائل وعين على رأسه رئيسا يساعده ضابطان وثلاثة مترجمين وكان المكتب يقدم يوميا تقريرالى القائد العام مدعما بوثائق مترجمة إلى الفرنسية، تولى مهمة تسيره لاموريسيار الذي كان يتقن اللغة العربية حيث كان ملحقا بالفرقة العسكرية الزواف، النقيب لاموريسيار كانت تربطه علاقات مع القبائل العربية مما جعل المكتب جهازا للإعلام والدعاية [2]. وقدعرفه دوماس بأنه المؤسسة التي يتمثل موضوعها في ضمان التهدئة وتهيئة السبل لإستطاننا ولتجارتنا ، وبعد رحيل لاموريسيار إلى بجاية حل محله نائب القنصل بطنجة دولابورن والذي تخلى عن المنصب في جويلية 1834 ونشير أن هذا المكتب بقي يحمل تسمية مكتب الشؤون العربية إلى غاية 1837 م[3].

---

[1]- دارت شكوك حول ولاء محي الدين بن مبارك للفرنسيين فحاول دوروفيغو استدراجه إلى العاصمة إلى أنه تبرأ مما نسب له وتمنع للمجيء إلى الجزائر وانتهى الأمر بسجن قائدي قبيلة السبت وبن خليل عد إلى:

أبو القاسم سعد الله. **الحركة الوطنية1** .ص 51 .

[2]- شارل أندري جوليان. **تاريخ الجزائر المعاصرة**.ترجمة المعهد العربي العالي للترجمة. د أ ط1 .الجزائر .2008 . 563.

[3]- عبد الحميد زوزو. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900** .طبعة منقحة ومزيدة .د م ج .الجزائر.2007. ص 177.

القوات العسكرية

1- اللفيف الأجنبي

تم إنشاء فرقة مكونة من الأجانب في 10 مارس1831 بموجب أمر ملكي يجندون لمدة 3سنوات إلى 5 سنوات يبلغون من العمر من 18 إلى 40 سنة. حيث كان في سنة 1833م ثلاثة فرق بالجزائر مشكلة من الألمان والسويسريين وفرقة من الإيطاليين،وفرقة من الأسبان بوهران، وفرقة من البلجيكيين والألمان بعنابة وكانت الفرق تقبل إلى صفوفها كل الراغبين للانضمام. وبطبيعة الحال كان هؤلاء هم حثالة أوربا إلى جانب من جاء بهم (1).

2- فيالق إفريقيا

تضم مرتكبي الأخطاء والجرائم وهم عبارة عن فرق تقوم بأعمال التحصين،أضيف إليهم المحكوم عليهم من قبل المحاكم العسكرية. كانوا عبارة عن ثلاثة فرق تعدادهم 1600 لكل فرقة ميزتهم النهب والاختلاس (2).

3- قناصة إفريقيا

تم استحداثه سنة 1831 هو عبارة عن فيلقين واحد بالجزائر والثاني بعنابة، تتكون من ستة كتائب كل كتيبة بها 40 فارس من الأهالي، يعطى لهم تسبيق مالي وأجرة يومية (3).

4- الزواوة

تشكلت باقتراح كان في شهر سبتمبر 1830 وكانت مهمتهم في البداية تتجلى في استكشاف المناطق الأمامية (4)، وقد تم مزج الوافدين من فرنسا إلى جانبهم إلا أنه مع مرور الوقت أصبح عدد هذه الفرقة في تناقص بسبب عمليات الفرار لعدم تحمل منتسبيها

---

[1]- شارل أندري جوليان. **المرجع السابق**. ص 461.

[2]- نفسه ص 471.

[3]- نفسه ص 475.

[4]- ذكر دو طوكفيل أن فيلق من الزواف يساوي فيلقين آثيين من فرنسا من حيث العمل وتحمل المتعب والحرمان ،لاأشك أن ثلاثين ألف رجل من هذا النوع بإمكانهم فعل أشياء أكثر مما يفعلوها السبعون ألفا الموجودون حاليا في الجزائر . عد إلى : ألكسي دو طوكفيل .**نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان** .ترجمة وتقديم إبراهيم صحراوي .د م ج . ص 54 .

لضغط ذويهم والنظرة الدونية اليهم وصلت حد نعتهم بالكفر لمساندتهم الاحتلال المسيحي ضد اخوانهم الجزائريين [1].

التدخل التونسي المغربي بالشأن الجزائري

التدخل التونسي

نظرا للعجز الذي سجلته الإدارة الفرنسية في تسير المرحلة، عمل الجنرال كلوزيل على التفاوض مع السلطة التونسية بواسطة القنصل الفرنسي بتونس دوبيش لتسير بايلك الغرب وبايلك الشرق مقابل مبلغ مالي سنوي يدفع للخزينة الفرنسية. وحسب حمدان خوجة المحاولة بدأها دي بورمون إلا أن التغير الذي طال الحكومة الفرنسية منع إتمام الصفقة.وكلوزيل قد ارتكز على هذه الخطوة وعمل على إتمامها مع باي تونس حسين باشا مقابل الاعتراف لفرنسا تملكها واستيلائها على القطر الجزائري، وتم الاتفاق بين الجنرال كلوزيل ومبعوثي الباي التونسي محمد شولاق وحسونة مودالي فكان الاتفاق في 18 ديسمبر 1830 وقد استثني المرسى الكبير وكان ذلك في المادة الأولى من المعاهدة [2] . كما خولت المعاهدة للباي تحصيل موارد البايلك. علــى أن يدفع لفرنسا مبلغا سنــويا قدره مليـون فرنك ويكون على دفعات فصليا بالتساوي مع تخفيض الدفعة الأولى إلى 800 ألف فرنك، مع ترك الحرية لباي تونس في استخلاف من يشاء على وهران ليقوم مقامه، مقابل ذلك لا تطبق على البضائع الفرنسية غير الرسوم المطبقة على مثيلاتها في الجزائر، هذا ما خص وهران وتم تكليف خير الدين أغا بإدارة وهران برتبة قائم مقام وبذلك أضحى الخليفة الممثل لباي تونس، وقد وصل إلى وهران في 24 جانفي 1831 وتولى الإشراف عليـها في 04 فيفري 1831 وكانت تحـت إمرته 550 فردا 200 منهم من المرتزقة. حيث انتهت سلطة التونسيين في وهران بتاريخ 26 أوت 1831 بعدما سأت الأحـوال وعوض كلوزيل ببرتيزان وتغيرت وجهة النظر الفرنسية من جهة ومحاولة باي تونس التخلي عن هذه الصفقة حيث عبر عن ذلك في رسالة موجهة إلى السلطات الفرنسية في 02 جويلية، فكان خروج الممثل التونسي وتولي الجنرال بوايي إدارة وهران. أما قسنطينة فكانت المعاهدة المبرمـة بين الطرفين تنص

[1]- بشير كاشة الفرحي .**مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962**. م و ن أ .2007 .ص 26.

[2]- عبدالجليل التميمي. **اتفاق كلوزيل باي تونس** .المجلة التاريخية المغربية عدد يناير1980 . ص 17- 24 .

على التزام السلطة التونسية دفع مبلغ 800 ألف فرنك للخزينة الفرنسية على أربع دفعات أو فصليا، على أن تكون الدفعة الأولى مع شهر جويلية وآخر دفعة تكون مع شهر ديسمبر، هذا بالنسبة لسنة 1831م، أما السنوات اللاحقة يرفع المبلغ إلى مليون فرنك يقسم على أربع دفعات،كما تعطى امتيازات للمستوطنين في البايلك أو الراغبين في مزاولة النشاط التجاري أو الفلاحي، كذلك تتحصل فرنسا على امتياز صيد المرجان وإرساء السفن، كما لايدفع الفرنسيين سوى نصف الرسوم الجمركية المطبقة في الموانئ والمقدرة ب 5 بالمائة من الواردات أو الصادرات[1]. ومن خلال هذه المعاهدة نرى أن فرنسا أرادت أن تضع يدها على المنطقة بالوكالة والاستفادة ماديا وتفادي الخسائر من خلال محاربة القبائل. كما أرى أنها أرادت أن تحل سلطة إسلامية على رأس الإقليم لتهدئة النفوس، على أن تسعى هي وتتكفل بتكريس وجودها في الجزائر أولا ثم التفرغ إلى المناطق الأخرى في المراحل اللاحقة حيث ستجد أن التونسيين قد مهدوا لها الطريق.

التدخل المغربي

جاء التدخل المغربي بعد الضغط الفرنسي على المنطقة واضطراب الأحوال وغياب قوة قادرة على تنظيم سكان البايلك ودفع الفرنسيين. فبعد محاولة مع الشيخ محي الدين بن مصطفى الذي رفض هذا الأمر معتذرا بكبر سنه، بعث هؤلاء بوفد إلى السلطان المغربي في سبتمبر1830م،معلنين الولاء له مطالبين إياه التدخل لحمايتهم من الاحتلال الفرنسي لأنهم رأوا الخضوع لسلطة إسلامية أحب إليهم من الوقوع تحت سلطة مسيحية، وقد رفضوا تحجج السلطان المغربي مولاي عبد الرحمان بن هشام بموافقة السلطان العثماني له بالتدخل.وتحت هذا الإلحاح والى جانب خوفه من رعيته إزاء تهاونه.بالنسبة للجزائريين التي تربطهم معهم رابطة الدين، قرر تعيين ابن عمه أبي الحسن علي بن سليمان العلوي الذي كان يبلغ من العمر خمسة عشرة سنة خليفة له على تلمسان، وسخر له عامل وجدة إدريس الجراري كمستشار له، وكان ذلك في 07 نوفمبر 1831م [2] .

---

[1]- عبدالرحمان الجيلالي .**المرجع السابق** .ص 249.

[2]- **مذكرات الأمير عبدالقادر** .تحقيق محمد الصغير بناني ،محفوظ سماتي ،محمد الصالح الجون. د أ .2007 .ص 140 .

كان رد الفرنسيين من طرف الجنرال كلوزيل الذي حذر السلطان المغربي وطالبه بسحب قواته من تلمسان، وقد تجاوز كلوزيل بذلك صلاحياته وسلطات بلاده خاصة وزارة الخارجية ممثلة في الكونت سباستياني، التي يرجع لها الأمر في هذه المسألة.كما لامه وزير الحربية سولت على ذلك. ورغم احتجاجها في 31 يناير، كذلك فعل باي وهران حين أرسل للسلطان المغربي رافضا هذا التدخل تحت الضغط الفرنسي. إلا أن التجاوزات التي رافقت الحملة المغربية اتجاه السكان الكراغلة الذين التجؤا إلى ثكنة المشور واصطدامها بقبيلتي الدوائر والزمالة المخزنيتين المواليتين للأتراك عجلت بسحب السلطان المغربي قواته في 08 مارس1831، وتم إبعاد مولاي علي عن القصر وإدخال الجراري إلى السجن بجرم المشاركة في عملية السلب التي طالت التلمسانين. وفي 03 أوت تم تعين الشريف محمد بن الحمري شيخ قبيلة بني حسان بالقنيطرة خليفة على تلمسان. التي وصلها في 16 من نفس الشهر وقد ضرب حصارا على وهران مابين 08 و22 أكتوبر دون جدوى ثم توجه إلى معسكر وقضى على حاميتها التركية التي قوامها 200 جندي رغم استسلامها حيث حكم المنطقة منها، فنظم الضرائب وحصل الزكاة واستقبل الوفود وامتدت سيطرته حتى منطقة المدية ومليانة إلا أن فرنسا زادت من ضغوطها العسكرية بحرا على المغرب، وكذلك من خلال الضغط الدبلوماسي. وكان لها ما أرادت ففي 22 مارس 1832م لما استقبل السلطان المغربي موفد الملك الفرنسي لويس فيليب رضخ للأمر بسحب قواته من الجزائر[1].

مظاهر السياسة الفرنسية والقمع

سكل شيء صدر عن فرنسا من لحظة مناقشاتها للمسالة الجزائرية قبل الاحتلال حتى استعادة الاستقلال هو القمع بعينه إلا أنني سأتطرق إلى البعض منها في مجال دراستي هاته.

---

[1]- هددت فرنسا المغرب من خلال المذكرة التي وجهتها لها في 31 جانفي 1831 م ثم بعثت بأسطول حربي إلى ميناء طنجة في 18 نوفمبر 1831 م وبهذا رضخ السلطان المغربي خوفا من احتلال بلاده وسحب مندوبه من تلمسان أنظر : عبدالرحمان الجيلالي. **المرجع السابق ج 4** .ص ص 28 – 29 .

1- الاستيلاء على الخزينة ونهبها

ما كان لقادة الحملة أن يتركوا هذه المقدرات لتخرج من أيديهم فما حوته الخزينة لم يكن من نصيب الداي الذي بالكاد تحصل على أملاكه الخاصة رغم الاتفاق المبرم مع ديبرمون. وضع اليد على هذه الأموال نتج عنه نهب قصر القصبة بأعلى المدينة بما فيه من سلاح ومجوهرات، حيث قدر الذهب 7 أطنان 312 كغ أما الفضة 108 طنا 704 كغ وقد شهد الفرنسيون أنفسهم بهذه القيمة المقدرة 24 مليون و700 ألف فرنك قيمة الذهب أما الفضة فقيمتها 23 مليون و984 ألف فرنك أما السلع فقدر ب11 مليون فرنك إلى جانب السلاح والعتاد والعقار المقدرة قيمته ب50 مليون فرنك [1].

قائد الحملة دي بورمون قدر هذه الأموال ب 80 مليون فرنك أي ماقيمته اليوم 6 ألاف مليار أما السفير ديفال قدرها ب150 مليون فرنك، بالنسبة لتقديرات القنصل الأمريكي وليام شيلر الذي مثل أمريكا في الجزائر مابين 1815-1824 كانت 250 مليون دولار ويذهب القنصل البريطاني إلى 500 مليون. لجنة الحملة التي تم تكليفها بعملية إحصاء كنوز القصبة بدورها أحصت 72 قنطار و12 كغ من الذهب و 1087 قنطار و04 كغ من الفضة وقدرت على أنها 48 مليون و683 ألف ف.ويقال أن هذه الأموال هي حمولة 100 من البغال على مدار ثلاثة أيام . أموال الخزينة الجزائرية صخرت لها 05 بواخر لتحميلها إلى فرنسا وهذا دلالة أخرى على قيمتها وتذهب تقديرات أخرى على اختلاسات وقعت من طرف الضباط قدرت ب100 مليون [2].

2- الاستيلاء على الأوقاف

هي الممتلكات التي أوقفها أصحابها بغية العمل الخيري حتى يستنفع منها فقراء الجزائريين والمسلمين،وهي في الشرع حبس الأصل وتسبيل الثمرة ،أي حبس المال

[1]- عبدالرحمان الجيلالي. **المرجع السابق** . ص 418.

[2]- نفسه ص419.

وصرف منافعه في سبيل الله [1] ،وكانت هذه الأوقاف ليست مصدر رزق للفيئة المذكورة فحسب بل أنها كانت قوام التعليم في الجزائر بحيث كانت الممول الرئيسي للزوايا والمساجد والكتاتيب وهي المراكز التعليمية على العهد العثماني في الجزائر.كانت البداية عندما أصدر كلوزيل قرارا في 08 سبتمبر 1830يخوله وضع اليد عليها، كما أعطى لنفسه الحق بعد ذلك في 2600 ملكية [2] . نسجل التحايل الذي قامت به إدارة الاحتلال ففي سنة 1833 وجهت كراء هذه الأوقاف التي كانت متعددة، حيث سنأتي على ذكرها.

وجهت واحد وخمسين سؤالا إلى وكيل أوقاف مكة والمدينة تتمحور حول الأوقاف وحول اتساعها وشروط التصرف فيها، الذي بين موقف الشرع في عدم تجويز التصرف فيها أي بيعها لأن ملكية الوقف تبقى بيد الواهب وورثته،وعملت على إيجارها بعقود طويلة المدى 99 سنة ثم عملت على التنازل عليها [3].

ويذكر أن دخلها كان يفوق الأربعين مليون فرنكا، كانت تمثل 66 بالمائة من مجموع الأملاك العقارية والزراعية. منها أوقاف مكة والمدينة وهي على رأس الأوقاف تمثل 3/4 من دخل مجمل الأوقاف حيث يبعث بالنصف إلى فقراء مكة والمدينة أما النصف الثاني يستنفع به فقراء الجزائر.

كذلك وقف سبل الخيرات التي تأسست في 1590 الذي أسسه شعبان خوجة وهو موجه إلى إصلاح الطرقات وشق القنوات وإلى مساعدة المحتاجين ودعم المراكز العلمية، كان يشرف عليه إحدى عشر عضوا، وقف الجامع الكبير الذي استعمله الجيش الفرنسي كمأوى له ووقف الزوايا وهي متعددة، إلى جانب ذلك أوقاف الأندلس التي تأسست سنة 1601 كانت في البداية موجهة لإغاثـــة أهل الأندلس الملاحقين من الاضطهاد الإسباني المسيحي،هناك أيضا وقف الإنكشارية والمياه والطرقات. ترجمت هذه النية السيئة لكلوزيل بقرار ثان في 07 ديسمبر 1830 المكون من ثمانية مواد والتي نصت أن كل ملكية وقفيــة مهما كان ريعها

---

[1]- وهبة الزحيلي. **الوصايا والوقف في الفقه الإسلامي**.د ف. دمشق . 1987. ص 15 .

[2]- خديجة بقطاش .**الحركة التبشيرية في الجزائر 1830 – 1871** .م د .الجزائر 2000 .ص21.

[3]- إبراهيم مياسي. **الاستيطان الفرنسي في الجزائر**، المصادر العدد 5 (2001)، ص 115.

وعنوانها ستكون مستقبلا تابعة للدومين أي أملاك الدولة، وهي التي تؤجرها وهي التي تتحصل منها على المداخيل وتقدم عنها الحسابات إلى من يهمه الأمر وحسب كلوزيل أن أموال هذه الأوقاف هي أموال ضائعة تصرف خارج الجزائر أي وقف مكة والمدينة حيث انتزع منها 55 عقارا. نص القانون كذلك تقديم عرض حال من طرف الوكلاء لسلطة الاحتلال في ظرف ثلاثة أيام، كما تلزم الوكلاء أيضا تقديم السندات والعقود إلـــى مدير الأملاك مع تغريم الممتنعين عن التصريح (1) .

كما أن لهذه الممتلكات اهمية بالغة لما وجهت له ،أيضا كان للاحتلال سندا في تثبيت وجوده في الجزائر ،كونها خزان تعتمد عليه ماليا ولتغطية متطلبات الإستطان ،وقد أورد بلوندل مدير المالية هذا الجدول الإحصائي لها وهومؤرخ في 30 نوفمبر 1842 (2).

مكان الوقف	الأوقاف المثمرة	الأوقاف المختصة بالمصالح العامة	المجموع
الجزائر	1764	34	1798
عنابة	60	15	75
وهران	109	23	132
قسنطينة	1276	416	1692

3- غلق المساجد وعملية التنصير

البعد الديني كان جليا منذ الوهلة الأولى حيث اصطحبت الحملة 16 قسيسا خطب فيهم دي بورمون قائلا بعد الاستسلام إنكم أعدتم معنا فتح باب المسيحية في إفريقيا ،وقد كان ينظر

---

[1]- عبد الرحمان الجيلالي .**المرجع السابق** .ص 441 .

[2]- محمد البشير الهاشمي مغلي. **التنظيم الاقتصادي لنظام الوقف الجزائري ودوره المقاوم للاحتلال الفرنسي** .مجلة المصادر6 (2002).ص 178 .

إلى الجنود الذين ماتوا في الجزائر على أنهم شهداء المسيحية [1] .

عمل الاحتلال منذ البداية على ضرب المعالم الإسلامية لأن الإسلام هو مصدر القوة للجزائريين وهو الذي سيحول بين الاستعمار ومخططاته، حيث أغلق 13 مسجدا كبيرا إلى جانب10 مساجد صغيرة و32 جامعا و12 زاوية. ويأتي على رأسه الحيف الذي طال مسجد كتشاوة الذي بناه حسن باشا سنة 1794 وكان ذلك في عهد الدوق دو روفيغو الذي عمد إلى تكوين لجنة من بينها المفتي بن الكبابطي وأحمد بوضربة ناقشها في تسليم المسجد، حيث عارض المسلمون هذه الفكرة وحاول بوضربة اصراف نظره عنه مقدما للجنة عقد التخلي عن المسجد الحنفي الجديد فاستعمل القوة ضد 4000 مصل رافضين لذلك ومعتصمين بالمسجد وكان ذلك في 17 ديسمبر وهذا مظهر من مظاهر الإبادة، وتم اختيار 24 ديسمبر وهي مناسبة عيد ميلاد المسيح لجعل مسجد كتشاوة كاتدرائية القديس فيليب، حيث أرسل البابا غريغوار السادس عشر 10 تماثيل للقديسين للتبرك [2] .

ومن المساجد التي حولت إلى كنائس، جامع القصبة الذي أصبح كنيسة الصليب المقدس، جامع بتشين أصبح كنيسة سيدة النصر، كما تم هدم مساجد أخرى منها جامع سيدي الرحي، جامع السيدة مريم ومسجد علي خوجة، جامع السيدة، جامع الباديستان،جامع الرابطة،جامع الصباغين جامع القبائل، والقائمة طويلة إلى جانب الزوايا التي كانت مراكز دينية وتعليمية ومأوى للفقراء حيث تم الاستيلاء عليها منها زاوية القشاش وزاوية سيدي الجودي،زاوية يوب،زاوية الشرفة . وإذا أردنا أن نتبين حقيقة مافعل الاحتلال بالجزائريين، فما علينا إلى الرجوع إلى الشكوى التي وجهها كل من حمدان بن عثمان خوجة وإبراهيم بن مصطفى باشا إلى رئيس الوزراء الفرنسي في 03 جوان 1833 والرسائل التي مافتئ يبعث بها الجزائريون الى السلطات الفرنسية [3] .حيث حملت رسالة حمدان خوجة وابراهيم بن مصطفى في طياتها جملة من التجاوزات المرتكبة تتجلى في مصادرة الأوقاف وعملية

---

[1]- الغالي غربي وآخرون. **المرجع السابق**.ص 264 .

[2]- أبو القاسم سعد الله. **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 -1954**.ج6.د غ أ. بيروت.1998 .ص 106 .

[3]- هناك مجموعة من الشكاوي والرسائل فهناك رسالة الداي إلى ملك فرنسا في 25 سبتمبر 1830،ورسالة الداي إلى =

النفي التي طالت رجال الدين ونفي الأتراك وأخذ ممتلكاتهم والتفريق بينهم وبين زوجاتهم وحتى ابنة حمدان خوجة من هؤلاء، ومن هدم المساجد وتحويل بعضها إلى أنشطة تجارية، كذلك نفس الشيء طال الزوايا وحتى بيوت الخلاء، وذكرت الشكوى أن ثلث المدينة قد تم هدمه وكذلك تم التعرض لأضرحة الأولياء والمقابر والبناء عليها ولم يتوقف الأمر عند ذلك بل السطو على حجارتها وبيع عظام الموتى إلى مرسيليا (1) ،اذ تم التعدي على المقابر للبناء عليها ولم يراعي حرمة الأموات ونقلت عظام الموتى وتم توظيفها في صناعة السكر حتى وصل الحد بالجزائريين لمقاطعة هذه المادة.عدم احترام حرمات البيوت حيث دخل البيوت الفرنسيون واليهود وأحصوا النساء والأطفال، وهذا الأمر يعني للمسلم الجزائري الكثير وقد بينت الشكوى أن الأمر يقصد به هتك حرمة المسلمين واستشهد دخولهم على عروسين ليلة زفافهما ورآه آمر جلل (2).

الشكوى تطرقت إلى نهب الأغنياء والمرابطين وتغريمهم وإدخالهم السجن وأنه تم إلزام كل أسرة بدفع نصف درهم شهريا وأخذ تقديم بثلاثة أشهر، والتلاعب بأخذ عقود الأملاك دون ردها إلى أصحابها للضغط عليهم، هذه بعض الوقائع التي جاءت بها الشكوى وإلى احتجاجه على المعاملة التفضيلية لليهود والذي رأى أن دور عبادتهم أضحى أكثر من مساجد المسلمين (3).

= وزير خارجية فرنسا في 24 أوت 1833،وعريضة سكان الجزائر إلى قائد قوات الاحتلال في أوت 1831 ورسالة سكان المقاطعة الغربية إلى قائد قوات الاحتلال وعريضة سكان العاصمة إلى البرلمان الفرنسي في 1833 والشكوى التي رفعها كل من حمدان خوجة وإبراهيم بن مصطفى إلى رئيس الوزراء في جوان 1833 وغيرها كثير وكلها تتمحور حول العهود والتجاوزات والممتلكات ولمزيد من المعلومات أنظر:

جمال قنان.**نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830 - 1914** .د م ج .الجزائر. 2007 .ص ص 49 -59

[1]- نجد تصريحا لأحد أطباء مرسيليا في 01 مارس 1833 * لقد علمت في الشارع أن من بين العظام التي تستعمل في صناعة الفحم الحيواني توجد عظام النوع البشري ... فعلى متن البومبارد لابون جوزيفين القادمة من مدينة الجزائر والمحملة بلعظام ... رأيت جماجم وعظام الزنود وعظام الأفخاذ ... ولم تكن تكن خالية من اللحم بصفة نهائية* عد إلى: محفوظ قداش .**جزائر الجزائريين 1830 -1954** . م و ن ا. الجزائر 2008 .ص 41 .

[2]- عبدالجليل التميمي. **المرجع السابق.** ص 107.

[3]- نفسه ،ص ص 99- 113 .

المقاومة الجزائرية

المقاومة الجزائرية هي حتمية ظرفية ومنطقية ودينية ،فالاحتلال لم يترك الخيار أمام الجزائريين. فكان الوقوف في وجهه وذلك في كل نقطة حل بها ،حيث بدأت مع الاجتماع الذي عقده أوطان شيوخ متيجة وعلى رأسهم محمد بن زعموم والحاج سيدي السعدي في 23 جويلية 1830 تم فيه إعلان الجهاد مع المقاطعة الاقتصادية، الذي أدى بالفرنسيين إلى محاولة تجاوز الحصار المضروب عليهم فوقعت أول مواجهة بعد عودة دي بورمون من البليدة في 24 جويلية فقد على اثرها الفرنسيون 58 جنديا والتعداد الكلي 150 بين جريح وقتيل [1] ، كما كانت المقاومة في الشرق الجزائري لما حاول الفرنسيون السيطرة على عنابة وكان ذلك في 18 أوت 1830،بالنسبة للغرب الجزائري كانت المقاومة في 13 أوت بعدما احتلت القوات الفرنسية المرسى وحصون وهران بعدما سلمها لهم باي وهران الباي حسن وانتهت بقتل ابن دي بورمون اميدي [2].

تواصلت المقاومة مع مجيء كلوزيل مكان دي بورمون عند انتقاله إلى البليدة في جيش قوامه 8000 جندي بتاريخ 17 نوفمبر 1830 انتهت بمقتل 30 جندي للفرنسيين، وقبل وصوله إلى المدية في 22 نوفمبر كانت المقاومة بقيادة الباي السابق للمدية بومزراق انتهت بسقوط 27 قتيل و80 جريحا، وازدادت وطأة المقاومة في غياب كلوزيل عن البليدة بقيادة بن زعموم على البليدة في 26 نوفمبر ب 6000 مجاهد لكنها انتهت بالانسحاب وبهذا تظهر المقاومة وتتجسد في منطقة المتيجة وتواصلت في عهد برتيزان من خلال الصدام الذي كان 29 جوان 1831 وفي موزاية بتاريخ 03 جويلية 1831 [3] .

كما تجددت المقاومة في شهر سبتمبر 1832 في اجتماع سوق علي بالقرب من بوفاريك وكانت فـي عهد روفيغو أرغمت الفرنسيين على الانزواء في العاصمة ومحاولـتتة السيطرة

---

[1]- الغالي غربي وآخرون. **المرجع السابق**. ص 132.

[2]- نفسه ص 132.

[3]- لمزيد من المعلوما ت حول المقاومة في متيجة بقيادة الحاج السعدي وبن زعموم أنظر:

عبد النور خيثر .**المرجع السابق** .ص ص 31 – 32 .

على المتيجة بتقريب القياد الموالين لها ليمتد سلطانها خاصة تجاريا ،وبهذا فالمنطقة تصدر فيها المقاومــة الحاج السعدي وبن زعموم والحاج محي الدين مرابط القليعـة الذي تولى منصب أغا العرب للفرنسيين ثم تنحى عنها والتحق بالأمير والمقاومة وكذلك خليفـة الأمير عبد القادر على مليانة ابن مبارك [1]. في منطقة شرشال تزعم المقاومة الشيخ محمد بن عيسى البركاني لمدة ثلاثة سنوات والتحق بالأمير بمليانة تاركا القيادة للشيخ محمد السعيد بن عودة الذي كان يتأرجح في موالاة الأمير حتى عزله سنة 1837 ،إلى جانب ذلك كانت مقاومة الحاج موسى المعروف بالدرقاوي والتي خرج منها بعد سيطرة الأمير عليها وتولية أخيه مصطفى بن محي الدين خليفة له على المدية وعين محمد البركاني نائبا له [2].

أما المقاومة في الناحية الغربية كانت في البداية بقيادة الحاج محي الدين بن مصطفى شيخ الطريقة القادرية التي كان مركزها وادي الحمام نواحي معسكر، ثم كانت البيعة للأمير عبد القادر، الذي قاد المقاومة سنة 1832 واستمرت حتى 1847. استطاع السيطرة بين سنة 1832 و 1834 على كل من تلمسان ،مليانة،المدية وتشديد الحصار على وهران ،مستغانم،أرزيو وأبرم مع الفرنسيين معاهدة ديمشال [3].وقد نظم دولته اذ قسمها الى ثمانية مقاطعات وعلى رأس كل منها خليفة ،تلمسان (محمد البوحميدي الولهاصي) ،معسكر (محمد بن فريحة ثم مصطفى بن أحمد التهامي) ،مليانة (محي الدين علال ثم محمد بن علال) ،التيطري(مصطفى بن محي الدين ثم محمد البركاني) ،مجانة (محمد بن عبد السلام المقراني ثم محمد الخروبي) ،بسكرة (فرحـــات بن سعيد ثم الحسين بن عزوز)،برج حمزة

1- سعد الله أبو القاسم .**الحركة الوطنية ج1**.ص127.

2- للمزيد من المعلومات حول محيط الأمير عبد القادر أنظر:

Les correspondances du capitaine daumas .pp 608- 621.

3- معاهدة ديمشال ويطلق عليها عبد الرحمان الجيلالي معاهدة وهران كانت في 28 فبراير1834 بين الأمير عبد القادر والجنرال ديمشال،وهي عبارة عن ستة بنود اعترف فيها للأمير بلقب أمير المؤمنين ونصت على إنهاء العمليات العسكرية وحرية التجارة واحترام الدين الإسلامي وطريقة تنقل الأشخاص، وكان اللقاء الأول في 4 فبراير ممثل الأمير المولود بن عراش لوضع الترتيبات للنص النهائي للمعاهدة، وتعتبر انتصار للأمير وكسب الوقت لإتمام سيطرته وتجسيد مؤسسات الدولة التي بدأ في إعادة رسم معالمها، لكنها في نفس الوقت تعطي للفرنسيين المزيد من الوقت لترتيب أوضاعهم .لمزيد من المعلومات أنظر:

عبد الرحمان الجيلالي ،**المرجع السابق** ،**ج4**،ص 88 ,وكذلك عبد الحميد زوزو،**المرجع السابق** ،ص 74 .

(أحمد بن سالم) ،المنطقة الغربية (قدور بن عبد الباقي)،وكون جيش وطني ووضع القوانين وصك العملة [1] .

الناحية الشرقية بقيت السلطة قائمة ممثلة في أحمد باي الذي تزعم المقاومة إلى جانب ذلك كانت مقاومة إبراهيم الكريتلي المتأرجحة في عنابة والذي ناصب أحمد باي العداء. الا أن الضغط كان على الجبهة الغربية لأهميتها كونها محاذية للمغرب الأقصى ،كذلك من أجل قطع الطريق على بريطانيا المتواجدة بجبل طارق ،وكذلك الإسبان الذي لهم مطامع في المنطقة وقد خرجوا منها فقط سنة 1792 م [2] .إضافة إلى بروز سلطة الأمير.

كل هذه الأحداث التي جعلت من المشروع الفرنسي الاستغلالي مجرد حلم صعب المنال فكان لزاما على الحكومة والساسة الفرنسيين التحرك لاحتواء الوضع فكانت اللجنة الإفريقية

---

[1]- حول الجهود التي قام بها الأمير عبد القادر لتجسيد مؤسسات الدولة يمكن لك الرجوع إلى:

أديب حرب. **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري 1808 – 1847** .ش و ن ت الجزائر 1983.

[2]- انتهت الحرب بن الطرف الإسباني والجزائري الممثل في الباي محمد بن عثمان الكردي الملقب بمحمد الكبير في شهر جويلية 1791 وعقد الصلح في 12 سبتمبر وبدأ الإسبان بالخروج من قاعدة وهران والمرسى الكبير في 17 ديسمبر 1791 ودخلها الباي في 29 فيفري 1792 واتخذها مقرا لحكمه وعاصمة بايلك الغرب وتضمنت وثيقة الصلح تسعة بنود ،أنظر فركوس صالح .**تاريخ الجزائر المراحل الكبرى** .دع ن ت.2005 .ص 152 ومابعدها وأيضا احمد توفيق المدني .**حرب الثلاثة مائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492م- 1792م**.ط2 الجزائر .1972م.ص 403.

الفصــل الثانـــي

اللجنة الإفريقية الأولى1833

1- تشكيل وتركيبة اللجنة

2- حضور اللجنة إلى الجزائر

3- توزيع المهام

4- تنقلات اللجنة

5 - برنامج وتعليمات اللجنة

6- الجلسات والمسائل المناقشة

7- الجلسات التنظيمية

8- الجلسات والمسائل الناقشة

9- التقارير

تشكيل اللجنة

اللجنة التي قدمت إلى الجزائر والتي أصطلح على تسميتها باللجنة الإفريقية ، وكلمة الإفريقية والإفريقي ارتبطت وتلازمت مع دخول الاحتلال إلى الجزائر فالجيش الذي قاد الاحتلال وبعض الفرق التي تشكلت، كلمة إفريقيا كانت رديفة لها لأن الجزائر هي بوابة إفريقيا وهي القوة الأولى في إفريقيا على ذلك العهد وحتى احتلال الجزائر كان فاتحة لاحتلال إفريقيا [1].

هذه اللجنة الفرنسية كانت فكرة جاء بها البارون مويني والذي اقترح في 19 أفريل 1833م تأسيس لجنة خاصة، تتشكل من شخصيات معروفة ودعمت فكرته من طرف باسي وانضم إليهم سولت وزير الحربية ، حيث اقترح الفكرة على الملك لويس فليب وكان تشكيل اللجنة في 07 جويلية الموافق 18صفر1249ه لتنتقل إلى الجزائر وتجري تحقيقات وتنضم لدى عودتها إلى لجنة أوسع تقدم تقريرا مفصلا إلى الحكومة.وكان للجزائريين الدور البارز أيضا في إنشاء هذه اللجنة وعلى رأسهم حمدان بن عثمان خوجة صاحب كتاب المرآة [2] ، والذي هو من أصول كرغلية ومن الشخصيات المقربة للداي حسين ومن أعيان الجزائر ووجهائها نظرا لجمعه بين الثقافة والمال، تعاون مع الاستعمار رغبة منه في عدم ترك الفراغ وسعيا منه لخدمة أبناء بلده وطمعا أن تلتزم فرنسا بوعودها التي تضمنها عهد الاستسلام، وتحترم الشعارات التي جاءت بها الثورة الفرنسية خاصة الحرية. حيث شغل

1- ذكر الأستاذ سعدالله أن كل مارتبط باسم الجزائر أصطلح عليه باسم إفريقيا سواء ارتبط بالأرض أوبالجيش أو غيره.أبوالقاسم سعدالله.الحركة الوطنية.ص 37 .

2- يحتوي كتاب المرآة الذي صدر في أواخر أكتوبر 1833 على مقدمة وكتابين وملحق ،المقدمة مقارنة بين الشعب الجزائري وغيره من الشعوب ومايلاقيه من اضطهاد ،الكتاب الأول هو عبارة عن 13 فصلا تتكلم عن البدو،البربر أصولهم وأخلاقهم،سكان السهول وعاداتهم،لمحة عن المتيجة وسكانها،سكان الغرب الجزائري،مدينة الجزائر،أصل الحكومة التركية ونظامها،نظام الجيش وتوزيعه،سياسة الدايات، القوانين والضرائب،انهيار النظام وأسبابه،داخل القطر الجزائري.الجزء الثاني يتألف من 12 فصل تتعلق بالحرب بين الجزائر وفرنسا، وصوله إلى الجزائر،الوقائع التي حدثت في عهد دي بورمون،أعمال الجيش الفرنسي الفظيعة،حركة الاحتلال والسيطرة على ممتلكات الأوقاف والجزائريين.لمزيد من المعلومات عن حمدان خوجة أنظر: محمد بن عبدالكريم .**حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته** .د ث ط ن ،بيروت،1972.

عضو في الجهاز الإداري الذي أنشأه دي بورمون ، في عهد كلوزيل تولى لجنة تقدير التعويضات للأملاك المصادرة، كما أسندت إليه دراسة مطالب اليهود من فرنسا، كما عمل وسيطا بين باي التيطري بومزراق والفرنسيين، إضافة إلى ذلك أوفد مرتين إلى أحمد باي للتفاوض معه لصالح الفرنسيين.بغية تلين جانبه واقراره بايا على الشرق مقابل دفع الضرائب للفرنسيين، رغم ذلك قد لقيه منهم مالقي كافة الجزائريين حتى وان تقربوا منهم،بالاستحواذ على ممتلكاته،حيث يتكلم عن نفسه في أحد شكاويه *إنني لاأستطيع أن أفي بحاجيات عائلتي ...ومما لاشك فيه أنه في أخر هاته السنة ،سنضطر إلى مد يد التسول*[1]. انتقل إلى باريس في شهر ماي 1833م وهناك قام بنشاط سياسي رفقة بعض الجزائريين،وقد فوضه الجزائريون للتكلم باسمهم وكان ذلك في 27 أوت 1833م ليكون مدافعا عنهم ويساعدهم من الإنعتاق من الظلم المسلط عليهم ، كما بعث برسائل إلى لويس فليب والى المارشال سولت[2] ،ورسائل أخرى إلى السلطان العثماني محمود الثاني،من أجل الضغط على الحكومة الفرنسية والانجليزية [3].

كما كان يكتب في الجرائد مثل البريد الفرنسي والوطني ثم غادر باريس إلى اسطنبول حيث اشتغل بالتأليف والترجمة والتحرير بالمطبعة العامرة إلى أن توفي سنة 1840م [4] . كانت هذه اللجنة تضم عضوان من المجلس الفرنسي الأعلى، وأربعة أعضاء من مجلس النواب الفرنسي، وماريشالا من الجيش الملكي الفرنسي، وقائد من قواد البحرية الفرنسية. إضافة إلى الضغط الجزائري لتشكيل اللجنة هناك عوامل أخرى، وهي رغبة

---

[1]- عبدالجليل التميمي . المرجع السابق . ص 130-131.

[2]- الرسالة كانت في 03 جوان 1833 في جملة ما احتوت العبارات التالية *أما أن تعتمد كلامنا ونحن جماعة من أعيان أهل الجزائر...وإما أن تعين كومسيون ترسله إلى الجزائر مما لارغبة له في أخذ أموال الناس* لمزيد من المعلومات أنظر أحميدة عميراوي .**دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية** (رسالة ماجستير غير منشورة)،جامعة قسنطينة، سنة 1983 .ص 107.

[3]- عبد الجليل التميمي. المرجع السابق. ص 221.

[4]- أحميدة عميراوي. **حمدان خوجة حياته وأثاره**. مجلة الثقافة العدد 90 (1985). ص 97 – 121.

الحكومة الفرنسية السيطرة على الجزائر وتكوين مستعمرة بها، كما تعمل على التخلص من الضغط الأوربي الذي سعى إلى تبين فرنسا لموقفها اتجاه الجزائر وليس هذا حبا في الشعب الجزائري، وإنما لمطامعها هي كذلك في الجزائر، وعلى رأسهم بريطانيا [1].

نشير أن بريطانيا لم تكن مقتنعة بالإدعاءات الفرنسية التي صاغتها من أجل الحملة،بادعاء فرنسا استعادة شرف الأمة الفرنسة الذي أهين من طرف الجزائريين، ونعني بذلك حادثة المروحة، وإلغاء نظام الرق والقرصنة ودفع الجزية. من جهة أخرى كان هناك ضغط على الحكومة من طرف المعارضة في البرلمان لأنه من البداية عارض كل من الليبراليين، الجمهورين،الاشتراكين الحملة.وتجلت هذه المعارضة حول ميزانية الاحتلال ويظهر ذلك في الفترة الممتدة من مارس إلى جوان 1833م بمناسبة مناقشة ميزانية 1833م التي طالبت باعتمادات إضافية، كذلك بالنسبة إلى ميزانية 1834 والمسألة التي وجهت إلى كلوزيل [2]، ويمكن الإشارة أن حملة المعارضة هذه لم تكن ترمي إلى خدمة المجتمع الجزائري ولا حتى تشبها بما تبناه برلمانيو بريطانيا في محاربة الرق وإنما حفاظا على صلاحياتهم البرلمانية كونها الغرفة المشرعة وصاحبة السيادة على الجهاز التنفيذي الممثل في الحكومة من خلال الرقابة والسيطرة على الميزانية، ومن جهة أخرى فعهد الثورة الفرنسية التي جاءت سنة 1789 وهي في الأصل ثورة ضد السلطة المطلقة وهي التي نتج عنها الجمهورية الأولى في فرنسا غير بعيد، فالبرلمان يريد التضييق على الملك دوما كذلك المعارضة ترى في العملية إهدارا للمال الفرنسي ولا نقول كل الأصوات في البرلمان كانت معارضة إنما كان هذا هو الاستثناء خاصة أنه تقاطع مع تخوف بعض الجهات الفرنسية من منافسة المنتوج الجزائري لها.في النهاية يتضح لنا أن تشكيل اللجنة الإفريقية تقاطعت فيه الدعوة الجزائرية التي قادها حمدان خوجة لتقصي الحقائق والذي يعتبر أول شخص جزائري

---

[1]- لم تؤيد بريطانيا الحملة وإنما طلبت من فرنسا أن تقدم تفسيرات في حال نجاح الحملة كما كان لها اتصال مع الأمير عن طريق القنصل البريطاني في طنجة عد إلى : أبوالقاسم سعد الله .أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر ج1 .ش و ن ت .ط2 .1981. ص 150 .

[2]- شارل أندري جوليان .المرجع السابق .ص 190.

ذلك العهد يجرأ وينتقد السياسة الفرنسية [1] ، وضغط البرلمان ورغبة الحكومة في ذلك.وتبقى النظرة الفرنسية ترجع الفضل إلى الساسة الفرنسيين وضغطهم من أجل تشكيل اللجنة وعلى رأسهم ياكونو yacno الذي قال أن الفضل للساسة الفرنسيين من أمثال موني [2] .

تركيبة اللجنة

قد شملت عضوية اللجنة عدة شخصيات، متعددة الاختصاصات مما يتيح لها الاطلاع على جميع المسائل والإلمام بها. حيث أسندت رئاسة اللجنة إلى الجنرال بوني وإلى جانبه كان بيسكاتوري وهو نائب بالبرلمان حيث عين أمينا للجنة بإجماع أعضائها كذلك السيد لورانس والسيد رينار والجنرال مونفور والسيد دوفال دالي والسيد دوبيرسار والسيد دي لابينسونير [3].

حضور اللجنة إلى الجزائر

غادرت اللجنـــة ميناء تولون يوم 28 أوت الموافق 11 ربيع الثاني 1249 متوجهـــة إلى الجزائر، فوصلتها في 02 سيبتمبر1833، وفي03 منه قامت اللجنة باستقبال السلطات المدنية والعسكرية، إضافة إلى أعضاء الغرفة التجارية [4] ، ولجنة استعمار الأراضي، إلى جانب وفود من الأوربيين، وأعيان العرب الحضر، وممثلي اليهود، والهدف من هذه الاستقبالات هو توضيح لمهمة اللجنة وتهدئة النفوس الثائرة جراء الممارسة السلبية للاحتلال، كما تفادت اللجنة أي تصريح حتى لاينعكس ذلك على عملها، ولم تعطي أي التزام من شأنه عرقلة حرية الرأي بالنسبة لأعضائها [5] .

---

[1]- عميراوي حميدة .**دور حمدان خوجة** . ص103 .

[2]- نفسه .ص 108 .نقلا عن .yacono .xavier.revue historique.n 508 (1973) .pp 414-415

[3]- la commission d'Afrique. procès - verbeaux - v2. paris.1834. p1 -

[4]- الغرفة التجارية لفرنسا تأسست سنة 1700 ،أما الغرفة التجارية في الجزائر تأسست في 1830/12/07.وهران وعنابة وسكيكدة تأسست في 1844/10/04،عنابة في 1844/12/19 ،بجاية وسطيف في 1892/11/28 ،مستغانم في 1901/12/28 ،معسكر في 1931/05/15 وقد تشكل مجلس من رؤساء الغرف في 1909 أنظر

d'Eugene guenier. L'encyclopedie coloniale et maritime. algerie et sahara .t1.1946.p 59

[5]- la commission d'Afrique : op.cit.p1

توزيع المهام

تم الاتفاق على توزيع المهام بين أعضائها حسب طبيعة تخصصاتهم، حتى تكون للعمل المنجز جدوى وفائدة، وهذا التقسيم كان في جلسة 06 سبتمبر، حيث كانت الجلسة برئاسة بوني وحضور جميع الأعضاء، إضافة لذلك تم تعين السيد بسكاتوري أمينا للجنة بإجماع الأعضاء، ثم قرأت التعليمات الحكومية من طرف أمين اللجنة [1] .

التعليمات التي تمت قراءتها سلمت في وقت سابق إلى رئيس اللجنة السيد بوني من طرف وزير الحربية، هذه التعليمات كانت تدورحول تنوير الحكومة بالوضع في الجزائر،والتعاون مع الإدارة وتنوير الرأي العام الفرنسي بمصالح البلد الكبرى، والتي أدت بفرنسا إلى احتلال الجزائر، في نهاية هذه الجلسة طلب أعضاء اللجنة أن يمنح لهم الوقت الكافي حتى يتسنى لهم زيارة المناطق المحتلة والاحتكاك بمن هم على دراية بالشأن الجزائري، قبل الشروع أو الخوض في أي مسألة من المسائل المدرجة في تعليمات الحكومة [2] .

لكن مالاحظته في التعليمات أنها لم تشر إلى الأخذ بيد الجزائريين أو إيجاد آلية تمكنهم من استرجاع حقوقهم ونحن نعلم عدد التظلمات التي رفعت إلى الملك وحتى إلى وزير الحربية، انما تكلمت التعليمات على كيفة توظيف الجزائريين خدمة للمشروع الاحتلالي وحتى لايقفون حاجزا أمامه.وهذا يسقط فرضية أن اللجنة قامت تحت الضغط الذي مارسه الجزائريين.وانما التحرك الجزائري تقاطع مع المصالح الفرنسية.

أما فيما يخص توزيع المهام قد كان على النحو التالي:

الجنرال بوني bonnet أسندت إليه المسائل العسكرية،الجنرال مونفورMontfort أسندت له المسائل المتعلقة بالطرق والقناطر.السيد ديفال دالي Duval Dally أسندت له المسائل المتعلقة بالبحرية،السيد لورانس Laurence أسندت له المسائل المتعلقة بالإدارة والتشريع والقضاء، السيد دوبيرسار dauberssart أسندت لـه المسائل المتعلقـة بالماليـة الضرائب

---

[1]-la commission d’Afrique : op.cit.p 3 .

[2]- Ibid: P4 .

والعقارات، السيد لابنسونير de la pinsonnière أسندت له المسألة المتعلقة بالزراعة واستغلال الأراضي،السيد رينار raynard أسندت له المسألة المتعلقة بالتجارة والصناعة والجمارك.ومن هنا أنه لم يترك المجال للصدفة وتم ضبط كل شيء (1) .

تنقلات اللجنة

سعى أعضاء اللجنة وراء جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من خلال عملية تقصي، هذه العملية طبعا كانت مقتصرة على المناطق التي تحت أيدي الاحتلال، هذه الجولة الاستطلاعية كانت تحت حماية الجيش الفرنسي وهي دلالة على توتر الأوضاع ومن جهة أخرى أرى أن المساحة والمناطق التي شملها التحقيق لاتمكن أصحابها من الإلمام بجميع الأمور التفاصيل (2) .

تنقلت اللجنة في مدينة الجزائر، وزارت المؤسسات العامة وسهل متيجة متنقلة بين الحميز حتى البليدة، حيث تعرضت إلى 03 هجمات خلال عودتها، كما زارت المراكز العسكرية إضافة إلى هذا قادتها رحلتها بحثا عن وجود المنشآت الصناعية، إضافة إلى زيارة عنابة في 14 سبتمبر وعادت منها في 02 أكتوبر إلى العاصمة. كما قامت بجولة أخرى نحو وهران ابتداء من04 حتى 15 أكتوبر، وخلال زيارة إلى موقع الكرمة تعرضت إلى اعتداء كذلك تعرضت إلى هجوم في مسرغين قتل من خلاله 04 جنود وجرح لها 32 فردا وعرجت على أرزيو لكنها لم تتمكن من زيارة مستغانم بسبب الأحوال الجوية السيئة اضافة الى حالة اللااستقرار. وفي 19 أكتوبر زارت بجاية ثم عادت إلى العاصمة في 23 أكتوبر،وبهذه الزيارة الأخيرة تكون قد ختمت جولتها الضيقة من حيث المساحة والمدة الزمنية (3).

[1]- أبو القاسم سعدالله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث** .ص 98.

[2]- محمد بن عبدالكريم .**حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته خوجة**.ص208 .

[3]- أبو القاسم سعدالله. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**. ص 99.

برنامج وتعليمات اللجنة

مجئ اللجنة إلى الجزائر لم يكن اعتباطيا فكل الأمور كانت تدفع الى نتيجة مسبقة وهي الاحتفاظ بالجزائر وإسكات المعارضة التي كانت تناور من خلال المسألة الجزائرية قصد التموقع سياسيا، وللضغط على الحكومة وتحقيق مصلحة الطبقة البرجوازية. كانت اللجنة مزودة بتعليمات من طرف الحكومة،والتي كانت بمثابة خريطة طريق لها للعمل وفقها، حيث اعتبرت المهمة المناطة باللجنة ممثلة في هدفين هما التحضير لحلول أساسية مرتبطة باحتلال الجزائر والوقوف على الوضعية الحالية للجزائر [1].

هذه المهمة الموكلة إلى اللجنة تزامنت مع تصعيد على الحكومة من طرف المعارضة في البرلمان والصحافة والتشكيك في جدوى احتفاظ فرنسا بالجزائر، وستكون هذه النقطة موضوع الدراسة الأساسي، إضافة إلى البحث في ايجابيات الاحتلال والعراقيل التي يطرحها على المستوى العسكري، كذلك إمكانية استغلالها كمستعرة إلى جانب ذلك هل بمقدور فرنسا الاستمرار في الجزائر مع تشكيل مؤسسات دائمة وماهو النظام الذي يجب أن يتبع [2]. أما فيما يخص السياسة مع الجزائريين فكان على اللجنة أن تجيب على فرضية القضاء عليهم أي فيما يخص القبائل وطرد سكان المدن وإحلال الأوربيين مكان المسلمين، أو أمكانية الاستفادة منهم ودمجهم في المؤسسات، كذلك كان عليها البحث في الإجراء الواجب إتباعه معهم مع الاخد بعين الاعتبار اختلافهم العرقي بين عرب، مورسكين، أتراك، قبائل، كذلك حتى من حيث التصنيف الجغرافي سكان المدن، سكان السهل، سكان الجبال. إضافة إلى هذا كان على اللجنة أن تنظر إلى وضع السكان الجزائريين من خلال معاهدة الاستسلام 05/ 07 /1830م[3].

---

[1]- la commission d’Afrique : op.cit.p2

[2]- المقصود هو النظام العسكري أو المدني كذلك هذا بالنسبة للسلطة التنفيذية ،كذلك السلطة التشريعية .وكذلك المؤسسات التي سيتم تثبيتها .وكما هو معلوم سيتم تبني النظام العسكري والذي سيمتد إلى غاية 1870 حيث سيتداول على حكم الجزائر في هذه الفترة 27 ضابط بين ماريشال وجنرال .عد إلى : بوعزة بوضرساية ..المرجع السابق .ص 79.

[3]- la commission d’Afrique : op.cit.p2

أما فيما يخص الإدارة كان عليها أن تنظر في طبيعة الإدارة المناسبة للاحتلال وماهي العراقيل التي يجب تجاوزها، كذلك الوسائل الزراعية فيما يخص عملية التطهير، وماهي الوسيلة لرفع عدد الأوربيين في الجزائر والإجراءات والتحفيزات الواجب اتخاذها لربطهم بالجزائر وتوفير الحماية لهم، هل تكون التشجيعات للوكالات والأشخاص الذين يستصلحون الأراضي ولاستغلال الموارد من خلال أعمال التجفيف، تهيئة الطرق والموانئ، والوسائل الزراعية، كذلك استغلال ونقل المحاصيل، وأخذ هذه الأعمال كخطوة أولى للتعميروماهي أهمها وماذا يجني الاحتلال من وراء الوكالات التعميرية (1) .

التعليمات كذلك تطرقت إلى الجانب التجاري حيث كان على اللجنة أن تجيب هل يمكن رؤية منتوجا في الجزائر مع دعمه، مقابل ذلك يتم التضييق على المنتوج الأجنبي،وماهي المنتوجات التي تتناسب معها. أما فيما يخص الجزائر كمستعمرة طلب من اللجنة البحث عن الوسائل المناسبة لتسريع نموها من خلال النظر في تسهيل المعاملة وهل تجعل التجارة حرة أم تفرض ضرائب متوازنة مع تخفيف التكاليف وإيجاد ضرائب مباشرة على كل ماهو موجود، وتطبيق المكوس وضرائب على السكن والأراضي. إضافة إلى ذلك كان عليها التدقيق حول مسألة العائدات العامة والملاحة الفرنسية وأهمية صيد المرجان،كذلك الإجراءات التي تؤخذ من أجل معاملة تفضيلية للتجار الفرنسيين (2).

التعليمات المتعلقة بالإدارة تمحورت حول التنظيمات المناسبة وحول طبيعة النظام الذي يجب أن يتبع، هل هوالنظام العسكري أو النظام المدني، أو الجمع بينهما وفي يد من تكون السلطة (3).

التعليمات تطرقت إلى المجلس الإداري الذي يهتم بالشؤون الإدارية والمالية والى تشكيلته الحالية هل هي مناسبة، والى توزيع المهام هل هي متوازنة وكافية. أما مختلف المصالح المدنية هل تستمر ممركزة بالجزائر، وهل الاستقلاليـــة تتناسب مع الوحدة والمبدأ

1- la commission d’Afrique : op.cit.p.3

2- Ibid: P4.

3- Ibid: P2 .

كذلك هل تمركز الهيأت يتناسب ويساعد على عملية التنفيذ وينسجم مع السلطات العليا لكل هيئة، وماهي المصالح التي تفتقد إليها الجزائر وتلزم في عملية التسيير الإداري. أما فيما يخص الإدارة البلدية هل توكل لمندوبين قضاة أم لمجلس بلدي وهل تخصص لهذه المجالس عائدات مالية وتترك للمجلس حرية التصرف فيها. في الجانب المالي هل مصالح الجمارك والضرائب التي تكونت هي كافية أم يجب أن تضاف لها أخرى. اللجنة كانت مطالبة أيضا برصد حالة الاحتلال في جانبه السياسي والعسكري، ماذا حقق وأين مكمن العجز. كذلك إلى المجهود الذي تحقق من خلال إخضاع القبائل وتعامل سلطة الاحتلال مع الجزائريين والأجانب إضافة إلى الفرنسيين والبحث في احتياجات المصالح الادخارية ماتعلق بالثكنات، سكنات الضباط و المؤونة [1].

عملية التقصي كانت تدفع باللجنة إلى رصد حال التجارة البينية أوربيا وعلى مستوى الجزائر، كذلك حالة المنشآت والأوضاع في كل من عنابة ومتيجة، وأخيرا ماذا يتوجب للسيطرة الكاملة [2] .

من خلال التعليمات نرى أن الحكومة قررت الاحتلال الدائم والتطوير السريع للاستعمار وممارسة الإدارة الصارمة[3].ومن جهة اخرى كانت مصلحة الجزائريين وشكاويهم خارج اهتماماتها من خلال تصريح بيسكاتوري في جريدة أخبار الجزائر [4] .

---

[1]- la commission d’Afrique : op.cit.p. 2 .

[2]- مع بداية الاحتلال لم يسيطر الا على بعض المدن الساحلية ،وحتى المدن لم تتعدى السيطرة محيط المدينة أنظر :الملاحق الخريطة تبين ذلك .

[3]- شارل أندري جوليان. المرجع السابق .ص 193.

[4]-نتمنى أن تكون المهمة المنوطة بها (اللجنة) واضحة للجميع. وهي مهمة تحقيق في وضعية المستعمرة وفي القضايا المتعلقة بمستقبلها. وعليه فاليعلم سكان الجزائر أن اللجنة لايمكن أن ترد على هذه المطالب والشكايات المتعلقة بمصالح خاصة وهي لاتتحمل مسؤولية في ذلك*. نقلا عن: le Moniteur Algérien. n 86.du 14 sept 1833.

الجلسات والمسائل المناقشة

بعد العودة إلى الجزائر من الزيارات التي قادتها إلى المناطق المحتلة، كانت هناك جلسات بين أعضاء اللجنة لطرح قضايا تدخل ضمن عمل اللجنة، ويتم التداول فيما بينهم والخروج برأي فيها. ففي 23 أكتوبر عقدت اللجنة جلسة عمل وفي 24 أكتوبر وجلسات أخرى بلغت 30 جلسة وفي كل جلسة كانت تناقش أحد المسائل المدرجة وتستمع إلى التقارير التي أعدها أعضائها كل حسب اختصاصه.

الجلسات التمهيدية

على رأس هذه الجلسات جلسة 24 أكتوبر،هذه الجلسة اجتمعت بكامل الأعضاء وقدتم تكليف أحد الأعضاء باستنباط أسئلة من التعليمات التي مدتها بها الحكومة، حتى تكون أسئلة محددة وواضحة يتم الإجابة عنها .وقد جرى نقاش حول هذه التعليمات[1].

حيث رأى البعض فيها عدم الإلزامية وإنما التوضيح للعمل الواجب انجازه، كما اعتبرت قاعدة لبناء تصورات اللجنة، كما رأت اللجنة أن عملها هذا ليس من وراءه محاكمة ماهو قائم وإنما إيجاد السبل الكفيلة لتقويمه. وأن الهدف الحقيقي هوتكوين محضر تقصي وجمع أكبر قدر من المعلومات لما حدث والإعداد لتصور مستقبلي مع الوسائل الكفيلة بذلك [2].

كما توصل الأعضاء أن العمل الذي سينجز سيكون عملا كاملا وليس عملا تحضيريا تعود به اللجنة إلى فرنسا. وان كل عضو يقدم وجهة نظره وما توصل إليه ويتم مناقشتها، وفي الأخير تصاغ الآراء بموافقة جميع الأعضاء وأن القضية الأساسية التي يجب النظر فيها هي الاحتفاظ بالجزائر. أما القضايا الأخرى هي قضايا ثانوية [3] .

الجلسة الأخرى هي جلسة 25 أكتوبرهذه الجلسة كانت بحضور جميع الأعضاء وتم فيها الاستماع إلى وجهات النظر المختلفة، وكانت ثمانية دارت حول المزايا والأعباء

[1]- la commission d'Afrique : op.cit.p6

[2]-Ibid :P 6

[3]-Ibid :P 8

لاحتلال الجزائر حيث كانت متقاربــة فيما بينها وقد اجتمعت الوجهات على مجموعة من النقاط هي أن احتلال الجزائر كان بدافع الانتقام[1] ،وفي رأي أن الانتقام كان من البحرية الجزائرية التي تصدرت الجهاد البحري مع الإخوة بربروس[2]. مع مطلع القرن 16،واقترن ذلك مع التحرشات الإسبانية والبرتغالية بعد سقوط الأندلس 1492 م ، وأضحت الجزائر تسيطر على البحر الأبيض المتوسط حتى مطلع القرن 19 ملزمة الدول الأوربية التقرب منها حفاظا على مصالحها التجارية،كما رأت اللجنة أن فرنسا عاجزة عن احتلال الجزائر ولم يكن بمقدورها سوى احتلال المدن بعد مرور ثلاث سنوات وهذا يظهر أيضا من خلال حصار المقاومين الجزائريين لها سواء المقاومة في متيجة أو مقاومة الأمير عبد القادر في الغرب والذي امتد سلطانه إلى المدية ومليانة[3]، و مقامة أحمد باي الذي لم تستطع فرنسا افتكاك قسنطينة منه إلا في سنة 1837، كما أنها ترى في العمل العسكري وسيلة لاسترجاع هيبتها، وترى اللجنة أن نفقات الاحتلال مكلفة خاصة مع 30 ألف جندي و 03 ألاف عامل، حيث تصل هذه النفقات إلى 20 مليون فرنك[4]. كما أن بإمكان فرنسا أن تستخلص من الجزائر عائدات مقابل النفقات وامتيازات أخرى شريطة توسيع مجال الاحتلال، ولتحقيق ذلك وحتى تكون السيطرة. رأت أن فرنسا مطالبة بالسيطـرة على البليـدة، القليعــة، الحميــز وبذلك تكون السيطرة على سهل المتيجة.كما رأت اللجنة أن هناك مزايا متعددة على أكثر من صعيد، خاصة للمعمرين، وأن المنتوج الجزائري لاينافس المنتوج الفرنسي بل يكمله، خاصة

1- la commission d'Afrique : op.cit.p 24.

2- مجيء الإخوة بربروس إلى الجزائر كان مع بداية القرن السادس عشر واشتهر منهم عروج وخير الدين إلى جانب الياس وإسحاق .كان الجهاد البحري من أهم المصادر التي تغذي الخزينة الجزائرية حيث تعود البحارة على الخروج مرتين أو ثلاث مرات في السنة وكانت تجوب سواحل البحر الأبيض المتوسط ،جزر الكناري، ايسلندا ،اسكتلندا،إلى جانب ذلك قوة الأسطول أرغمت الأجانب على التودد لدايات الجزائر حيث تدفع الولايات المتحدة الأمريكية 100 ألف دينار سنويا،اسبانيا48 ألف،بريطانيا 40 ألف،هولندا 160ألف،النمسا 200ألف .ثم بدأت تتمنع عن الدفع .لمزيد من المعلومات أنظر : علي عبد القادر حلمي. المرجع السابق .ص 330 .

3- الجزء الأكبر كان خارج سيطرة الفرنسيين منطقة الشرق بقيت تحت سيطرة أحمد باي وقسنطينة سقطت مع سنة 1837م فقط ،منطقة الميزاب لم تحتل إلا سنة 1883 م ،منطقة القبائل السيطرة بدأت مع سنة 1853 م كذلك منطقة الطوارق والجنوب الغربي والشرقي .عد إلى : بوعزة وآخرون . المرجع السابق .ص 76 – 77 .

4- la commission d'Afrique : op.cit.p 19 .

القطن، السكر، التبغ، الزيت، كما تمكن السيطرة على 200 نقطة على الساحل الاستغناء عن الأمم الأخرى،وان الموانئ المحتلة تعطي فائدة كبرى في حالــة السلم على المستوى التجاري كما أنها من حيث النقل غير مكلفة وتفتح لفرنسا أفاق واسعة نحو إفريقيا[1].

إلى جانب المزايا على المستوى المتوسطي من خلال تنشيط عملية المبيعات المبادلات، وأنها تعتبر سوق أمام المنتوج الفرنسي حيث تمكن من الثراء العام، وأنها تقدم لفرنسا أكثر ما تقدمه أمريكا الشمالية لبريطانيا. وأن هذا الموقع يمكن فرنسا من منافسة بريطانيا ويوسع مجالها الحيوي خاصة أن بريطانيا تسيطر على طريق مصر والبوسفور والطريق إلى أسيـا. كذلك وجهات النظر أكدت أن الاحتلال يفتح أفاق نحو قسنطينة والمقصود بقسنطينة هنا الإقليم، والمغرب، وبهذا تصبح الجزائر أغنى المستعمرات الفرنسية[2]. كما ألحت وجهات النظر على أن تكون المناطق المحتلة في مأمن من هجمات الجزائريين، والعمل على إيجاد وسائل للتأثير عليهم وتوفير الحماية للمعمرين،كمارأى أعضاء اللجنة أن الاعتماد على بعض الفئات يضر بالمصالح الفرنسية خاصة في الجانب المادي،ويقصد بها الفئات السلبية وفي نظري أن جل من جاء إلى الجزائر إما مغامر أو مقامر ،لأن العاقل لايمكنه أخذ مكان وممتلكات غيره بالطريقة تلك.وأن بعض الفئات لم تألف النظام. كما رأت أن المستقبل غير واضح في حالة الحرب والتخوف هو من الجانب البريطاني عندما تكون فرنسا مرغمة على تسيير جيوشها إلى أوربا، وبهذا تكون عاجزة على الاحتفاظ به في الجزائر[3].

نقطة أخرى أثريت هي هل الحكومة قادرة على التخلي عن الجزائر تاركة المجال لقوة أجنبية لتحل محلها أوقيام حكم إسلامي بدلها. ورأت ضرورة اختيار الرجل المناسب ليقوم بالمهام الموكلة لإدارة الاحتلال. وتقديم التسهيلات والتشجيعات للمعمرين الوافدين إلى الجزائر.

---

[1]- la commission d'Afrique : op.cit.p 12.

[2]- للوقوف على المستعمرات الفرنسية وانتشارها عد إلى محمد حسنين. الإستعمار الفرنسي. م و ك .الجزائر 1986 .

[3]- في هذه الفترة شهدت أوربا ثورات 1830 م والثورة في بلجيكا ،والحروب القومية المؤدية إلى تشكل دول مثل ألمانيا وايطاليا ،كما أثر الصراع بين محمد علي والسلطان العثماني ،إلى جانب التنافس الفرنسي، البروسي ، الروسي ،البريطاني لمزيد من التفاصيل أنظر:ناصرالدين سعيدوني .**معركة نافرين 1827** .ص 80 ....

إلى الجزائر. أخيرا أجمعت وجهات النظر على الاحتفاظ بالجزائر.وبهذا تقاطعت الآراء وهو ماكانت الحكومة تسعى إليه(1).

اللجنة الإفريقية والإدارة

كان موضوع الإدارة في مجموعة من الجلسات لأنه لايمكن للاحتلال فرض سيطرته وتسير الجزائر في ظل غياب إدارة قادرة على التجاوب مع المرحلة. حيث تم تقييم عملها وما أنجزت طوال الثلاث سنوات الماضية. وقد نوقش هذا الموضوع في جلسة 31 أكتوبر، كانت هذه الجلسة عبارة عن جلسة تقييم للسلطات المدنية والعسكرية، القضائية (2) .

أجمعت اللجنة في مناقشتها لهذا الموضوع على سلبية الإدارة القائمة في ظل غياب التعليمات والوسائل من أجل العمل والضغط، كذلك الافتقاد إلى إدارة منظمة (3) .

رأت اللجنة أن الإدارة لاتتحمل لوحدها الأخطاء المرتكبة وإنما الحكومة تقاسمها نصيب منه،لأنه في رأي اللجنة أن الإدارة في الجزائر تجهل ماتريد بالجزائر. وحسب رأي والشواهد لا أراه جهل وإنما عدم إفصاح وترقب للتطورات خاصة وأن هناك منافسة أوربية بريطانية خاصة. وحسبها السلطة العسكرية تتميز بالضعف والتردد وعدم المبادرة وغياب التأثير والفشل من حيث مقاربة الأهداف بالوسائل (4) .

أسجل هنا أن اللجنة تجاوزت الوقائع فالمبادرة كانت موجودة وخير شاهد على ذلك هي محاولة السيطرة على المدية وانما التخوف مرده المقاومة وضغطها، وأظن أن فرنسا أساءت تقدير الأمور ضنا منها أن بسقوط الداي واستسلامه يمكن السيطرة على الجزائر. أما السلطة المدنية حسبها فإنها في وضع حرج مفتقدة إلى الحنكة، كذلك السلطة القضائية هناك

---

[1]- في هذا الباب قال الأستاذ سعدالله :من السهل أن يستنتج المرء من التعليمات والبرنامج أن الحكومة الفرنسية كانت قد قررت مسبقا ماذا ستفعل بالجزائر وأن إرسال اللجنة المذكورة ماهو إلا محاولة لإعطاء صورة واسعة شعبية .عد إلى: أبو القاسم سعدالله .**محاضرات في تاريخ الجزائر** .ص 97 – 98 .

[2]- la commission d'Afrique : op.cit.p 75

[3]-Ibid :P76 .

[4]-Ibid :P 81

خلل في تركيبتها البشرية كما أنها تفتقد إلى الثقة.لاندري على أي ثقة تتكلم لربما تقصد مزيد من الردع للجزائرين (1).

كذلك تمت مناقشة أمر أخرفي جلسة 01 نوفمبر وهو الإجابة على سؤال متعلق بيد من تكون السلطة، حيث استخلص النقاش إلى وجو د ثلاث وجهات نظر. هي رأي قائل بتركيز السلطة في يد العساكر واستند فيه أصحابه إلى الأوضاع المضطربة وردود الفعل الجزائرية المقاومة للاحتلال، ورأى فيه البعض الأخر السلبية بحيث اعتبروا أن القوة العسكرية هي وسيلة وليست هدفا، ورأي قائل بتركيز السلطة في يد المدنيين لقدرتهم على التسيير بحيث رأت أن العسكري هو رجل حرب (2).

في النهاية خلصت اللجنة إلى الجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية، حيث لايمكن الفصل بينهما على أن لاستند إلى قائد عام بل تسند إلى شخص برتبة حاكم عام ،تكون له السلطة على الهيئتين المدنية والعسكرية وتتوفر في من يترشح لهذا المنصب عدة مزايا منها قوة الشخصية، الحنكة والذكاء، وأن يكون على دراية بالقضايا الكبرى، يتميز بالجرأة في القرارات حتى لاينتظر الأوامر من السلطة العليا، كما يحضى بثقة الحكومة وتكون له الحرية الكاملة في التصرف (3).

رأت اللجنة أن تكون التعليمات والتوصيات الموجهة للحاكم العام صادرة عن مجلس الحكومة في القضايا العامة، أما القضايا الجزئية والأقل أهمية فتكون صادرة من الوزارات وكذلك هي متروكة له حسب الظروف التي تحيط بهذه القضايا وطبيعتها، وخلصت اللجنة إلى هذه التوصية في جلسة 02 نوفمبر، بعد مناقشة حول توزيع المهام بين الوزارات وتوزيع المهام على الحاكم العام.

وهذا الرأي المتوصل إليه جاء بعدما تبين سلبية تلقي الأوامر من وزارات متعددة قد يحدث

[1]-la commission d’Afrique :op.cit.p81 .

[2] -Ibid :P 84 .

[3]- Ibid :P87.

تتضارب المصالح بينها[1] . كذلك تم التطرق إلى إيجاد مجلس إداري يتشكل من قائد الجيش الفرنسي بالجزائر ومن المتصرف المدني، والمتصرف العسكري، والموظف السامي في القضاء، والمفتش العام للمالية، يكون هذا المجلس تحت إمرة الحاكم العام يتم استدعاء إلى هذا المجلس من يراه مناسبا في حالة المصلحة، ويضطلع هذا المجلس بوظيفة استشارية. كما رأت اللجنة حتمية مركزة السلطة بمدينة الجزائر، وبواسطتها يتم التعامل مع باريس،،كذلك تطرقت اللجنة إلى النظام البلدي وكان هذا في جلسة 03 نوفمبر1833 حيث أجابت اللجنة على السؤال هل حان الوقت لتأسيس إدارة بلدية وكيف يتم تنظيمها وكيف تكون تشكيلتها[2] .

رأت اللجنة فيما يتعلق بهذه الأسئلة أن النظام الذي يجب أن يطبق هو ذلك السائد بفرنسا قبل 1831م ،كما ترى إشراك العرب في المجلس البلدي مع التحفظ على عددهم الذي لايجب أن يتجاوز عدد الفرنسيين بل يكون أقل منهم، ليبقى الفرنسيون أصحاب الأغلبية كما تكون للبلديات مدا خيل وميزانية خاصة،كذلك رأت ضرورة تسريع إنشاء المجالس البلدية خاصة العاصمة بحكم تمركز الاحتلال بها، إلى جانب ذلك حثت على تنظيم المناطق المحيطة بالجزائر وإنشاء بلديات ريفية لها [3] .

اللجنة وتعمير الجزائر

أراء اللجنة حول تعمير الجزائر كانت في جلسة 29 أكتوبر، حيث كان السؤال الذي يجب أن تجيب عنه هو هل يتم تعمير الجزائر بالفرنسيين أو من جنسيات مختلفة أو جنسيات معينة وماهي الضمانات التي تقدم من طرف هؤلاء، وهل يشترط عليهم رؤوس أموال أوامتلاكهم للمواشي أومعدات العمل.جابة اللجنة كانت إعطاء الفرصة للجميع بدخول لجزائر

[1]- la commission d’Afrique :op.cit.p88.

[2]- Ibid P100.

[3]- تم إنشاء البلديات مع مجيء أول حاكم عام بمقتضى القرار المؤرخ في 22 أفريل 1835 م والقرار الثاني المؤرخ في 25 ماي 1835 م أنظر :
شارل أندري جوليان .المرجع السابق .ص 213 .

دون المراعاة إلى جنسهم وجنسيتهم مع إعطاء الأولوية للمزارعين وأصحاب الحرف، كما يسمح لهم بدخول الجزائر دون دفع أي ضريبة [(1)].

مسألة أخرى كان على اللجنة الإجابة عليها، وهي ماذا يترتب على الحكومة حيال فئة المعمرين الوافدين إلى الجزائر. حيث رأت أن الحكومة هي في حل منهم بحكم أنها لم تعطيهم أي وعود، تعلق الآمر بالسكن أو العمل، كما أنها لاتتدخل في اختيار المكان والمناطق المراد الاستيطان بها. سؤال آخر يتعلق بالأعمال التي من واجب الحكومة القيام بها لهذه الفئات حيث ترى اللجنة أن على الحكومة القيام بالأعمال الكبرى من خلال عمليات التجفيف والتصريف كذلك من خلال منحهم الأشجار اللازمة لعملية الغرس،كما عليها تشجيع زراعة الكروم المرتبطة بالخمور وذلك منافسة لاسبانيا وتكليف أعوان لمراقبة وتنظيم عملية الاستيطان. في نفس الإطار تم تخصيص جلسة 30 أكتوبر للإجابة على من يتم توظيفهم خلال الأعمال المزمع القيام بها هل هم الجند أو الوكالات المختصة أو المحكوم عليهم.خلصت اللجنة في هذا الشأن إلى استعمال الجند في الإعمال المتصلة المنفعة العامة وتكون أجرتهم مرتفعة ويستحسن استعمالهم في وظائف ذات محيط صحي وطابع عسكري كما يستحسن تجنيبهم الاحتكاك بالمحكوم عليهم، أما الوكالات يتم استغلالها بمعزل عن الجند، أما المحكوم عليهم يتم تشغيلهم مع إعطائهم بعض التشجيعات والاهتمام فيما يتعلق بالجانب الصحي والنظافة [(2)] .

اللجنة والعرب

نجد هذه المسألة متناولة في مجموعة من الجلسات 26 و28 أكتوبر و05 و06 نوفمبر، أرادت أن تجيب من خلالها على رد فعل العرب اتجاه الاستسلام وهل كان يعني -

---

[1] على العكس من ذلك كان لفرنسا وسطاء على مستوى ميناء لوهافر يعملون على تحويل وجهات الألمان المتوجهين إلى أمريكا نحو الجزائر لحاجة فرنسا إلى تعمير الجزائر بالمستوطنين خاصة مع مايميز الألمان. لمزيد من المعلومات أنظر: عمار هلال .**أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830** – 1962 .د م ج .1995 .ص 64 .

[2] - الحملة كنت مجهزة بتجهيزات لخمسة مستشفيات بقدرة 300 سرير .وأقيم أول مستشفى سنة 1831 يقدم خدمات للمستوطنين ،وقبل ذلك لم يكن بمقدور الأطباء العسكرين تقديم خدمات بالتنقل الى المدنين .لمزيد من المعلومات أنظر الموسوعة.....

كامل سكان الجزائر، وهل تم احترامه،وماذا ينقص وهل حلت السلطة الفرنسية محلهم وما يتوجب فعله. هذه الأسئلة التي كان يتوجب الرد عليها. كما رأى البعض أن يناقش الموضوع من ثلاثة وجهات.هل يجب إتباع سياسة اللين وحسن المعاملة نحوهم حتى يمكن لهم الاندماج مع السكان الأوربيين الوافدين على الجزائرأومواصلة الحرب ضدهم بدون توقف حتى القضاء عليهم، أو يتقهقروا تاركين المجال للفرنسيين في المناطق المحتلة والتي ستحتل[1].

إحلال التشريعات الفرنسية محل التشريعات المحلية بهدف إبعاد العرب تدريجيا من المناطق التي تدخل تحت السيطرة الفرنسية.هذا الرأي كان يرمي إلى أن العرب يرفضون الانصياع للقانون الفرنسي لتعارضه مع الشريعة الإسلامية والتي هي أساس التعامل بالنسبة للجزائريين، وبهذا لايجدون سوى الهجرة وفسح المجال للمستوطنين [2].

في النهاية رأت اللجنة أن العرب لايرون أنفسهم معنين بالاستسلام ويظهر من خلال أخذ عنابة، بجاية،وهران بالقوة فهي دلالة على عدم الاستسلام، أما معاملتهم فلا يجب أن تكون كما عاملهم الأتراك لاختلاف العقيدة والوسائل والأهداف ، ويترك لمن يحكم حرية التصرف بما يراه مناسب حسب المكان والزمان والتداعيات.

أما بالنسبة للضرائب رأت تطبيق الضريبة على الحبوب والمكوس على أبواب الجزائر بالنسبة للعربات وحيوانات النقل وكذلك على اللحوم بقيمة 06 سنتيمات على كغ، أما ضريبة الزيت ارتأت أن لايفصل فيها حتى تنصب الإدارة البلدية والنظام الجمركي، أما حقوق التسجيل على العقود رأت أنها أقل مماهي عليـــه في فرنسا وهي مع إعادة تعديلها، ومنح تسريح البناء قد طبقت في 1832 وانتقلت من 2 فرنك إلى 5،12 فرنك وكانت على المدن الضرائب العقارية رأت استحالة تطبيقها في غياب الملكية وحثت على البدء في عملية مسح

---

[1]- يمكن تلخيص سياسة فرنسا في ماجاء على لسان نابليون : *إنني على علم بوجود ضروريات لامناص منها لاتزال تحول دون تفكيك الشعب العربي ،أعلم أنه لايمكن الإقدام على إزالة القبائل تحت طائلة الوقوع في فوضى اجتماعية الا اذا تم ذلك بمحض الدناميكية التي تؤدي إلى تفككها وذوبانها* .عد إلى:

شارل روبير آجرون .**الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1971 ج 1** .ترجمة حاج مسعود ،أ بكلي. د ر ك .الجزائر 2007 . ص 76 .

[2]- عمار هلال .**أبحاث ودراسات** .ص 6 .

الأراضي.عملية المسح لم تكن لفرض الضرائب فقط وانما هي عملية احصائية تتمكن من خلالها حصر عدد الفلاحين من جهة ومن جهة ثانية الوقوف على طبيعة تملك واستغلال الجزائريين للأرض. وقد رأت الاكتفاء بهذه الضرائب لأنها تدرك ردة الفعل وتريد تطبيق سياسة المرحلية في هذا الجانب مع استعمال وتسخير بعض القبائل لجمعها واستعمال الأسلوب العقابي ضد الممتنعين [1].

اللجنة والعدالة

هذه القضية تم التطرق إليها في كل من جلسة 10و11 نوفمبر، وكانت هاتان الجلستان عبارة عن جلسة استماع ثم عرض حال لوضع القضاء في الجزائر وبعد ذلك جملة من الاقتراحات. أما ماخص جلسة الاستماع اقترح فيها الاستماع إلى كل من رئيس الغرفة الجنائية، ورئيس الغرفة القضائية، كذلك إلى وكيل الملك وهو النائب العام، والمفتي الجزائري بن الكبابطي كذلك رئيس الطائفة اليهودية [2].

كان أول من وجهت له جملة من الأسئلة هو رئيس الغرفة الجنائية. تمحورت حول قدرته في الجمع بين مجموعة من الوظائف كقاض للسلم وقاض ملكي ورئاسة محكمة الشرطة التأديبية. أسئلة أخرى هي رأيه حول التشريع القانوني بوجود قاض واحد للأحكام، ولمن تمنح الوظائف على المستوى الإداري فيما يخص العدالة، وما الملفت بالنسبة للجزائريين اتجاه القوانين الفرنسية.وهل للمحاكم الفرنسية الحق في مقاضاة الجزائريين بغض النظر عن انتماءهم الديني، كذلك كيف يمكن تنظيم مجلس الحرب [3].

الأسئلة الموجهة إلى رئيس الغرفة الإدارية تمحورت حول تأسيس محكمة تجارية، وهل المجلس الإداري يعيق إدارة القضاء.أما بالنسبة للنائب العام كان عليه الإجابة على أسئلة تتعلق بالحريات وكفاية الشرطة البلدية وإرغام القضاة الجزائريين على تقييد

---

[1]- la commission d’Afrique :op.cit.p132

[2]- Ibid :P134.

[3]-Ibid :P135.

أحكامهم ضمن سجلات، كذلك عن أمكانية التدخل في الأحوال الشخصية للجزائريين [1].

رئيس الطائفة اليهودية وجهت له أسئلة متعلقة بممارسة المحكمة اليهودية لأحكامها والقوانين المطبقة على اليهود، وعلاقة الأحكام هذه بالأخرى المطبقة بأوربا وحول الميراث في الديانة اليهودية [2] .

أما تعقبها لواقع العدالة استخلصت منه أن التشريع في الجزائر يخضع للشريعة الإسلامية وأن هناك قاض مالكي وأخر حنفي وأن حضور القضاء الفرنسي بدأ في الجزائر في 22 أكتوبر 1830م وأنه أصدر أحكاما تعلقت بقضايا القتل مع شهر أفريل 1832م من طرف قضاة فرنسيين.ورأت أن القضايا الجزائرية يفصل فيها القاضي المسلم أما القضايا بين المسلمين واليهود يفصل فيه القاضي المسلم. أما الطعون فتكون أمام القاضي الفرنسي. ووجدت المحاكم اليهودية تتشكل من ثلاثة قضاة وهي لليهود فقط.وبالتالي فالاقتراحات التي جاءت بها اللجنة،هي عبارة عن تصور يشمل المحاكم الخاصة بالجزائريين، كذلك هيكلة المحاكم الفرنسية وطريقة عملها.فالمحاكم الجزائرية: تقترح اللجنة وجود مفتش فرنسي ،عارف باللغة العربية كتابة وقراءة ونطقا، يحرص على ملائمة وعدم تعدي القاضي في أحكامه لما أعطي له من مواد مدنية ، يتعين على كل من المفتي، القضاة ،الكتاب، بيت المالجي، تدوين مايخص بهم لدى كاتب الضبط [3].

أما المحاكم الفرنسية هذه المحاكم إذا عرضت عليها القضايا يكون أحد القضاة على ديانة المتقاضي.بالنسبة للمحاكم التأديبية والجنائية يتم بها تطبيق القوانين الفرنسية مهما كانت

---

[1]- la commission d’Afrique :op.cit.p 138

[2]- لأخذ فكرة عن الديانة اليهودية يمكنك الرجوع إلى :

أحمد راتب عرموش وآخرون .**موسوعة الأديان الميسرة** .د ن .بيروت . ص 504 .

[3]- لم تكتفي فرنسا بالتضيق على من يمثل الإسلام لدى الإدارة فقد صرح بارك وهو أحد كبار موظفي الولاية العامة في الجزائر : *لقد وصل بنا امتهان واحتقار الدين الإسلامي إلى درجة أننا أصبحنا لانأذن بتسمية المفتي أو الإمام الا من بين الذين اجتازوا سائر درجات التجسس ولا يرتقي الا اذا أبان عن إخلاص منقطع النظير لفرنسا. عد إلى :

مسعود مجاهد .**الجزائر عبر الأجيال** . ش و ن ت .الجزائر ص 419 .

عقيدة المتقاضي وهنا لم تترك الخيار ولا الفرصة لمثول الجزائريين وبهذا تكون عملت على إبعاد الدين كمرجعية في القضاء.وفيما يخص المحاكم التجارية تطبق القوانين كما هي في فرنسا أما تركيبتها من 05 إلى 07 يزكون سنويا من طرف الحكومة في فرنسا،وكذلك المحكمــة الإداريــة كانت على شاكلـة ماهو مـوجـود بفرنسا، نشيـر أن هـذه المحاكم تختص في النزاعات الإدارية [1].

مجلس الحرب يفصل في القضايا الواقعة خارج المناطق المتقدمة.وهنا يظهر تجريد القضاء للبث في القضايا حتى وان كان القضاء في غير صالح الجزائريين دوما.وكذلك الحق في الطعن كما هو معمول به في فرنسا من حيث القبول، الشكل ،الآجال مرتبط بالمحاكم العليا،أما قرارات الحكومة فيمكن الطعن بها أمام مجلس الدولة [2].

أخيرا اللجنة ترى أن السلطة في الجزائر عليها إنشاء المحاكم وإدخال تغيرات على القوانين الفرنسية لاستحالة تطبيقها وتكون هناك تنظيمات داخلية لمصالح المحاكم وإعطاء ضمانات للقضاة ومكانة مميزة.وبهذه التوجهات تفرنست العدالة في الجزائر ويستثنى ويبعد الدين الإسلامي كمصدر رئيس للعدالة [3].

ابن الكبابطي واللجنة

استقبال اللجنة لابن الكبابطي كان في جلسة 10 نوفمبر وتمحورت حول العدالة وقد وجــه إليـه 13 سؤالا تتعلـق بحقوق الآبـاء على الأبنـاء وأجاب أن الأب مطالب بتربيـة ابنـه وأن يكون له المثل والقدوة ويعلمه الخوف من الله، وحقوق الوصي وسن الزواج وكان جوابه

-la commission d’Afrique :op.cit.p163

[2]- Ibid P 165

[3]- وضعت اللبنة الأولى للعدالة الفرنسية في الجزائر مع بداية 1834 لكن الأوامر الملكية الصادرة في 28 فيفري 1841 وفي 26 سبتمبر 1842 هي الترخ الحقيقي لتأسيسها سواء محاكم من الدرجة الأولى وجماعية ومحكمة الإستئناف لمزيد من المعلومات أنظر:

شارل روبير أجرون .المرجع السابق . 2007 . ص 378.

[4]- هو مصطفى بن محمد بن عبد الرحمان الشهير بابن الكبابطي ولد في الجزائر 1189 ه أواخر القرن 18م وهو من =

أن الرجال بالنسبة لهم يكون الزواج بداية من سن 15 أما الفتيات فالبلوغ، ويمكن أن يكون قبل ذلك شريطة أن يكون البناء بها في السن المناسب، وكان يعني به البلوغ حسب رأي. وسن حق التصرف في الأملاك والخروج من الوصاية رده أنه لاتوجد سن معينة وللقاضي تقدير وتميز أهلية المعني، إلا أنه رأى قد يكون سن 18 أو 20 سنة ، وحول الطلاق وحقوق الزوج على الزوجة وحول الخدم وحول الآمة التي تنجب أبناء لسيدها وهو سؤال غريب في رأي ويدل على قصر السائل بحكم أن هذه الفترة قد خلت من هذه الظاهرة، كذلك حول الوصية وتنفيذها وقد بين رأي الدين وأنه تكون في الثلث، كما أضاف على ذلك شرح حق الميراث ، كذلك وجها إليه سؤال حول تدوين الأحكام وقال في هذا الشأن أن ذلك يكون في حالة طلب أحد الخصمين ذلك ، وهل القاضي يدون عقود الميلاد الزواج الوفاة في رأيه أن المتعارف عليه هو عكس ذلك لأنه لايوجد تدوين، وهل القاضي ينطق بأحكام كما يرى هو وكم يمكن للقاضي من وقت وهو محتجز لشخص لايرغب أو غير قادر على دفع دين عليه فأشار أن المدة تكون من شهر إلى سبعة أشهر وهذا حسب سيرة المعني، النقطة الأخيرة كانت حول معاملة الاحتلال لأصحاب السكنات التي هدمت أو مشغولة من طرف جنود الاحتلال وقد كان حسب رأيه سؤالا مفخخا لكنه أجاب بطريقة دبلوماسية كما يقال حيث قال أن هذا المشكل يتم حله مع المعنيين والفرنسيين هم أصحاب الأمر والأسياد [1] ، إنهم يعطوا ما يناسبهم فقط وفي عدم رضا المعنيين إن لهم الحجة فسوف يقولون إن الأسعار ارتفعت واستدل بأسعار القمح [2].

= عائلة أندلسية مارس التدريس في مساجد العاصمة سنة 1824م تولى التدريس في الجامع الكبير، عين سنة 1827 في منصب القضاء على المذاهب المالكي ،مع الاحتلال تولى منصب الإفتاء حتى سنة 1843م حيث تم عزله ونفيه ،حصلت بينه وبين الاحتلال عدة صدامات خاصة ماتعلق بالقضاء والأوقاف ،نفيه كان إلى الآسكندرية حيث قضى بها 18 سنة حيث وصلها في 24 جوان 1843 حيث تنصب للحديث ،توفي في 1277 هـ الموافق لـ 1860 م.عد الى :

عبدالمجيد بن نعمية،محمد بن معمر،أحمد الحمدي.المرجع السابق .ص 490- 500 .

-la commission d’Afrique .op.cit. P140.

2- بلغ سعر القمح مابين 24 و25 فرنكا في سطيف وسكيكدة ، أما الشعير مابين 10 و 15 فرنكا نقلا عن:

صالح فركوس .**تاريخ الجزائر المراحل الكبرى** . ص 354 .

التقارير

خرجت اللجنة الأفريقية بمجموعة من التقارير وقد تكلف كل عضو بتقرير معين. شملت الميادين التي تركز عليها فرنسا في احتلال الجزائر و كانت حول الوضع العسكري، البحرية ،الأشغال العمومية ،الاحتلال والاحتلال والمسألة الفلاحية وعليه كانت على النحو التالي:

1 - التقرير العسكري

خلص هدا التقرير الذي كان من طرف رئيس اللجنة الجنرال بوني إلى مجموعة من الملاحظات و التوصيات التي يتوجب على الحكومة آخذها بعين الاعتبار.

رأى أن الجزائر تعطي لفرنسا مزايا كبرى من أماكن محصنة يبلغ عددها 180 نقطة على طول الساحل عنابة،بجاية ،الجزائر ،مستغانم ،أرزيو ،وهران ،المرسى الكبير خصيصا أنها تقابل جبل طارق وهذا ما يمكن فرنسا من السيطرة على جزء كبير من أوربا وعلى شمال إفريقيا،ومنافسة بريطانيا كما تعتبر مدرسة لتكوين الضباط والجنود البالغ عددهم 29 ألف، إلا أن التقرير سجل أن التأثير ينحصر على المدن ومنطقة ضيقة ولايمكن من التواصل بين المراكز إلا عن طريق النجدة البحرية. وخلصت أن العجز المسجل بالنسبة للنتائج مرده قصر مدة القادة العامون الذين كانوا على رأس القيادة العسكرية وأن الجانب العسكري ليس هو الامتياز الوحيد [1].

أما اقتراحاتها تمثلت في التأكيد على أمن المتيجة، ومن أجل ذلك يجب السيطرة على البليدة والقليعة وربطهم بالدويرة ,أما في بونة يكفي السيطرة على سيدي دندن للتمكن من سهل السيبوس حتى المفرق وتنصيب ثكنة ثانية ضرورة بالقرب من البحيرة الكبيرة، ويتم الربط بينهما. أما بوهـران جاء في التقريـر أن الأوضـاع محصنـة وأرجع ذلك إلى ماقام به الأسبان، إلا أنه يرى الحامية لاتكفي بسبب خروج الجيش إلى مستغانم وآرزيو، مما يجعل العدد ليس بمقدوره التصدي لأي طارئ،أثنى التقرير على المنطقـة الغربيـة حيث

---

[1]- تداولت 6 قيادات من الغزو والإنزال الى غاية جويلية 1834 م ،أقصر مدة كانت من نصيب دي بورمون أما أطولها 17 شهرا أنظر : بوعزة وآخرون.المرجع السابق .ص 77 . ...من هو

اعتبرها من أغنى المناطق في الجزائر، إلا إنها تحت سيطرة عبد القادر وكان يعني به الأمير عبد القادر. وأشار إلى رغبـــة الجنرال ديميشال الذي كان على رأس وهران بغرب الجزائـر العمل على احتلال معسكر وتلمسان [1].

بالنسبة إلى بجاية فهي محصنة من البحر، أما برا فهي عرضة للهجمات وتحتاج إلى حامية بها 03 ألاف جندي و400 من الأحصنة.بجاية لم تكن كأولوية مثل باقي المناطق لا بالنسبة للقادة العامون ولا بالنسبة الى اللجنة لذلك من خلال التقارير والمحاضر كانت المخصصات بالنسبة للإنفاق والجند تأتي في الأخير.

أما الجزائر ،وهران ،بونـة تحتاج إلى عدد معتبر من الجيش مع إعادة هيكلته على أسس جديدة. كما يجب إعطاء صلاحيات واسعة للجنرالات واختيار الرجال الأكفاء وعدم اعتبار المجيء إلى الجزائر كعقوبة للجنود [2]. كما رأت اللجنة أن المـن المحتلة عدا الجزائر لاتحوي المرافق و لاتلبي رغبات الجيش مما دفع بالجيش إلى استعمال المساجد والملكيات الخاصة حتى وان كانت غير صحية.

رأت جو وهران وعنابة أحسن، كما رأت حالة الجيش العامة في تدهور وحالته النفسية سيئة بسب عدد الوفيات التي وصلت 5860 جندي و حوالي 8ألاف دخلوا المستشفى وبما أن مدة لخدمة 7 سنوات يمكن فقدان 12 ألف جندي إضافة إلى الجنود المسرحين مما سينزل العدد إلى ثلث 40 ألف [3]· كل هذه الأوضاع تدعو إلى التململ وطلب العودة إلى فرنسا. أما بالنسبـــة للنقل هو ضرورة إلا أنه يسجل نقصا، هذا مايزيد الأعباء كما سجلت اللجنـة استعانـــة الحكومـــة بتونس بشرائها سنة 1832 أحصنـة لفائدة الجيش،أما التغذيـة رأت بأنها

---

[1]- بشير كاشة .المرجع السابق.ص40 .

[2]- la commission d'Afrique .op.cit. P7

[3]- Ibid :P8 .

جيدة حتى نوعيــة الفرينـة المستعملـة تطرقت لها اللجنـــة، كما تمت الإشــارة إلى الخيالـــة الذين تم اعتمادهم الخدمات التي قدموها إلى الاحتلال تحت إمرة الرائد ماري والجنرال ايزر و تنصيب قــادة على رأسهم يحسنون العربية هم ،ماري، دفيفي،لامورسيار،دالكومبر[1].

وأشارت اللجنة إلى حامية مستغانم التركية التي حولت إلى وهران وهم ضمن الخيالة التي تجوب السهل. كما كانت لها اقتراحات بالنسبة لبعض الشخصيات منهم لاموريسيار الذي كان على رأس المكاتب العربية وحقق بها نتائج وتمت تنحيته. طالبت اللجنة بإعادته على رأسها،كذلك بالنسبة للرقيب فارجي من كان على رأس فيلق الزواف والذي استقر وسط قبيلة بني خليل طالبت بترقيته إلى رتبة ضابط . أخيرا رأت اللجنة أن الاحتلال مكلف لفرنسا كثيرا لكن مع المزايا التي يقدمها يجب أن تحتفظ بالجزائر وعلى الحكومة إعلام الفرنسيين بمصالح فرنسا في ذلك [2].

2- تقرير البحرية

لقد أعد هذا التقريرديفال دالي، تطرق من خلاله إلى المرافئ الأساسية مع تحديد الايجابيات والسلبيات وماذا يتوجب فعله لتحسينها، كذلك تحديد عدد السفن وكيف يتم التواصل بين القوات البحرية والبرية، وتم تناول المناطق منطقة منطقة وكانت البداية من عنابة والنهاية بالمرسى الكبير[3].

التقرير أشار إلى أن عنابة يوجد بها خليج به مرسيين يبعد عن المدينة وهو معرض للرياح يصعب على السفن الرسو به.تأمينه ووجود الحماية به يفتح طريقا للسلع نحو قسنطسنة وهنا التقرير كان يقصد البايلك وامتداده نحو الجنوب الشرقي لذلك حثت على تفعيل العملية.كما توجد مرافئ صغيرة قريبة من الغابة وحسب تقرير اللجنة يمكن أن تكون مصدر للخشب.

---

[1]- تم استغلال هؤلاء الضباط الذين يحسنون العربية ولهم دراية بعادات المجتمع الجزائري في السيطرة وتكريس الاحتلال من خلال المكاتب العربية .انظر الجزء المخصص لها من خلال .شارل أندي جوليان .المرجع السابق .ص 561 – 572 .

[2]- la commission d'Afrique .op.cit. P10 .

[3]-Ibid :P 1 .

أكدت على من يحكم القاعدة البحرية أن لايسمح لصيادي المرجان إلا لمن يدفع المكوس الفرنسية المفروضة.ونشير أن العلاقات الفرنسية التجارية في الشرق الجزائري كانت تركز على صيد المرجان وقد احتجت لما سمحت الجزائرسابقا لبريطانيا في ذلك. بجاية والتي تبعد عن عنابة بـ 40 فرسخا ،حسب تقرير اللجنة هي مؤمنة تعطي الحماية للسفن نصحت بترك سفينتين حربيتين بها (1) .

بالنسبة لتقرير اللجنة حول الجزائر فانه أشار أن ميناءها هو الأسوأ وهو مفتوح على الرياح طيلة 6 أشهر وهي فترة الشتاء والخريف ويجب توسيعه في اتجاه الجنوب الشرقي بـ 200 متر وقدرت نفقة هذه العملية 4 ملايين فرنك وبذلك تصبح مساحته 5002م^2 . يكون بمقدور جميع السفن الرسو به (2).

أما بالنسبة لميناء أرزيو الذي يبعد بـ 55 فرسخ فانه يتميز بالجمال والعمق والأمن تكثر به الحجارة التي تليق أن تكون حاجزا للميناء توجد به حامية عددها 255 جندي. بالنسبة لميناء مستغانم فهو عرضة للرياح ومن يريد التوجه من مستغانم إلى وهران عليه التوجه عرض البحر وينحرف نحو وهران خاصة وأن القبائل تقطع طريق البر. بالنسبة للمرسى الكبير هو معرض للخطر من أي قوة خارجية كما يتوجب إصلاح المرفأ وتأمين الممر إلى وهران وتأمين الإمدادات لاستقرار الأسعار لأن الحصار على مرور السلع يلهب الأسعار. حيت تتطلب هذه الأعمال نفقات تقدر ب 1 مليون و200 ألف فرنك يمكن أن تستدرك من التجارة لاحقا. ورأت من الأليق ترك سفينتين حربيتين بالمرسى الكبير وأخرى في نواحي تلمسان الساحلية لمراقبة السفن البريطانية المتواجدة بجبل طارق. وهكذا خلص هذا التقرير إلى أن تأمين الخدمات بحريا أي بين النقاط الساحلية الجزائرية وبين الجزائر وفرنسا يتطلب 14 سفينة حربية و9 سفن بخارية من الحجم الكبير (3).

---

[1]- la commission d'Afrique .op.cit. P4

[2]-Ibid :P 10

[3]-Ibid :P 10

3- تقرير الأشغال العمومية

كان هذا التقرير من طرف الجنرال مونفور،حيث أجاب التقرير على مجموعة من الأسئلة حول الأشغال ذات الأولوية العاجلة المتعلقة بمؤسسات الجيش وتقويتها من هجمات الجزائريين، كذلك فتح الطرق أو إعادة تهيئة الموجودة حتى يتسنى التواصل بين المراكز وتأمينها من أي خطر بحري أو بري، كما جاء التقرير متضمنا لما أنجز خلال الفترة السابقة وما يجب انجازه مستقبلا.

بدأ بالجزائر حصر الانجازات العسكرية بتكلفة 2 مليون فرنك حتى نهاية 1833 تمثلت في ايواء1000 رجل 2000 حصان ومصاريف المستشفيات ل 3 ألاف مريض وخدمات 20 ألف عسكري[1].

أما الأعمال المدنية والبحرية تمثلت في الطرق الشوارع، تحويل المساجد إلى كنائس، خاصة تهيئة المرفأ بكلفة 900 ألف فرنك. كما كانت هناك تقديرات لانجاز بعض المشاريع حتى يتسنى التقدم نحو البليدة وتأمين العاصمة، ممثلة في فتح الطريق نحو القليعة والبليدة ومخيم في الدويرة، الحميز، واد جر بتكلفة 1،380 مليون فرنك والقيام بتقوية الحصون وأعمال على مستوى الميناء، تكلفة هذه الأعمال العسكرية والمدنية 14،920 مليون فرنك عنابة الأعمال التي تمت في المجال العسكري كلفت 388 ألف ف والمدنية 53 ألــف ف أما ما يجب القيام بها عسكريا 3 مليون560 ف والمدنية 810 ألف ف وبهذا تكون تكلفة الأعمال 4،370 مليون ف [2].

فيما يخص وهران الأعمال التي تمت عسكريا كلفت 348 ألف ف، ومدنيا 100 ألف ف والتي يجب انجازها تكلف 5،560مليون ف بجاية، أرزيو ومستغانم لم ترد بشأنهم أي اقتراحات، أعمال التجفيف بمتيجة تتطلب 08 سنوات حوالي 05 ألاف عامل و16مليون فرنك [3] .

1- la commission d'Afrique .op.cit. P1

2-Ibid:P14.

3-Ibid:P13 .

4- التقرير حول الاحتلال

بالنسبة لإعداد هذا التقرير كان من طرف السيد دو لا بينسونيار جاء ليرد على أسئلة البرنامج والتعليمات وهو عبارة عن ملاحظات وحلول جاءت على النحو التالي :

كانت الملاحظة الأولى حول تراجع الانتاج، وعن الأشخاص الذين كانت وجهتم أمريكا وجيء بهم إلى الجزائر ونظرا للظروف القاسية أصبحوا في تعداد الموتى [1]، وعن تحطيم المنتوجات والسرقة وحتى بيع الأبواب والنوافذ واغتصاب المساكن ومحاكمة من رفض الواقع المفروض والتعدي على رؤساء القبائل وعلى المبعوثين الذين لهم صفة التمثيل الدبلوماسي. أما أخلاقيا فهناك أثر سيء تركه المضاربون، وصحيا المناطق حارة والمعطيات الصحية جيدة رغم وجود مشاكل في كل من الجزائر وعنابة [2] .

أما السؤال الخاص بالصيغة التي تحتفظ بها الجزائر هل هي العسكرية أو الفلاحية التجارية، بالنسبة إلى الصفة العسكرية تقر اللجنة بسلبيتها لأنه حسب رأيها التأثير سوف يقتصر على الساحل فقط [3] .

في النهاية أقرت اللجنة باحتلال الجزائر فلاحيا وتجاريا تحت الحماية العسكرية. أما أن تعتبر كمحتلة عقابية فهذا يدفع إليها بأصحاب السوابق لذلك تم رفضه من طرف اللجنة لأنه سيزيد من الجريمة في فرنسا ذاتها رغبة من مرتكبيها في المجيء إلى الجزائر. كذلك اعتبرت الوافدين ممن لايمتلك شيئا عائقا أمام الاحتلال وليس مصدر ازدهار، أيضا كان حكمها بالنسبة للجنود المسرحين والمتقاعدين، وعلى العكس من ذلك رأت في الأغنياء غير المزارعين أو المزارعين أصحاب رؤوس الأموال حتى القليلة منها عنصرا ايجابيا[4] .

---

[1] - يصف أحد الرحالة الألمان وهو ولهام شيمبار حالة الألامان الذين وفدوا على الجزائر قائلا :*وهناك وقفت على بؤس كبير يعجز المرء عن وصفه ،امرض ،الفقر،أناس عراة تقريبا صورة رهيبة حقا* .عد الى :

عمار هلال .المرجع السابق .ص 66 – 67 .

[2]- شارل أندري جوليان.المرجع السابق.ص 212.

[3]- la commission d'Afrique .op.cit. P1

[4]- صالح عباد.**الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1930** .د م ج.1999 .ص 13 .

الوكالات كانت نظرتها ايجابية بالنسبة إليها. أما الفرق العاملة طلبت إعفاءها من الخدمة العسكرية تشجيعا لها وسعيا للاستفادة منها لما لها من مردود فلاحي ودور في تأمين الأراضي والدفاع عنها [1] .

رأت اللجنة في تقريرها هذا عدم مطالبة الوافدين بضمانات أخلاقية لعدم جدواها ولا مالية لعجزهم عن ذلك وهو حسب رأي إقرار منها أن من جاء إلى الجزائر ليس سوى قناصو الفرص واللصوص وكل من نستطيع أن نسقط عليه الأوصاف المشينة لأنه لايعقل أن يأتي من كان مستقر في بلده وله ارتباطات مهنية وعائلية، فمجيئه يعتبر من باب المغامرة والمقامرة. القضية الأخرى المعالجة في هذا التقرير هي المعاملة مع الجزائريين كيف هو موقفهم من الاستسلام هل تقبلوه، وسائر عليهم كما قبلت به السلطة التي كانت قائمة والممثلة في الداي. هل نعمل على طردهم ليحل محلهم الأوربيين أم يمكن الاستفادة منهم[2].

وفي نفس التقرير رأت اللجنة أنه يجب استمالة العرب إلى الحضارة الغربية قبل محاولة السيطرة عليهم ضنا منها أن تبنيهم للحضارة سيدفعهم للتعايش مع الوافدين. كما سجلت ضعف الموقف الفرنسي حيث أضحى أضعف مما كان من البداية، وأن الأمور تتجاوزه. سجلت كذلك نفي الأتراك وبقاء القليل منهم فقط في عنابة ،مستغانم وهم متعاونون مع الاحتلال لكن حسب رأي أنه خضوع المضطر ويرجع لعدة اعتبارات وهي حاجتهم إلى مصدر ارتزاق وإنهم في الأصل يمتهنون الجندية ولا يعرفون غيرها، بالنسبة للسكان وقد وصفت الحضر بأنهم يعيشون على الماضي وهم متنورين عن الآخرين يحاولون الابتعاد،أما اليهود برأيها لاتعول عليهم المستعمرة ويمكن الاستفادة منهم في التجارة والترجمة، أما القبائل رأت اللجنة بأنهم لايقبلون التحضر ويحبذون المكوث بجبالهم، أما العرب رأتهم يحسنون القراءة والكتابة لهم حضارتهم. يعتمدون في العيش على الحقول

1- la commission d'Afrique .op.cit. P14

2- يظهر من خلال كتابات أوربان أن السياسة المتبعة مع الجزائريين تمثلت في ضرب العائلات العريقة من خلال زعزعة مكانتها لتفكيك القبائل وضرب القضاء الإسلامي ،تسهيل عمليات نقل الملكية من الجزائريين إلى الأوربيين ،استغلالهم كخماسة ،إبعادهم من السهول إلى المناطق الجبلية .عد إلى :

مصطفى عبيد المرجع السابق. ص 102 .

وقطعان الماشية يحسنون ركوب الخيل والقتال والمباغتة، الحرب هي حالة عادية بالنسبة لهم وللسيطرة عليهم يجب التقرب من زعمائهم. ورأت أنه للتقرب منهم يجب إتباع سياسة الهدايا التي لها مزايا كبرى . فانفاق مليون على أحسن الوجه أفضل من إنفاق 8 ملايين على 10 فيالق[1].أما بالنسبة للمؤسسات في الجزائر. يجب إعطاء بعض الصلاحيات للجنة الاحتلال والتقليل من عددها، وإعطائها مبادرة الاقتراح، هذه الاقتراحات التي يجب أن تتناسب وطبيعة كل هيئة [2].

بالنسبة للقضاء والإدارة التعليمات تكون قوية وبسيطة ولا يجب مراعاة أي أولوية في مجتمع لم يتشكل بعد إداريا، كما يجب تطبيق التشريعات الفرنسية والمقصود من هذه العبارة هو عدم السماح للأوربيين تطبيق قوانين بلدانهم الأصلية وهو تلميح للبريطانيين [3].

كذلك يجب العمل على التفرقة الطوعية والقصرية بالنسبة للجزائريين، وتستكمل عليها فرض السيادة وتنصيب قياد، أما بالنسبة إلى الأغا فيجب أن يكون فرنسيا، والاعتماد على بعض القبائل العربية، كذلك تطبيق نظام جمركي يحمي المنتوج المحلي المصدر وتخفيضها على الواردات اللازمة وهذه الواردات لايقصد بها الفرنسية .

المسألة الثانية في تقرير الاحتلال هي الجانب الزراعي وهي كيفية تشجيع المزارعين أصحاب رؤوس الأموال على المجيء بعد ترددهم، وقد تم التأكيد على الجانب الأمني.كما لاحظت اللجنــة في تقريرها أيضا ثلاثــة أشياء هي طبيعــة الأرض ، ماذا تنتج هذه الأرض وما يمكن أنتاجه. فوجدت أن الجزائر غنية وإنتاجها متنوع حيث يوجد بعنابة التين والزيتون

---

[1]- عملت فرنسا كما كان في العهد العثماني من خلال هدية البرنوس ففي الشرق الجزائري كلفت حمودة بن الفكون بتوزيع البرانيس باسم فرنسا على الشيوخ ذوي النفوذ .عد إلى :

أحميدة عميراوي.**السياسة الفرنسية في الشرق الجزائري من خلال مشروع لويس بلانكي**.مجلة المصادر.العدد 6(2002). ص 89 – 90 .

[2]- la commission d'Afrique .op.cit. P33

[3]- لم يكن بمقدور الأوربيين تشكيل جماعات ضغط وذلك لإعتبارات على الجبهة الأوربية سواء بالنسبة لروسيا أو بروسيا أو بريطانيا أو البندقية وغيرهاعد إلى:

أرزقي شويتام.**مواقف الدول من الإحتلال الفرنسي للجزائر**.مجلة الدراسات التاريخية.العدد 6 (1992) ص 119 – 136 .

كذلك بجاية بها سهل غني جدا، أما وهران لاحظت أن الأرض ثرية إلا أن النشاط محصور بين المدينة القديمة والجديدة. أما ماحقق الاحتلال في المجال الزراعي فإنها وجدت أنه أدخل مجموعة من المنتوجات مثل البطاطا، الذرة وأدخل العلوم الفلاحية.رغم الثناء الذي طال المحتلة فإنهم توصلوا أن الجزائر لاتنتج بما فيه الكفاية وتدعوالى تشجيع المحاصيل الأوربية، زيادة على القطن، الزيتون وما ارتبط بالصناعة كذلك الخمور[1].

ووجدت المشتلات وحديقة التجارب حيث تجمع المنتوجات التي تناسب الجزائر وتضعها تحت تصرف المعمرين حتى تكون لهم دراية بما يناسب المنطقة، هذه الحديقة التي مساحتها 5 هكتارات تحوي 3 ألاف شجيرة من التوت، 376 ألف من الزيتون وتنتظر 7 مليار فسيلة أخرى تكلفتها 20 ألف فرنك [2] .

وهكذا تم هذا التقرير الذي هو آخر تقرير بالنسبة إلى اللجنة وعملها في الجزائر، والذي يكون قاعدة ترتكز عليه اللجنة الثانية، التي سوف تتشكل في باريس ويكون أعضاء هذه اللجنة الأولى من بين أعضائها.

1 -la commission d'Afrique . op.cit.p10

2 Ibid P13

الفصل الثالث

اللجنة الإفريقية الثانية 3183-1834

1- تسمية اللجنة
2- الجلسات التنظيمية
3- الشخصيات الجزائرية المستقبلة
4- الشخصيات الفرنسية المستقبلة
5- الرسائل التي تلقتها اللجنة
6- مذكرة حمدان خوجة وبوضربة الى اللجنة الإفريقية
7- المواضيع المناقشة
8- التقارير الأولية
9- المحاضر الإضافية
10- التقارير الإضافية
11- التقرير النهائي

تسمية اللجنة

بعدما أتمت اللجنة الإفريقية الأولى عملها، والتي زارت لأجله الجزائر وتنقلت بين المناطق المحتلة و لخصته في مجموعة من المحاضر والتقارير مست مجموعة من الميادين، ولدى عودتها إلى فرنسا قدمته إلى الحكومة.

تقدم وزير الحربية إلى الملك بعد التقرير الذي رفعه الدوق دو دالمي مذكرا إياه باللجنة التي تشكلت في 07 جويلية 1833 لجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات وعزمه على تشكيل لجنة ثانية عند رجوع الأولى، ينضم إليها أعضاء اللجنة الأولى والتي باستطاعتها أن تستدعي من تراه مناسبا كما تصخر جميع الهيئات والوثائق لها.وصدر بذلك مرسوم ملكي محتويا تسمية أعضاء اللجنة والتي تألفت في 12 ديسمبر 1833 م الموافق 29 رجب 1249هـ[1]. مشكلة من تسعة عشر عضوا من بينهم الأعضاء الثمانية الذين تقدموا في اللجنة الأولى إضافة إلى ثلاثة أعضاء من المجلس الفرنسي الأعلى منهم الدوق ديكاز الذي ترأس اللجنة وخمسة من مجلس النواب الفرنسي، منهم باسي وصاد المعاديين للاحتلال وأحد رؤساء المعسكر الملكي وقائد الأسطول البحري بتولون وأمين ومقتصد عسكري [2] .

المادة الأولى حملت تسمية الأعضاء.

الدوق ديكاز decazes رئيسا اللجنة - الكونت قيمينو guilleminot- الكونت بوني bonet - الكونت دوبرسار dhaubersart عضو اللجنة الأولى - البارون موني Mounier - دولبنسونيار de la pinsonniere عضو اللجنة الأولى - لورانس Laurence عضو اللجنة الأولى - بيسكاتوري piscatory عضو اللجنة الأولى- رينار reynard عضو اللجنة الأولـــى- ديشتال duchatel – ديمون dumon - باسي passy- الكونت دوصاد de sade- بود baude - رنار bernad - مونفور monfort - البارون فولون volland المقتصد العسكري- ديفال دالي duval dailly عضو اللجنة الأولى [3].

---

1 -la commission d'Afrique procès- verbaux. paris 1834 v1. p 3 .

2- محمد بن عبدالكريم.**حمدان خوجة**.ص 207 .

3 -la commission d'Afrique .op.cit .p6

الجلسات التنظيمية

هي عبارة عن جلسات تمهيدية ،وضعت أسس العمل الذي ستنجزه اللجنة وبعض الأمور التنظيمية، امتدت من الجلسة الأولى التي كانت في 22 ديسمبر 1833 حتى الثامنة، تمت فيها قراءة التعليمات التي أعطيت للجنة الأولى، ، كذلك قراءة لوضعية الاحتلال في مارس 1833 أعدت من طرف مكاتب الحربية. كما تم تعين السيد بيسكاتوري أمينا للجنة خلال جلسة 05 جانفي وكان ذلك بالأغلبية وقد شغل نفس المنصب بالنسبة للجنة الأولى [1] .

في هذه الجلسات تم الاتفاق على طريقة وسير العمل، تقرر الاستماع لمحاضر اللجنة الأولى،ثم لمختلف التقارير الملحقة،ثم للملاحظات المقدمة من طرف اللجنة الأولى.في الجلسة الرابعة في 09 جانفي حصلت اللجنة على التقارير الملحقة بالمحاضر وضعها وزير الحربية تحت تصرفها .خلال الجلسة الثامنة والتي كانت في 13جانفي 1834م تم إتمام قراءة تقارير اللجنة الأولى وتم تحديد الموضوع الذي سيكون محل نقاش في الجلسة اللاحقة [2] .

الشخصيات الجزائرية التي استقبلتها اللجنة

استقبلت اللجنة ثلاثة شخصيات وهم من حضر الجزائر وقد تصادف عمل اللجنة بوجودهم بفرنسا، وهم أحمد بوضربة ،حمدان بن أمين السكة ،حمدان بن عثمان خوجة وقد تعرض الثلاثة للنفي من الجزائر .عبروا عن أرائهم من الوجود الفرنسي،وحول العلاقات الجديدة بين مواطنيهم ، والملاحظ أن بوضربة كان أكثر ميلا إلى الفرنسيين بينما كان بن أمين السكة معتدلا .أما خوجة فان مشاعره المعادية للفرنسيين كانت واضحة .بالنسبة لبوضربة آراؤه تمحورت حول تطبيق فرنسا للقوة مع الجزائريين ومزجها مع اللين والاعتدال وبرأيه هي السياسة الوحيدة التي يرجى منها النتائج ورأى أن هناك تباين بن النمط التركي والفرنسي فيما يخص الإدارة [3] .

---

[1]- la commissiond'Afrique.op.cit.p10

[2]-Ibid :p 17

[3]- أبو القاسم سعدالله . **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**.ص116 .

انتقد بوضربة ممارسات الاحتلال وعدم ثباته على نهج واحد .كما نصح بتعين أغا فرنسي بدل أغا عربي على رأس القبائل الجزائريـة حتى لايدخلهم الشـك إن هو دافع عنهم أمام السلطات الفرنسية .ويرى أن من ساند الاحتلال في البداية قد تخلى عنه، كذلك بالنسبـة لمن رغب في التأييد، حث فرنسا على إعلان موقفها من القبائل كل حسب موقفه من الاحتـلال، بالنسبة للضرائب رأى وجوب فرضها بعدالة [1] .

أما للحلول التي يراها لتسهيل الاندماج ،هو السماح للعرب بالسكن إلى جوار المعمرين في قرى تبنى لهذا الغرض وتكون نافذة للاطلاع على حضارة الفرنسيين ،كما اقترح إنشاء جريدة لبث الفكر الفرنسي مع تجنبها الخوض في المسائل الدينية لأنه مدعاة لمعاداة الجزائريين لها ومما شجعه للتعويل على الجانب الفكري هو انتشار المدارس فبحسب رأيه هناك مدرستين في كل قرية . وقف كذلك إلى جانب إنشاء فرقة الزواف .بالنسبة لليهود لم يأخذ موقف سلبي منهم لكن تصدرهم ليس على حساب العرب ، أعطى لفرنسا ضمانات بعدم قيام ثورة ضدهم ولاحظ أنه لاتوجد لا في وهران ولاقسنطينة شخص بمقدوره تشكيل حكومة جزائرية تخشى منها فرنسا، وشكك في قدرات أحمد باي الذي أساء التصرف حسبه.وأعطى شبه حوصلة عن ممتلكات دار السلطان حيث تمتلك 13 مزرعة في المتيجة، وأن جل السهل ملكية لحضر الجزائر وأن الأراضي الشاسعة لاتوجد إلا داخل الوطن كما أشار إلى قوة الأميرعبدالقادر في وهران، وأن الساحل وحده غير كاف بل يجب السيطرة وإخضاع القبائل واستخلافهم تحت سلطتهم ، كما نصح باحتلال قسنطينة وتعيين حاكم فرنسي عليها مع الإعداد لذلك، بالنسبة للمساجد التي يسيطر عليها الفرنسيون دعا إلى إعادتها حتى تسترضي الجزائريين .تجاريا، طالب بحرية التجارة وأن تتعهد القبائل بحماية الطرق التجارية . طالب بأن يكون حرس وطني عماده الجزائريين [2].

---

[1]- الضرائب كانت أداة عقابية للجزائريين لمزيد من المعلومات حول السياسة الضريبية ارجع إلى:

مسعودة كرمية .المرجع السابق. ص 59 – 60 .

أيضا عبد الحميد زوزو.**نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر** .د م ج .2007 .ص 125 .

[2]- محمد العربي الزبيري**. مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة** . ش و ن ا . 1985 .ص 193.

الشخصية الثانية هي بن أمين السكة وهو من حضر الجزائر تولى منصب أغا العرب. حسب اللجنة هناك تشابه في الطرح بينه وبين بوضربة، يرى بن أمين السكة أن الواقع لايعكس الزعم الفرنسي حول المهمة التي هم من أجلها في الجزائر فالممارسة تكرس العداء ولاتمكن الفرنسيين حتى من التنقل بحرية ،ورأى أولية الاعتماد على الجزائريين كجنود حتى تستكمل مهمتها ،طالب بأن يكون أغا العرب مسلما .أعاب على كل من بيرتيزين ودي روفيغو تملصهما من الوفاء بالعهود أشار أيضا الى حادثة العوفية وقتل قائدي قبيلة السبت وبني خليل رغم الأمان الذي قدم لهما من دي روفيغو [1].

أما الشخصية الثالثة هي حمدان بن عثمان خوجة ويعتبر من الشخصيات الجزائرية التي لعبت دورا بارزا في الفترة الأولى للاحتلال .تم استقباله في الجلسة رقم 4 والتي كانت بتاريخ 23 جانفي . وجهت له اللجنة 13 سؤالا أخذت 03 صفحات، أعلمه رئيس اللجنة بعلمه بكتابه المرآة والذي لايمكن للجنة التعليق عليه لأنه ليس من اختصاصها ،وأن الكتاب حسب رئيس اللجنة مجرد عموميات لاتستند على حقائق ،أما الشكاوي بالنسبة إليه تفصل فيها العدالة ،طمأنه كذلك على أن ما شتكى منه سيجد الحل، مثل قضية المساجد التي ستعاد واحترام الأملاك ودفع الإيجارات ،كما رأى حمدان أن العدالة يستفيد منها أهل المدن أما سكان الأرياف حضهم منها ضئيل كما نفى استفادة فرنسا من خلال إحلالها للنظام الفرنسي بدل التركي وتظاهرها باحترام المعتقدات وحماية السكان .رأى خوجة كذلك صعوبة إخضاع سكان المتيجة رغم المغريات التجارية بفتح الأسواق أمام منتوجاتهم أو جعل أغا برفقة فرق من الصبايحية كواسطة مع الفرنسيين،وأعطى حال بيان للوضع العسكري وقت دخول الفرنسيين وأن إمكانية التجنيد بمقدورها الوصول إلى 60 ألف جندي لكن تم الاكتفاء بـ30 ألف وأنه أقدر من غيره على الإلمام بالمعلومات لكونه كان محل ثقة حسين باشا .كما ذكر برحلته إلى قسنطيبة التي دامت 20 يوما كمبعوث لأحمد باي من طرف دورفيغو [2].

---

[1]-هناك مجموعة من المجازر سواء العوفية ،البليدة ،المدية ،أولاد رياح بمنطقة الظهرة ،السبيعة بمنطقة الشلف ،أولاد نايل وغيرها.أنظر فصل ابادة العنصر البشري:بوعزة وآخرون.**الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال ق 19....**

[2]- محمد العربي الزبيري .**مذكرات** .ص 34 .

تكلم عن سهل المتيجة وقال أن أفضل المزارع هي ملك للدولة بنسبة الثلث والثلث الثاني لعرب المنطقة أما الثلث الأخير فهو لأهل مدينة الجزائر .فيما يخص التجارة القديمة مع السودان [1] ، قال أنها كانت عن طريق القوافل يتزعمها الأعراب وهم على مسافة 15 يوما من الجزائر كما حذر من إحياء هذا الخط [2] .لم نجد في محاضر الجلسات غير هؤلاء الشخصيات الى جانب الكبابطي ،وحسب الأستاذ سعدالله من الممكن أن يحوي أرشيف اللجنة المخزون غيرهم [3] .

الشخصيات الفرنسية المستقبلة

استقبلت اللجنة مجموعة من الشخصيات الفرنسية خاصة منها العسكرية .ما يوحي بالنهج المتبع وطبيعة الحسم لمستقبل الجزائر.حيث استقبلت 14 شخصية منها الجنرال فلازي في الجلسة 13 ، والذي أكد على كفاية الجيش الفرنسي في الجزائر وسهولة دعمه عن طريق البحر وأثنى على الجانب الزراعي، أما الجانب الصحي للجنود لمس سوءه وقد نصح باتباع النمط الجزائري بالنسبة للنوم و الاستيقاظ المرتبط بطلوع الشمس وغروبها[4] .

الجنرال دالتون ركز على تنصيب مراكز متقدمة والاعتماد على قبائل حليفة ،وتوسيع دائرة الاحتلال وأن يكون الاحتلال عبر مراحل، وتشكيل قوات خاصة من القبائل الحليفة يكون لها نظام خاص وليس على الطريقة الأوربية، يمكن تسريحهم في وقت السلم.الجنرال بوير تكلم عن احتلال المدية وشكك في القبائل المحيطة بوهران، كذلك عن الاستعانة بالأتراك المتواجدين في كل من مستغانم وتلمسان مقابل أجرة وكسوة كل 18 شهرا و وصل عددهم في تلمسان 400 و200 في مستغانم، واستبعد تثبيت باي على رأس وهران وإنما

---

[1]- السودان قديما لم يكن يقصد بها السودان الحالي وانما أقطار مالي والنيجر شمال نيجيريا وأهم مراكزه التجارية تمبكتو وكانو ،نوفي ،كاتشنة،هاوسة ،دمركو،اغادس،سقاطو وكانت التجارة ممثلة في التبر ،العاج ،الأقمشة القطنية وفاكهة الكورو أنظر: الزبيري محمد العربي.**مدخل إلى تاريخ المغرب**.ص126.

[2] - la commission d'Afrique .op.cit. P15 .

[3]- أبو القاسم سعدالله.**محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**.ص 115 .

[3]- Ibid P:36 .

يجب إخضاعها للسلطة الفرنسية مباشرة ،وجعل مركز في الشلف من 10ألاف جندي. أما دارمندي رئيس الأسطول البحري تكلم عن احتلال عنابة والسيطرة عليها عن طريق 4 ألاف جندي، 100 من الخيالة، مع الاستعانة بـ 800 جندي من العرب المتطوعين وبأن العلاقة معهم تكون مرتبطة بالقوة والمصالح، ولتنشيط الفلاحة يجب بناء قرى فلاحية وأثنى على الفرقة التركية المشكلة من 200 شخص ، أما الفرقة العربية فانه لايرحب بها، وأثنى على الخيول العربية التي قيمتها تصل إلى 400 فرنك .بالنسبة للأراضي ذات العقود تشترى من أصحابها أوتفرض عليهم الضرائب، والتي لاتزرع تنتزع من أصحابها ويتم تقسيمها على المعمرين وفي رأيه أن الملكية غير موجودة وإنما هناك الحيازة فقط (1) . أما التحالف مع بعض القبائل يراه صعب بسبب التباين الديني .لايرى كذلك تنصيب شخصية مسلمة على رأس الفرق العربية، وإنما إعطاءه صلاحيات محدودة ،بالنسبة لقسنطينة يرى احتلالها بجيش قوامه 6 ألاف.وأن المفاوضات مع أحمد باي صعبة بسبب مطالبته بعنابة .كذلك مثل أمام اللجنة السيد بيشون المتصرف المدني والذي مكث بالجزائر 5 أشهر أكد على وجود الملكية التي تحرر أمام القاضي الذي له صفة الموثق وهنا نسجل تباينا في الموقف فيما يخص الملكية، تكلم عن حادثة العوفية،وعلى الاستغلال في دائرة ضيقة وعدم المجازفة، وأيد فكرة إنشاء مجلس بلدي للجزائر وأن تكون له استقلالية ،كذلك تكلم عن مكانة الجزائر في المنطقة وتأثيرها حتى على إفريقيا. أما عن رفع عدد الجنود رأى التريث والعمل على ربط القبائل المجاورة ثم التقدم والاعتماد على الحضر لقوة تأثيرهم. كذلك استمعت اللجنة إلى شخصيات أخرى مثل بربارالذي يملك أراضي بالجزائر ، رئيس بلدية روان والنقيب سيكارقائد التوجيه العسكري، وقد اعتذر كل من كلوزيل وبرتيزان عن الحضور في الجلسة 17 كما حضر أيضا الجنرال مونفور في الجلسة 28، وكل آراءهم تمحورت حول الاحتلال واستغلال الأرض والمعاملة مع الجزائريين (2).

---

[1]- الحيازة وضع مادي ينجم عن سيطرة شخص سيطرة فعلية عن ح سواء كان صاحبه أو لم يكن باستعماله عن طريق أعمال مادية يقتضيها مضمون الحق أنظر:

عبدالرزاق أحمد السنهوري.الوسيط في شرح القانون المدني ج7.د ن ع القاهرة.1993 ص 1081

[2]- لمزيد من المعلومات حول الأراء عد إلى اللجنة الإفريقية المصدر السابق الجلسة رقم 13 ص 35 ومابعدها .

الرسائل التي تلقتها اللجنة

تلقت اللجنة 14 رسالة، هي رسائل بصفة مباشرة وتم تحويلها عن طريق وزير الحربية، كانت خصيصا من كلوزيل تضمنت ملاحظات من المعمرين ومن فوارول حول العلاقة بالعرب والإدارة المحلية ، كذلك من ديميشال حول المعاهدة التي أبرمها مع الأمير عبد القادر(1). ورسالة أخرى حول مايتوجب للسيطرة على القطاع الوهراني ومن لاموريسير وايزر ومن المجلس البلدي لمرسيليا.

مذكرة حمدان خوجة وبوضربة إلى اللجنة الإفريقية

مذكرة حمدان خوجة

تكلم في هذه المذكرة أن السبيل الوحيد لوصول اللجنة إلى الحقائق هو إيجاد مبادئ لتقصي الحقائق المجهولة والوصول إلى الحقائق،وطلب منها زيارة المناطق حتى تكون لها نظرة وافية أو تقوم بتفحص تقارير حيادية وذات مصداقية خاصة بالبدو والقبائل الذي يتعذر لقاؤهما لأنهم خارج السيطرة الفرنسية، وحسبه أن البدو والقبائل هما القاعدة الأساسية لكل ثروة، واستدل على ذلك أن فرنسا تزودت بالقمح من الجزائر أثناء الثورة والسنوات التي أعقبتها لأن فرنسا شهدت عشرية سوداء بدأت بالهجوم على سجن الباستيل حتى سيطرة نابوليون بونابرت على السلطة وتعطل فيها الاقتصاد لكن مع الاحتلال لما انقطع التواصل معهم فان الغلاء هو السمة الغالبة على المعيشة في الجزائر وعليهم يتوقف السلم والهدوء (2) لقد ذكر أن الجزء الذي تمت زيارته لم تتوصل اللجنة التي زارت الجزائر من غوره، وهــو

---

[1]- قال ديميشال في هذه المعاهدة في رسالة كتبها إلى وزير الحربية سولت بتاريخ 1834/03/05 بأن ماتوصل اليه نتيجة هائلة تفوق كل ماكان يخطر بباله نقلا عن شارل كوكمبوت معاهدة ديمشال باريس 1924 ص 71.أنظر:

محمد العربي الزبيري. **مدخل**.ص 79 .

بالنسبة لمعاهدة ديمشال التي كانت بين الأمير عبد لقادر وديمشال بتاريخ 28 فيفري 1834 وهي عبارة عن ستة بنود رسمت حالة السلم بين الطرفين واستطاع الأمير أن يفرض سلطانه على المنطقة لمزيد من المعلومات أنظر:

عبدالرحمان الجيلالي. المرجع السابق. ص 88 .

[2]- محمد العربي الزبيري. **مذكرات**. ص 148.

لايعكس حقيقة الواقع، وذكر أن الممارسة الفرنسية تؤدي إلى تصلب وعداء هؤلاء اتجاه الفرنسيين خاصة مالحق بهم في حادثة العوفية وأن هذه الأعمال هي السمة الغالبة على تحركات الفرنسيين حيث ترسخ في أذهان الجزائريين أن الشغل الشاغل للفرنسيين هي إبادة العرب ،ورأى أن المدن لم يتمكن أصحابها من إبداء أرائهم بسبب التسلط الفرنسي . وقد عدد خمس مصادر بالنسبة للتقارير التي يعتد بها في تقصي الحقائق وهي تقارير السلطة نفسها ، تقارير المعمرين ،تقارير السلطة الإسلامية ممثلين في العلماء وأهل الفتوى وقال أن تقاريرهم لايعتد بها لكونهم ضعاف،والى جانب ذلك تقارير سكان العاصمة (1) .

تقارير المنشورات التي أصدرت حول الجزائر والتي قدمت إلى اللجنة .رأى ضرورة طرح التساؤلات والنظر في مصداقية التقارير حتى يتم الوصول إلى الحقيقية .خلص في مذكرته أن الممارسات الاستعمارية أرغمت أصحاب الثروة إلى الهجرة ولم يبقى إلا الفقراء وهم تحت جبروت السلطة الفرنسية وقال أنها تبنت الشائعات والترويع وأسلوب الهدم والاغتصاب لتجريد الجزائريين من ممتلكاتهم لصالح الوافدين الأوربيين.مذكرا اللجنة أن النفور من الفرنسيين مرده إلى أربعة أسباب وهو الشعور بالاستعباد من أمة أجنبية استعملت القوة والتحايل أما السبب الثاني هو أن الفرنسيين مدفوعين بالتعصب الديني ،الثالث هو خوفهم الفقر نتيجة اغتصاب أملاكهم ،الرابع هو الأحداث التي وقعت في مدن مختلفة في حق الجزائرين (2).

ذكر أن الصنف الثالث الذي يشمل تقارير رجال القانون والقضاة والمفتين فان وظيفتهم تجعل منهم لايخالفون السلطة الفرنسية، كذلك هو الشأن بالنسبة لأعضاء البلدية. بالنسبة لتقارير بعض الجزائريين لتصبح مصدر ثقة يجب أن يكونوا أحرارا ذوي وضـــع

---

[1] ـ هناك جملة من الرسائل بعث بها سكان الجزائر احتجاجا على السياسة الفرنسي والمساس بالمقومات مثل الرسالة التي بعثوا بها إلى قائد قوات الاحتلال في أوت 1831 وسكان الغرب الجزائري إلى قائد قوات الاحتلال في صيف 1831 والعريضة التي بع سكان العاصمة إلى البرلمان الفرنسي سنة 1833وغيره لمزيد من المعلومات أنظر:
جمال قنان.**نصوص سياسية**. ص36 وما بعدها.

[2] la commission .op.cit.p152 .

اجتماعي معروف، وألا يكونوا من المغامرين الذين تزودهم فرنسا بالمنح وممن أعمتهم المطامع[1]،كما قال في هذه المذكرة أن هناك من الجزائريين من لهم القدرة على تنوير اللجنة لكن ثقتهم ذهبت مع ذهاب الشكاوي التي لم تجد لها صدى، وإنهم استسلموا إلى إدارة القدر كما يوجد من الجزائريين من يجهل المؤسسات الفرنسية وتركيبتها وقوانين وعادات المجتمع الفرنسي وهذا ما يمنعه من التواصل .بالنسبة للنشريات والتي قال أنني اطلعت عليها كلها، قال أنها جانبت الصواب لعدم إلمامهم بأغوار البلد ومعرفتهم به فتبقى سطحية. فمن الواجب أن تتم الدراسة على أسس صحيحة فقد رأى فيهم التطفل فبدل تشخيص الواقع ووضع اليـــد على العراقيل إنهم يقترحون نظما لاتتماشى وطبيعة المجتمع الجزائري وقد طرح استفسارا ممثلا في رد أي شعب لو تمت معاملته مثلما عاملت فرنسا الجزائريين، وقام بصرد الأحداث متواترة التي ارتكبتها فرنسا في حق الجزائريين لم يتركوا أي مجال إلا وكانت بصمتهم عليه شاهدة ومشينة لايقبلها لا العقل ولا الضمير وكانت عبارة عن ثلاثة عشر[2]، وفي نهاية المذكرة خلص إلى أن الجزائريين هم على درجة من الوعي والبصيرة بما يعملون وهم ينفون قرابتهم لكل من يتعامل مع الجيش الفرنسي .وبالنسبة له فان الخيار لفرنسا هو أن تنفي السكان جميعهم إلى الصحراء أن تماشى ذلك مع مبادئ فرنسا التحررية وحقوق الإنسان وإما انتخاب أمير محمدي يضمن مصالح فرنسا ' ورآه الاختيار الأمثل كما أعاب في نهاية المذكرة تصرفات القادة الفرنسيين الذين لم يحترموا لامعاهدة الاستسلام ولا قانون الحروب [3]،بذلك نجده ثائرا غير مؤمن بالتعاون بين الجزائريين والفرنسيين [4].

مذكرة أحمد بوضربة

كانت مذكرته هي بغرض تحسين وضع بلاده وإراحة ضميره وخدمة للصالح العام ومقاربة بين المصـــالح الفرنسية ومصـــالح المعمرين، ومصـــالح الأهالي بما في ذلك سكان

1-la commission d'Afrique .op.cit.p 156

2 -Ibid :P162-163

3-Ibid :P165

4- خيثر عبدالنور. المرجع السابق .ص 202 .

المدن والأرياف ، وقد حدد الأسس التي يراها تصب في ذلك متمنيا أن يكون أداة مساهمة في ذلك، حيث شخص المسألة الجزائرية في أربع نقاط وقال أنها لاتتوافق مع قناعاته وهي سياسة الاستيلاء، استعمال القوة، ونهب الأملاك ،النقطة الثانية المحافظة على بعض الموانئ كمراكز عسكرية، النقطة الثالثة هي التخلي ،النقطة الرابعة هي إقامة حكومة مركزية يشارك فيها الجزائريين ،أضاف إليها نقطة خامسة هي الحكم بالعدل ورآها الأنسب.مذكرته هي عبارة عن سبعة فصول ،الفصل الأول خصصه لإنشاء مجلس استعماري على رأسه والي عام يضاف له كاتب وعضو من المسلمين، مهمة المجلس تسيير شؤون الجزائر.

الفصل الثاني لتنظيم البلدية التي رأى تشكيلها من 05 أعضاء من المسلمين يتم اختيارهم من بين الأهالي المتصلين بالإدارة والموالين لفرنسا وثلاثة أعضاء من المعمرين و02 من اليهود [1] .

الفصل الثالث كان حول نظام البلدية الذي يتكفل بتسجيل المواليد والزواج والوفيات والتكفل بمشاغل السكان ،أما دخل البلدية فهو الرسوم المطبقة على المواد والمياه والعيون وضريبة تطبق على المنازل، أما النفقات تكون لعملية التنظيف ومراقبة الموازين والاعتناء بالمؤسسات ودفع أجور أطباء مصلحة الوفيات .

الفصل الرابع كان حول العدالة الذي أشار بتكوين مجلس ملكي يتكون من رئيس وقاضيان وقاضيان إضافيان ،كاتب ضبط ،حاجبان ،ثلاثة مترجمين ،وكيل الملك ونائب له. يعمل المجلس على النظر في القضايا المدنية والتجارية والإجرامية ويستأنف أحكام المحاكم المنتشرة عبر الإيالات.

الفصل الخامس كان يخص التنظيمات بالنسبة للداخل، ورأى تعين مديرا فرنسيا يكون له نائبان مسلمان ومجموعة من الموظفين، كما يلحق به ألف صبايحي يقوم بوظيفة الشرطة ويعمل على السيطرة على القبائل، كما تطرق في هذا الفصل في كيفية التعامل مع القبائل والضرائب التي تطبق عليها، مع منح امتيازات للقبائل التي تستسلم برفع الضرائب عنها

---

[1] ـ اشترط أن لاتقل أعمار المنتخبين عن 30 سنة. ويكون المنتخب صاحب سمعة حسنة ،غير مدان ،يؤدوا يمين الولاء كل حسب عقيدته للحكومة الفرنسية ،رئيس البلدية يكون فرنسيا يفوق 40سنة وله ثلاثة نواب ،فرنسي ،مسلم،يهودي.أنظر: محمد العربي الزبيري.**مذكرات**.ص175 .

بنسب متفاوتة من 01% إلى 25% .كما ألح على إنشاء جريدة بالعربية توزع مجانا على جميع شيوخ القبائل [1] .

الفصل السادس تكلم فيه عن إدارة الأوقاف والمتمثلة في أملاك مكة والمدنية ،أملاك سبل الخيـرات،أملاك الشرفاء،أملاك المساجـد،أملاك الزوايـا،أملاك بيـت المـال،أمـلاك المرابطين،أملاك الأندلسيين. حيث رأى تعين لجنة خيرية تشرف على هذه الأملاك وتكون مكونة من عشرة أعضاء مفتيان وثمانية من أعيان البلاد إضافة إلى محافظ الملك لمراقبـة الصندوق المركزي. توجـه هذه الأوقاف لخدمـة المرضى ببناء مستشفين واحد للرجـــال واخرللنساء، كما يتم الإنفاق على الأيتام وتزويجهم، الأرامل والمحتاجين، كما توجه البعض من عائداتها للاعتناء بعمارات الأوقاف.

خص الفصل السابع للميادين الإدارية المتفرقة التي وجب مراقبتها والتي تتمثل في الجمارك،الشرطة،أملاك الدولة ،المكوس ،الانضباط العسكري، وركز كثيرا على هيئة المترجمين التي حملها العيوب ،كما شدد على اختيار المعمرين الوافدين الى الجزائر كما حدد عدد الجيش بثمانية ألاف يتنازل العدد مع كل سنة حسبه إذا تم إتباع النصائح التي قدمها. وأن العدل والحرية والصبروالإلتزام بالعهود وحدها كفيلة لإحكام السيطرة على الجزائر[2].

---

[1]- بالنسبة للجرائد التي أنشأها كان بريد الجزائر الذي صدر منه أول عدد في 01 جويلية 1830م،كذلك الممرن الجزائري الذي صدر في 28 جويلية 1832 م الذي كان الناطق باسم سلطة الاحتلال والمتضمن للقرارات الصادرة عنه ثم جاءت النشرة الرسمية لعقود الحكومة التي صدرت في 20 أكتوبر 1834 م والتي استمرت 1857 وغيرها وأهم الجرائد هي المبشر وهي ثالث جريدة في الوطن العربي تصدر بالعربية بعدما أسس نابليون أول جريدة في مصر ثم ثاني جريدة أسسها محمد علي وهي الوقائع .المبشر صدرت سنة 1847 م وكانت أداة للغزو الثقافي .لمزيد من المعلومات عد الى :

الزبير سيف الإسلام .**تاريخ الصحافة في الجزائر** .ش و ن ت .الجزائر 1971 م .

وأيضا أديب مروة .**الصحافة العربية نشأتها وتطورها** .م د م ح بيروت .1961 ص 151 .

[2]- خيثر ,المرجع السابق .ص 202 .

المواضيع المناقشة

ناقشت اللجنة جملة من المواضيع في جلساتها التي تعدت 50 وهي ذات صلة بالتواجد الفرنسي أو الاستغلال، النظام الذي سيطبق، العدالة، الأملاك، الجمارك، العلاقة مع الجزائريين.ونأتي على ذكر البعض منها.

مسألة الاحتلال والنفقات

نوقشت هذه المسألة في بداية الأمر في الجلسة رقم 11 التي كانت بتاريخ 16 جانفي دار النقاش حول الأعمال القليلة في رأي اللجنة والنفقات العالية وفي رأيها أن النتيجة بسيطة والفاتورة مرتفعة ولم يتحقق شيء بالنسبة لفرنسا وأن التضحيات ستكون غالية والوقت كبير حتى تعادل النتيجة النفقات، ولايمكن إنفاق 30 أو 40 مليون إلا من أجل مستقبل أكبر، ورأت أن الاحتلال هو دفع المعمر إلى الأمام ومن وراءه الجندي [1] .

أما بالنسبة إلى النفقات فقد تمت دراسة كل منطقة وما تتطلبه من نفقة ومن تعداد بشري، وكانت البداية مع وهران ثم الجزائر وعنابة وبجاية وكانت هذه النفقات موجهة إلى مخصصات الجند والتهيئة والتحصينات وشق الطرق، أعمال الصيانة. والتعديلات الواجب إدخالها على الميناء، وهناك حالتين للاحتلال هما الاحتلال الواسع والاحتلال المحدود **الصفحةالموالية تبين** ذلك وتم التأكيد على التواصل المستمر بين جميع المراكز مهما كانت طبيعة الاحتلال بالنسبة للجزائر تسخير سفينتين من النوع الصغير وأربعة سفن وسفينة لنقل النجدات، أما بالنسبة لوهران تكون سفينة راسية وأخرى للنقل والاتصال وثالثة لحراسة الساحل، أما عنابة وبجاية واحدة إلى جانب تأمين وسيلة تواصل مع فرنسا من نقطة واحدة والمراكز الأخرى تمر عبر هذا المركز وتكون الاتصالات مع فرنسا بواسطة أربع سفن بخارية ، بالنسبة للاتصال بين عنابة ووهران يكون عبر الساحل والتنقل للسفن بين فرنسا والجزائر يكون كل ثمانيـة أيام وتكون سفينتين من كل جهة . فالعمليــة على المستوى

---

[1]- lacommission dafrique .op.cit.p 27 .

البحري تتطلب 18 سفينة وتحتاج 2000 بحار بنفقة 1000 فرنك لكل شخص وبهذا تكون النفقات البحرية 2 مليون و500 ألف فرنك [1].

كما قامت اللجنة بحصر النفقات التي تمت عبر المدن ووضعت تصور لما تحتاجه هذه المدن لسنة 1834م و1835م حتى تدرج بالميزانية وكانت كالتالي مع الميزانية المبينة في الجدول الموالي :

النفقات

الجزائر 8 مليون و 750 ألف فرنك - وهران 4 مليون و980 ألف فرنك .

عنابة 1 مليون و 800 ألف فرنك - بجاية 3 مليون فرنك.

الإحتياجات

وتظهر من خلال الجدول الذي بين أيدينا[2] .

المدن	ميزانية 1834 مليون ف	ميزانية 1835 مليون ف
الجزائر	1.7	2.1
وهران	0.500	0.500
عنابة	0.500	0.500
بجاية	0.300	0.300

كما كانت هناك تصورات للاحتلال سواء الواسع أو المحدود [3].

1-lacommission d afrique .op.cit.p 115

2-Ibid :P232

3- وضعت اللجنة تصورا بالنسبة للاحتلال المحدود وقد قد رته على النحو التالي 20.6 مليون ف في السنوات الثلاثة الأولى وفي السنتين المواليتين 20 مليون ومابعدها 18 مليون أما الاحتلال الواسع السنتين الأوليتين 26.1 مليون والمواليتين 26.1 مليون أما السنة السادسة 24.5 مليون أما بعد السنة السادسة 17.1 مليون فرنك أنظر : Ibid p126

إضافة إلى ذلك 1 مليون و 300 ألف فرنك خاصة برصيف وهران، أما الأعمال الخاصة بتجفيف المتيجة رفضت اللجنة أن يدرج في ميزانية 1834 أو 1835م [1].

بالنسبة لنفقات الإدارة المدنية فقدرت النفقات ب 346 ألف فرنك الى جانب ذلك يكون مرتب الحاكم العام 100 ألف فرنك و15 ألف للمدير المكلف بالإدارة المدنية و81 ألف خاصة بالتجهيز والمندوبين في كل من وهران عنابة وبجاية والمطبعة، قطاع العدالة 85 ألف أما الضرائب والجمارك ومصلحة أملاك الدولة ونفقات المعمرين ونفقات الطوارئ كل هذا يكلف مليون ف و71 ألف ف وخصصت أموال لتقدم كهدايا وعطايا للقبائل والشخصيات للتأثير عليها واستمالتها كذلك خصص مبلغ يوجه إلى القروض قدر 500 ألف لسنة 1834 م ومليون فرنك لسنة 1835م وبهذا تكون القيمة الإجمالية التي ترصد للجزائر في ميزانية 1835بـ 2 مليون و71 ألف فرنك أما بالنسبة للعائدات من الضرائب تكون سنة 1834م مقدرة 400 ألف وترتفع سنة 1835 م لتصل الى1 مليون و600 ألف فرنك [2] .

مسألة الإدارة ومؤسساتها

في هذه النقطة تم التطرق إلى القيادة التي سوف تسير الجزائر، وأدرجت هذه النقطة في الجلسة 32 التي كانت بتاريخ17 فيفري وكانت الآراء متباينة. منهم من يريد أن تكون الجزائر تابعة لوزارة الحربية ورأي أخر يريد أن تتبع الملك، وآخر رئاسة المجلس وآخر وزارة المالية، تواصلت النقاشات وتم الاتفاق على أن يكون على رأس الجزائر حاكم عام ولاتكون التصرفات حسب الأهواء وإنما وفق ضوابط تكون بأوامر ملكية وبذلك أضحى الملك المصدر التشريعي للجزائر،ومشاريع القوانين تحضر من طرف الحاكم العام ويتم التداول حولها في المجلس كذلك بالنسبة للميزانية ويكون هناك وزير وسيط بين الحاكم العام والحكومة في فرنسا [3].

---

[1]-la commission d'Afrique .op.cit.p 244

[2]-Ibid :P261.

[3]-Ibid :P 262 .

التقارير الأولية

1- تقرير حول الدومين

أشار هذا التقرير إلى اللجنة الأولى وعملها بالجزائر وماكان تحت سلطة الداي وما تتألف منه الأملاك العمومية وماهو موجود تحت سلطة الاحتلال،كما أشار إلى غياب الوثائق وصعوبة إحصاءها.رأى أن الطريقة المثلى هو تكوين لجان على مستوى المدن تقوم بعملية إحصاء هذه الأملاك.كما تطرق التقرير إلى اللجنة التي تشكلت سنة 1832 وعملت على مراجعة العقود. ولكن العملية توقفت وانتابها مخاوف من طرف الجزائريين كما كانت تتطلب أموال وتعداد بشري من أعوان ومترجمين .بالنسبة للعملية التي أوصى بها التقرير أكد أن تكون تحت رعاية مدير المالية ،ووضعت ملاحظات وهي أنه في حالة الشك يطلب من الذي يستغل الملكية إثبات العقود التي بموجبها يقوم بعملية الاستغلال، وإلا يتم عرض القضية أمام المحكمة الفرنسية، ويظهر أنها مصادرة مقننة ،أما الأملاك الشاغرة يتم حجزها ،بالنسبة للعقود الصادرة عن الجهة الإسلامية يمكن إبطالها في حالة المانع وعرض القضية أمام المحكمة للنظر فيها أو رد الدعوة . بالنسبة لعملية التنازل الذي تقوم بها إدارة الاحتلال بالنسبة للممتلكات الحضرية توجه للأوربيين لربطهم بالجزائر[1].

أما الأراضي الريفية توجه نحو الكولون.بالنسبة للأسعار ففي نظر اللجنة ليست لها أهمية والبيع يكون من خلال المناقصة. أما دفع المستحقات تكون من خلال الإيرادات . في نهاية التقرير لخصت اللجنة تقريرها في الملاحظات التالية: تشكيل مجلس يرعى العملية من خلال وضع شروط وطريقة كذلك المجلس يحدد الأسعار ويقوم بعملية التميز بين الممتلكات الريفية والحضرية ، كما تراعى حاجة المصالح بالنسبة لسكنات الضباط والموظفين ،أما الممتلكات الخاصة المشغولة والتي هي في تعداد الفائض ترجع إلى أصحابها [2].

---

[1]- شجعت الاستيطان كانت توجه النداءات إلى الأشخاص الراغبين في المجيء ،كتبت جريدة الممرن بأن الحكومة استحوذت على جميع أراضي الدولة البايلك وهي الوحيدة التي تتنازل عنها مجانا أو مقابل كراء أو شراء مقابل عشرة إلى عشرين فرنك للكراء أو المدخول السنوي .عد إلى:

الزبير سيف الإسلام .المرجع السابق .ص 38 .

[2]- lacommission dafrique .op.cit.p 490

2- تقرير حول المؤسسات الدينية

تعتبر قضية حساسة بالنسبة للجزائريين فهي المقوم الأساسي للشخصية الجزائرية والتفريط فيها ووضع المستعمر يدها عليها هو الاحتلال بعينه. النقاش دار حول لمن توكل مهمة تسير هذه المؤسسات، فرغم تفضيلها للعنصر الفرنسي إلا أنها رأت في الجانب الديني مانعا، كما تطرقت إلى الهيئة التي تشرف على تسيرها ،وأخيرا لخصت اللجنة نظرتها فيمايلي :إعادة النظر في القرار الذي صدر في 07 ديسمبر1830 ،بالنسبة للأعمال المتعلقة بهذه المؤسسات وحراستها ومداخيلها ونفقاتها والتحقيق في هذه العمليات تكون تحت إشراف مجلس يرأسه المقتصد المالي أو مندوب عنه. أما فيما يخص الوكلاء يتم تعينهم من طرف الحاكم العام[1]،كما تبقى هذه المؤسسات منفصلة وكذلك استغلالها يكون عن طريق المناقصات العمومية [2] .

3 - تقرير حول بيت المال

ماجاء في هذا التقرير أكد على النمط السابق لهذه الهيئة، وأكد التقرير أن صاحب بيت المال يتم تعينه من طرف الحاكم العام ويعمل على التسجيل اليومي لما يختص به في سجل يراقب من طرف عون رئيسي من الأملاك ،أما تسيره يكون باقتطاع جزء من مداخيله والعمليات التابعة له تكون تحت وصاية الحاكم العام ومشورة مجلس المقاطعة [3] .

4- تقرير الضرائب

أشار التقرير إلى الضرائب التي طبقت مع دخول الاحتلال [4] ،وجاء على ذكر أربعة عشر منها،سبعة منها قديمة وسبعة أخرى مستحدثة.القديمة تلخصت في الضرائب المفروضة

---

[1]- الوكيل على العهد العثماني يشرف على الاحباس تحت إمرة الشيخ الناظر الذي هو بدوره تحت وصاية البيت مالجي وكانا يتقاضيان أجرة سنوية قدرها 40 ريالا,أنظر:
نصرالدين سعيدوني. **النظام المالي**. ص 47 .

[2]- la commission d'Afrique .op.cit.p 491

[3]- Ibid :P499

[4]- كان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضريبة ويبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها التي=

على المذابح والمكوس والضريبة على الشبكة الاجتماعية وأخرى على بعض المنتوجات الاستهلاكية وكذلك على الزيوت،أما الجديدة فهي حق التسجيل والضريبة على العقود الموثقة ورخصة الصيد وغيرها [1] .

رأت اللجنة أن الضريبة المطبقة على القمح في أسواق الجزائر سارية المفعول حتى يستتب الأمن ويتمكن مزارعي المناطق الداخلية القدوم إلى الجزائر ،أو يرتفع مردود الكولون .أما ضريبة المكس تكون على شاكلة ماهو مطبق بفرنسا وقالت أن الإدارة حصلت على 50 ألف ف سنة 1832 .بالنسبة إلى الضريبة المطبقة على الدخول إلى الموانئ فقد حصلت 42.5 ألف ف سنة 1832 .كذلك ضريبة اللحم والمقدرة ب 6 سنتيمات للكغ إيراداتها كانت 84 ألف ف، ونصحت بالإبقاء عليها لحين تنصيب مجلس بلدي تكون له مصادر أخرى .كذلك نفس الملاحظة بالنسبة لضريبة الشبكة الاجتماعية التي سجلت 20 ألف ف .أما ضريبة الزيت رأت الفصل بين الضريبة للزيت الموجه إلى أوربا والموجه للاستهلاك الداخلي وكانت 2.5 % مداخيلها كانت 23.155 ألف ف.كما أشارت إلى الضريبة المطبقة على مزاولة بيع المشروبات وضريبة حق التسجيل والمقدرة ب 2 % وحتى الضريبة على سفن الصيد وهي 25 فرنك للسنة وأخرى لجواز السفر وإعادة الترميم بالنسبة للسكنات [2].

أكدت اللجنة على الضرائب المباشرة خاصة فيما يخص العقار، في حين رأت أن الضرائب المطبقة على الاستهلاك قليلة المداخيل بسبب ضعف الاستهلاك لدى الجزائريين على عكس ذلك لـــدى الأوربييـــن وهي شهــادة على الأوضاع التي يعيشـــها الجزائريون ونصحت بتعديلها مع تطبيق الضرائب المباشرة [3].

= يمكن أن يفرض عليها الضريبة .وهو وحده كذلك الذي كان يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء منها نقلاعن : صالح فركوس . **تاريخ الجزائر المراحل الكبرى**.ص .321.

1- la commission d'Afrique .op.cit.p 502.

2-Ibid :P 506 .

3-Ibid :P507.

في نهاية التقرير أكدت اللجنة اعتماد مبدأ الضرائب المباشرة في الجزائر وتكون بالتدرج وتكون الضريبة على العقار هي الأولى حيث تكون في البداية خفيفة ويشرع في تطبيقها بالمدن، كما تعفى منها عقارات المناطق الريفية المرتبطة بالأراضي الزراعية ،أما الأراضي غير المنتجة لمدة 5 سنوات تعفى لوقت محدد ،كما تطبق ضريبة أو رسم بريدي[1].

5 - تقرير حول الجمارك

أكد التقرير على وجود عملية الجمركة في الجزائر،حيث هناك ضريبة للرسو تدفعها السفن الفرنسية والأجنبية التي تدفع من 50 إلى 100 فرنك ،كذلك تدفع السفن الأجنبية ضريبة مقابل صيد المرجان، وهناك ضريبة على السلع الأجنبية مقدرة ب 8 % و4 % للسلع الفرنسية باستثناء القمح وفسيلات الأشجار ،وضرائب أخرى تصل إلى 12 % هذا بالنسبة للسلع التي تدخل إلى الجزائر أما السلع الخارجة منها تدفع 1 % إذا كانت موجهة إلى فرنسا أما إلى غيرها من الدول 2.5 %. وكان النظام التي أرادت اللجنة تطبيقه يسعى إلى إيجاد مصادر للخزينة وتوفير حماية للمنتوج الفرنسي دون التأثير على الاستهلاك أو عزل المنتوج الأجنبي [2].

أشار التقرير إلى الملاحة حيث سجل توافد 2993 سفينة دخلت الجزائر من الاحتلال إلى 1833م منها 601 سفينة فرنسية كانت لها ثلث الحمولة. أما الاستيراد أشار التقرير أن الاستيراد من 1786م حتى نهاية القرن سجل 2.200 مليون فرنك نصفها مصدرها فرنسا،900 ألف ف موجهة نحو الشرق الجزائري و200 ألف نحو المناطق الأخرى ،وحسب التقرير أن شالر القنصل الامريكي قدم إحصاء سنة 1822 قدر العميلة بـ 6.5مليون فرنك ساهمت فرنسا بـ 1.355 مليون ف. أماسنة 1832م كانت 6.856 مليون ف عائدات الجمارك منها 694 ألف ف [3] .

1-la commission d’Afrique .rapports .paris 1834.p 508

2-Ibid :P515.

3-l’opédie p47.............................

اللجنة اقترحت مشروع قانون من ثلاثة محاور يتشكل من 20 مادة .المحور الأول كان حول الملاحة وكان من أربعة مواد أكدت على إعفاء السفن الفرنسية قوارب الصيد الجزائرية ،أما السفن الأجنبية تدفع كما هو معمول به في فرنسا ويكون حسب الحمولة ، مع تفضيل السفن الفرنسية ،ضريبة المكس على السفن لصيد المرجان تبقى سارية المفعول كما هو معمول به حاليا.أما المحور الثاني كان حول الاستيراد من 12 مادة حيث طلبت بإعفاء السلع والمنتوجات الفرنسية (1).

بالنسبة لمحور التصدير يتشكل من ثلاثة مواد أكدت على إعفاء المتوجهة إلى فرنسا من الجمركة وكذلك المنتوجات التي تنقل من مرفأ إلى أخر ،المنتوجات الموجهة إلى الدول الأخرى تدفع 2.5 % من قيمتها.المادة 20 أشارت أن المراسيم والتنظيمات الجمركية الفرنسية يتم تطبيقها مالم يتعارض مع المراسيم الحالية ،أما بالنسبة القرارات التي صدرت سابقا خاصة الصادرة في 2 سبتمبر 1830 تعتبر لاغية (2).

6- تقرير حول احتجاز ممتلكات الأتراك

ذكر بالقرارات التي اتخذها دي بورمون في 08 سبتمبر 1830 ،والتي ألحقت بموجبها أملاك الداي والبايات والأتراك المغادرين بالأملاك العمومية ،وأشار إلى التعليمات التي صدرت عن وزير الحربية، حيث جاء قرار برتيزان في 10 جوان 1831 الذي جعل الأملاك المذكورة تحت تصرف أملاك الدولة،واتبعه بقرار في 11 جويلية 1831 ليتوسع القرار ليشمل الأتراك المضادين لفرنسا .كما أشار هذا التقرير إلى المعاهدة المبرمة بين دي بورمون والداي حسين والتزامات فرنسا للجزائريين، وأشار التقرير إلى الحقوق المترتبة حتى في حالة الحرب وأشار أن الأملاك المحتجزة جزء كبير منها هو ملك لزوجات وأبناء الأتراك، ورأت أن هذا الإجراء العقابي للأتراك جلب تعاطف سكان الحضر لهم. جرت مداولة بين أعضاء اللجنة كانت نتيجتها14 صوت ضد 2 صوتين،مع قرار حكومي يرفع اليد

1-la commission d'Afrique .op.cit.p 531.

2-Ibid :P535 .

عن المحتجزات،الخاصة بالداي والبايات والأتراك وتم التأكيد على التركيز على كلمة الخاصة وهي عبارة لتجريد الداي والبايات من الممتلكات بحكم أنها تتبع الأشخاص. أما فيما يخص الممتلكات المحتجزة التي وظفت للصلح العام على قول اللجنة أي لصالح الاحتلال ومؤسسات الاحتلال في القبة ودالي إبراهيم.نفس الإجراء كان معها [1] .

في نهاية هذا التقرير رأت اللجنة أن الإجراءات التي مست الممتلكات سواء للداي أو البايات أو الأتراك التي كانت في 08 سبتمبر 1830 و10 جوان و11 جويلية 1831م يجب أن ترفع ،كذلك اعتبار أي عملية بيع مست هذه الممتلكات في الفترة الممتدة من القرار الأول إلى حد الساعة لاغية، أو أي إجراء آخر في حق هذه الممتلكات ، نفس الشيء لأي عملية قد تلحق بالممتلكات هذه من الآن حتى لمدة سنة وهي المدة التي تلزم لتسوية هذا الأمر.لكن يبقى هذا مجرد تنظير ومن جهة ثانية هناك عقبة ثانية أمام الجزائريين وهي الملكية وإثباتها وبذلك تبقى الأوضاع كما هي [2].

7- مشروع القانون المنظم للقضاء

كان هذا في جلسة 14 ماي 1834 وكان عبارة عن 60 مادة. 21 مادة الأولى خاصة بتنظيم المحاكم، ومن المادة 22 إلى المادة 39 خصت عمل واختصاص المحاكم، أما من المادة 40 الى المادة 49 شملت الإجراءات، ومن المادة 50 حتى المادة 53 تعلقت بالجانب الإداري، ومن المادة 54 إلى المادة 60 خصصت للاستثناءات. بالنسبة لتنظيم المحاكم أكدت أن العدالة في الجزائر ستكون باسم الملك سواء المحاكم الفرنسية أو المحاكم الجزائرية، وتكون حسب التوصية والعمل المنجز من طرف اللجنة، وبالنسبة للهيئة القضائية ستتكون من رئيس وسبعة قضاة ونائب عام وأربعة محلفين وتسميتهم تكون من طرف الملك[3].

---

[1]- صالح عباد. المرجع السابق.ص 13.

[2]- حق الملكية تتفرغ عنه حقوق عينية خمسة وهي حق الانتفاع ،حق الاستعمال ،حق السكنى،حق الارتفاق،حق الحكر الى جانب حق الوقف عد الى:

عبدالرزاق أحمد السنهوري.المرجع السابق.ص 1625 .

[3]- شارل روبير اجرون .المرجع السابق. ص386 .

بالنسبة للمحاكم الفرنسية هناك محاكم من الدرجة الأولى تكون على مستوى كل من الجزائر وهران عنابة وتكون في القطاع أو الإقليم الخاص بكل جهة. محكمة الجزائر تتكون من قاضين ونائب عام وكاتب ضبط، أما محكمة وهران وعنابة تتشكل كل منهما من قاض ومحلف ونائب عام وكاتب ضبط ، وهناك محكمة تجارية وأخرى عليا على مستوى الجزائر تشمل جميع المناطق المحتلة، المحكمة العليا تتشكل من رئيس وثلاثة قضاة ونائب عام ومحلف وكاتب ضبط، كل سنة الحاكم العام بعد استشارة كل من النائب العام ورئيس المحكمة العليا يعين بقرار خاص القضاة المشكلين للمحاكم والمحلفين التابعين لهم وكذلك قضاة ملحقين بهم ينوبون عنهم في حالة طارئ معين، بالنسبة للهيئة القضائية يجب أن تتوفر فيها شروط مثيلتها في فرنسا.أما المحكمة التجارية تتشكل من سبعة (قضاة) وجهاء تتم تسميتهم سنويا من الحاكم العام وهناك مترجمين محلفين حسب الحاجة [1].

بالنسبة لمحاكم المسلمين القضاة يعينهم الحاكم العام وهناك محلف فرنسي مرتبط بهذه المحاكم سواء في القضايا المدنية أو الجنائية، أما بالنسبة للمحلفين المسلمين هناك أربعة للجزائر وأثنين لكل من وهران وعنابة تسميتهم تكون من طرف الحاكم العام [2].

مواظبة المحاكم المحاكم الفرنسية في القضايا المدنية والتجارية بين الفرنسيين والجزائريين أو الأجانب وتكون حسب طلب الأطراف هذا بالنسبة للجزائريين، بالنسبة للقضايا التي يكون أحد أطرافها جزائريا تكون بحضور محلف مسلم وصوته يكون استشاريا، بالنسبة للقوانين المطبقة تكون حسب طبيعة القضية،وهي تنظر في جميع القضايا التي تمس الأمن على اختلاف الانتماء. وهنا مجلس الحرب ينظر في القضايا التي تقع خارج اختصاص القضاء.

فيما يخص الجزائريين فان القاضي المسلم لايحق له تطبيق العقوبة إلا بعد تأشيرة النائب العام. أما التنفيذ فهو من اختصاص أعوان من القوة العمومية معتمدين من الإدارة الفرنسية.

---

[1]- شارل روبير أجرون. المرجع السابق.ص378 .

[2]- الإصلاحات المطبقة فقد أصبحت أحكام القاضي المسلم غير نهائية ولم تبق لديه صلاحية البث في الأمور الجنائية فقد ضاع منه جانب كبير من صيته ووقاره اللذين كانا يميزانه في مجتمعه لمزيد من المعلومات أنضر الفصل المتعلق بالعدالة شارل روبير اجرون. المرجع السابق .ص ص 378 – 426 .

بالنسبة للأحكام التي يكون محتواها الإعدام لايتم تنفيذها إلا بموافقة الحاكم العام كما يحق للحاكم العام وقف التنفيذ بالنسبة للفرنسيين والأوربيين والأجانب، أما بالنسبة للجزائريين سالعقوبة المسلطة عليهم بالنسبة للأحكام يتم تدوينها من طرف القاضي المسلم والمحلفين وترسل كل ثلاثة أشهر إلى كاتب الضبط بالمحكمة العليا . أما حق الطعن هو مكفول للفرنسيين والأجانب فيما يتعلق بالمحكمة العليا أوالمحكمة التجارية،بالنسبة للجزائريين كذلك لهم الحق في الطعن في حالة عدم الاختصاص، ويتم ذلك في مجلس الحكومة [1] .

الإجراءات المتبعة في المحاكم في الشق المدني والتجاري هي نفسها المعمول بها في فرنسا،والمعمول بها في المحاكم التجارية، أما الطعون تكون خلال شهر مع الأخذ بعين الاعتبار مقر السكن التي تعطي لصاحبها مهلة إضافية .عند إتمام التحقيق يحول قاضي التحقيق القضية إلى الوزارة العمومية التي لها الحق بتحويلها للنظر فيها قضائيا ،حيث لها الحق في تحويل المتهم أمام المحكمة الجنائية ،كذلك الطعون تكون في نفس الآجال لدى كتابة الضبط وتكون لدى المحكمة العليا ويمكن أن يوضع المتهم محل التوقيف [2] .

مجلس الدولة هو المحكمة الإدارية تشمل جميع الاختصاصات قراراته يمكن أن تختلف عن مجلس الدولة يرأسه الحاكم العام يتكون من شخصين من السلك القضائي. استدعاءات الجزائريين في الجانب المدني أو الجنائي تكون مصحوبة بالترجمة العربية من مترجم محلف، كما سيضبط الحاكم العام الشروط الواجبة لممارسة مهنة الدفاع والتوثيق والمحضر القضائي.وفي الأخير كل ماصدر من 7 جويلية 1830م يلغى بعد أن يتم تنفيذ هذه الأمرية [3]

ا المحاضر الإضافية

هي عبارة عن أربعة أولها كانت في 14 ماي وتحمل رقم 57 والرابعة بتاريخ 29 ماي تحمل رقم 60 وقد دارت حول أعمال التجفيف خاصة المناطق القريبة ،حيث تنشط

---

[1] - la commission d'Afrique .op.cit.p469 .

[2]-Ibid :P 469 .

[3]-Ibid :P 474

بمساهمة الملاك في هذه العملية من خلال قيمة مالية أو تكليفهم بأعمال ثانوية .وخلصت اللجنة إلى مباشرة الحكومة في العملية بضبط الجانب الإداري للعملية وتحديد الجزء الذي يترتب على المالك إتمامه ،كما أنها أشارت إلى حالة رفض المالك للمساهمة في العمليـة يترتب عليـه سحب حق الانتفاع منه لملكيته لمدة معينة . الجلسة الثانية تمحورت حول تعويض الملاك التي تعرضت ممتلكاتهم إلى التحطيم أو المشغولة من المصالح العمومية ,والتميز بين مايترتب على الحكومة وما يترتب على المدن أي المجالس البلدية وخلص النقاش إلى أن مايرتبط بالدفاع هو على عاتق الحكومة أما مايرتبط بالمصالح العمومية هو على نفقة المجالس . كما تم التطرق إلى عملية العزل التي تتعرض لها السفن والبحارة جراء الخوف من العدوى والأمراض، حيث أعفيت منها السفن الفرنسية التي تأتي مباشرة من فرنسا [1] . الجلسة الثالثة تم فيها قراءة رسالة من وزير الحربية تتعلق حول تطبيق 17 أكتوبر 1833 م الذي نص على نزع الملكيات من أصحابها لمدة 15 سنة في حالة عدم التعاون لإتمام عملية التجفيف ويتم وضعها تحت الحراسة القضائية، وينتفع منها لتغطية مصاريف العملية وكانت الجلسة الرابعة هي رد على استفسارات وزير الحربية. بهذا جاءت الجلسات على نهايتها وخلصت إلى تقديم التقرير النهائي إلى رئيس الحكومـة [2] .

التقارير الإضافية

1- تقرير مايحصل من العرب

لم يأتي هذا التقرير بالشيء الكثير من التفصيلات أشار فقط إلى حالة التردد التي تطبع عمل الإدارة وضعف الأداء، كذلك الصعوبات التي تواجه هذا العمل.رأت في الضرائب مظهر خضوع تظهر من خلاله القبائل التي تقر بالسيطرة الفرنسية والقبائل التي ترفضــها

[1]-lacommission dafrique .op.cit.p 547

[2]-Ibid :P 12

التقرير كان مع إعادة إحياء الضرائب التي كانت على عهد الداي وفرضها بالقوة حيث يمكن استعمال القوة [1] .

2- تقرير الاستسلام

كان هذا التقرير في 12 جانفي ،رأت أن تعهدات فرنسا التي جاءت في معاهدة الاحتلال هو التحدي الأكبر للسلطة القائمة، وان تخلي الداي عن السلطة ليس ليبقى بالجزائر وان إحلال الفرنسيين محلهم ماهو إلا على المدن فقط، وانه كان من المستحيل أن يبقى الداي بالجزائر وان يتقبل الاحتلال، الاستسلام يبقى بدون معنى وان الاستسلام هو بالنسبة لسكان الجزائر فقط [2]. ماشد انتباه اللجنة المادة الثانية والرابعة في معاهدة الاستسلام التي ضمنت للداي والأتراك ممتلكاتهم وعدم مطابقتها للإجراء الفرنسي المتخذ في 10 جوان 1831 الرامي إلى احتجاز أملاك السلطة السابقة، حتى وان رأى بعض أعضاء اللجنة أن هذا العمل هو تجريد للمقاومة من عامل مساعد لها وإجراء سياسي وأمني ، وحتى أنه يحقق غرضين هما حاجة الاحتلال لهذه الممتلكات لتلبية حاجة المؤسسات ومسؤولية الاحتلال اتجاه الوافدين إلى الجزائر[3].

قدرت العقارات المحتجزة بـ 157 وأن مردودها هو 40 ألف فرنك. إلا أنها رأته عملا سلبيا حيث يهز صورة فرنسا في أعين الجزائريين، واعتبارها دولة لاتحترم الوعود والمواثيق، من خلال تعرضها للمساجد بأخذها وهدمها دون تعويض الجزائريين عنها،ودائما اللجنة تحرص على صورة فرنسا بالدرجة الأولى ولا يهمها المقدسات وعلى رأسها المساجد، وهدم المساكن التي وصل عددها 600 مسكن من أجل إنشاء مساحات وتوسيع الطرق[3] ، وحتى استغلال المساكن دون دفع كرائها، كذلك التجاوزات التي قام بها الجنـــود

---

[1]-lacommission dafrique .op.cit.p 5

[2]-Ibid :P8

[3]- هناك مجموعة من الطرق تم انجازها وصلت خمس طرق من سنة 1830 – 1845 م وهي الجزائر الأغواط ،الجزائر وهران ،الجزائر قسنطينة ،المرسى الكبير تلمسان ،أنظر الملحق رقم 14 ص 135 فهو يحوي الطرق بأرقامها.

باقتلاعهم الأبواب والنوافذ للتدفئة أو للبيع وتركها حطام والانتقال إلى المساكن المجاورة وإلحاقها بالسابقة. كل هذه الأعمال المختلفة تظهر لدى الجزائريين أعمالا سيئة وتشوه صورة فرنسا لدى الجزائريين وتدفعهم إلى الهجرة. في أخر التقرير بررت اللجنة أن ردة الفعل الجزائرية هي رد فعل عن التجاوزات التي مست استقرارهم، وجعلت موقفهم سلبيا اتجاه الاحتلال وجعلتهم يفضلون الابتعاد ونصحت بالتخلي عن سياسة القوة وتعويض الملاك واحترام المقدسات الدينية. وعدم اخذ المساجد ونهب المنازل ،ولإصلاح كل ذلك يجب تحسين الصورة حتى تأخذ الإدارة مكانتها وتحبب السيطرة الفرنسية في نظرهم وتجعل السلام معهم [1] .

3 - تقرير حول الأملاك المشغولة من الاحتلال (المصالح العمومية)

يعتبر أقصر تقرير أعدته اللجنة وكان في 27 ماي 1834 حيث اعترف بالشكاوي والتجاوزات الحاصلة، إلا أنه لم يشر إلى عدد المتضررين التي أخذت ممتلكاتهم أو عدد الشكاوي التي وصلت اللجنة ولا حتى المبالغ المترتبة عل إدارة الاحتلال وهذا على غير المعتاد حيث قدمت أرقام وإحصائيات وهذا دلالة على أن اللجنة لم يكن عملها موجها لخدمة الجزائريين. أقر التقرير حق الاحتلال في وضع اليد على أملاك الأشخاص لغرض المنفعة العامة مقابل ذلك قدس حق الملكية للأشخاص، حيث بين أن الملكية الفردية للجزائريين والأوربيين الفرنسيين أو الأجانب هي مضمونة بحق الأشخاص والاحتلال وعدالة فرنسا والقانون العام للمملكة [2]. ونلحظ أنها مغالطة من طرف اللجنة حيث وضعت الجزائريين والفرنسيين في نفس الكفة، ونحن نعلم أن تعداد الفرنسيين بسيط جدا في الثلاث سنوات الثلاثـتة الأولى للاحتلال ولا ندري على أي ملكية فرنسيـــة تتكلم والطرائق التي تحصلت بها الثلاثة الأولى للاحتلال ولا ندري على أي ملكية فرنسية تتكلم والطرائق التي تحصلت بها على الملكيـــة وهي التي أقرت بالتجاوزات الحاصلـــة في الاستحواذ علـى الأمـلاك في تقرير

---

[1]-lacommission dafrique .op.cit.p8

[2]-Ibid :P39

احتجاز أملاك الأتراك .وحسبها أنه تتأسف على القرار المؤرخ في 17 أكتوبر 1833 الذي أعطى 24 ساعة للملاك من أجل تقديم وثائقهم وصخر خبيرا واحدا للمعاينة [1].ورأت اللجنة ضرورة إصدار مرسوم ملكي يحدد كيفية التعويضات، ويجب إعطاء بيان بالقيمة المترتبة على الإدارة وما يترتب كذلك من نسبة الفوائد، ويجب أن تقوم كل جهة استفادت من هذه الأملاك دفع المستحقات لأصحابها سواء الإدارة البلدية أو وزارة الحربية أو الوزارات الأخرى. والقيمة المطبقة على الأملاك تضبط عند حيازة هذه الأملاك تضاف اليها نسبة الفوائد سواء للسكنات أو الأراضي ،وتحسب هذه التعويضات كنفقات على حساب كل مصلحة [2].

4- تقرير بيت المال

تحدث عن وظيفة صاحب بيت المال الذي يمارس مهامه تحت وصاية القاضي والعلماء والمتمثلة في مايرتبط بالخزينة والإرث الشاغر[3]، وأنه في حالة الوفاة يتم مباشرة عمله بوضع اليد على الممتلكات والتحفظ عليها ويتكفل بدفن الميت وما تتطلبه العملية من نفقة مع الحفاظ على مستحقات الورثة .كما يعتبر بيت المال مصدر لرواتب القاضي والعلماء والأعوان القائمين على العملية.وحسب التقرير أن بيت المالجي كان يدفع لخزينة البايلك أسبوعيا 100 بوجو (180)فرنك أي حوالي 11340 فرنك وحسب المفتش العام أنه كان يدفع أكثر من ذلك إلا أنه دفع 9000 فرنك مع الاحتلال وقد فسر ذلك إلى طرد الأتراك ورحيل الأسر الغنية. انتهى التقرير الى استحالة القضاء على الهيئة في غياب جهاز

---

[1]- الإعلانات سنة 1833 كانت عبر صحيفة ورقة خبور الجزائر مثل العدد 58 في 2 مارس 1833 ،العدد 67 في ماي 1833 ،العدد 72 في جوان 1833 ،للمزيد حول الموضوع عد إلى:

أحميدة عميراوي. **صحيفة ورقة خبور الجزائر مصدر نادر في سياسة فرنسا الإعلام** .مجلة المصادر .العدد 11 (2005) ص 239 – 249 .

[2]-la commission d'Afrique .op.cit.p39

[3]- البيت مالجي كان يحظى بتفويض من الداي كان يشرف على الأعمال الخيرية وعلى افتداء الأسرى والبعث بهدايا الحرمين الشريفين إلى جانب سد طلبات الحكومة المتزايدة بعد تناقص مداخيل الجهاد البحري ،توزيعه للصدقات تتم كل يوم الخميس التي تشمل 200 فقير. انظر:

نصرالدين سعيدوني .**موظفو الدولة الجزائرية في ق19** .م و ف م.1987 . ص 22 .

يعمل عملها وحتى غياب عملية مسح وجرد لما بحوزتها ،مع إرغامها على تدوين المداخيل مع تشجيع المداخيل،وحسب التطورات يتم أخذ الإجراء المناسب[1].

5- تقرير حول أوقاف مكة والمدينة

التقرير عرف بها وذكر بقرار ديسمبر 1830 الذي حولها إلى إدارة الأملاك العمومية، كما أشار إلى تلاعب بمداخيلها الذي حسبه يتطلب حراسة لها ومراقبة، وأشار إلى المشروع الذي تريد الحكومة أن تتبناه بموجبه توضع هذه الأملاك تحت نظام واحد وتسير موحد من طرف محاسب يتبع إدارة الأملاك العمومية وتحت رقابة لجنة إدارية مشكلة من المجلس البلدي تحت رئاسة محافظ الملك بالتنسيق مع المقتصد المدني من خلال مراقبة المداخيل ووجهات صرفها. أخيرا أقر إعادة العمل بقرار ديسمبر 1830 والتسيير المنفصل للأوقاف مع الجمع بين أملاك المساجد والأولياء،كما يتم منح حق الاستغلال عن طريق المناقصة العمومية وتشكيل مجلس مهمته تفعيل عمل الهيئة ومراقبة وإدارة وضبط الإيرادات والنفقات[2].

6- تقرير الأملاك العمومية

أشار التقرير أن الأملاك تتألف من أملاك السلطة السابقة والبايلك والأوقاف وماتم احتجازه وأملاك من خرج من المدن، حيث أشار إلى وجود 831 مسكن وورشة منها 215 مشغولة من طرف المصالح العمومية والجيش والموظفين إلى جانب 16 مزرعة تمت السيطرة عليها في الجزائر .حيث أشار إلى غياب الحدود بين الممتلكات، وعدم وجود عملية مهمة في مجال الاستثمار وانعدام النشاط مع مجيء الاحتلال، والى صعوبة مسح الأملاك العمومية بسبب قلة الطاقم البشري المكون لإدارة الأملاك العمومية وهو6 موظفين فقط يغطون المدن المحتلة.كما تطرق إلى العملية التي شرع فيها مع 8 أكتوبر1832 م لمراقبة

1-la commission d'Afrique .op.cit.p2

2-Ibid :P3

العقود بإنشاء لجنة تعطل عملها بسبب ارتباطات مهنية أخرى لأعضاء هذه اللجنة[1].وخلص التقرير إلى: إنشاء لجنة على مستوى كل مدينة لمراقبة الملكية والحيازة داخل وخارج المدن، وتزويد اللجنة بعدد كاف من الموظفين لتتمكن من أداء مهامها المتمثلة في معاينة الممتلكات، ويتم إحالة محاضر المعاينة إلى الجهات القضائية، ويطبق عليها القانون المدني الفرنسي بدل الأحكام الإسلامية المطبقة سالفا.مع إسقاط حق الأشخاص في الملكية بعد مرور سنتين من عدم التقرب لتأكيد أحقيتهم في ذلك [2].

7- تقرير التجارة والجمارك

أقر بأن الجزائر مصدر ثروة ،وأعطى لمحة عن المعاملات في نهاية القرن الماضي بحيث تسجل 2/8 الثمنين مع هولندا ½ مع انجلترا،الثمن مع فنيز وأربعة أثمان مع فرنسا، وحسب الإحصاء فان حجم المعاملات كان في حدود 4.8 مليون ف ،2.2 مليون للاستيراد و2.6 مليون للتصدير ، لكن سجلت أن حجم المعاملات في السنوات الأخيرة نزل إلى النصف [3].

حسب التقرير فالولوج إلى إفريقيا يتطلب تحقيق السلم ليصل إلى الصحراء حتى تومبوكتو ،وقال أن فرنسا أمامها إفريقيا لأن شمال أسيا هو المجال الحيوي لروسيا ،وبريطانيا مجالها الهند وفي الإحصـــاء التالي يتبين الفرق في الحركة التجارية بين سنة 1822 وسنة 1832 سنة 1822 حجم الصادرات كان 1.479660مليون ف والواردات 6.504000 مليون.أما سنة 1832 الصادرات 850659 .0 مليون ف أما الواردات 6.856920 مليون ف،بالنسبـة لسنة 1832 كانت عائدات التجارة من حيث التعريفة الجمركية والرسوم على النحو التالي وهذا حسب وليام شالر شالر.

الجزائر حقوق الدخول 585.522 ألف ف ، حقوق الخروج 14.388 ألف ف

عنابة حقوق الدخول 27.937 ألف ف ، حقوق الخروج 3.999 ألف ف.

1-la commission d’Afrique .op.cit.p5

2-Ibid :P7

3-Ibid:P6

وهران حقوق الدخول 82.723 ألف ف ، حقوق الخروج 2.644 ألف ف [1] .

أكد التقرير أن المصلحة التجارية تستوجب الحفاظ على الملكية الخاصة وعدم أخذها تحت أي غطاء، لكن لم يشر إلى الملكية هل هي الملكية الجزائرية أم ملكية المستوطنين،كما أكد ان الجندي عليه أن يكون في خدمة المزارع وبهذا تبنى قاعدة زراغية [2] .

كما أكد على أن يكون نظام التعريفة الجمركية مطابقة لما هو عليه بالأسواق الخارجية وتجنب الحواجز والعقبات وعدم الضغط على الجزائريين حتى يضطرون للتعامل مع الأسواق المجاورة طنجة وتونس.وقد وضع مشروع خاص بعملية الإستراد فيما يخص التعريفات الواجب تطبيقها يخص السلع والمنتوجات الفرنسية وغيرها ، وتم استثناء مواد البناء لإعادة التعمير وكذلك الحبوب لانقطاع تدفقه من الأسواق الداخلية .

بالنسبة للاستيراد يتم فرض 4بالمائة على السفن الفرنسية و8 بالمائة على السفن الأجنبية. أما التصدير طلبت اللجنة بإعفاء المنتوج الجزائري من التعريفة لأنه قليل ولا يضر بمداخيل الخزينة مقابل ذلك رأت أن الضرائب تسد هذا الفارغ [3].

التقرير النهائي

حوصلة هذا العمل الذي قامت به اللجنة تقرير نهائي شمل تصورا لمستقبل الجزائر في ظل الاحتلال. حيث جاء على ذكر الأوضاع المعاشة في الجزائر بالنسبة لما حققه الاستعمار فوجد النتيجة سلبية، وأن هناك تردد ونفقات تصل إلى 60 مليون ف، وانتشار الوفيات والأمراض كما أن الجزائريين أخذوا صورة سيئة عن فرنسا .كما تطرق للظروف التي أوجبت تشكيل اللجنة الأولى وما قامت به. كذلك تطرق إلى اللجنة الثانية والخطوات التي قامت بها حيث اطلعت على الوثائق التي كانت بحوزة اللجنة الأولى ثم الاستماع إلى محاضر المداولات للجنة الأولى ثم الاستماع إلى الفرنسيين والجزائريين المتواجدين بباريس .بعد هذا تداولت حول المواضيع التي جاءت بها التعليمات وأن نتيجة هذه المداولات كانت في جزئين

[1]- وليام شالر. المصدر السابق .ص 100 .

[2]-la commission d’Afrique .op.cit.p13

[3]-Ibid :P 15

الجزء الأول هو نقاش حول الاستمرار أو الانسحاب والنظام الذي يجب أن يتبع ،أما الجزء الثاني هو النظر في الإدارة المدنية ،العدالة ،المالية [1] .

ملخص الجزء الأول

رأت اللجنة أن التخلي عن احتلال الجزائر هو ضرب للأمة في شرفها وكرامتها والتضحية بمزايا تجارية وسياسية، وكانت الأغلبية 17 صوت مع الاحتفاظ مقابل 2 ضد الإحتفاظ بلجزائر.

كما أقرت مبدأ ثلاثي يتلخص في الاحتفاظ بالمدن محصنة مع محيطها، حتى يتمكن الجيش من حمايتها مع توسيع السيطرة بكل الوسائل، كما تترك حاميات في المدن المحتلة [2]

بالنسبة للجزائر ذكر التقرير أن عدد سكانها كان 40 ألف ساكن ونقص العدد مع الاحتلال إلى 25 ألف، منهم 4 ألاف مستوطن، رأت الاحتفاظ بها مع حماية الأوربيين ومستلزماتهم وممتلكاتهم، كذلك العمل على السيطرة على ممتلكات الحضر بطريقة التراضي، مع توفير 12 ألف جندي وفتح خط نحو البليدة للسيطرة على المنطقة واستمالة القبائل، ومن الأحسن عدم استعمال القوة ونفقة في حدود 15.3 مليون ف.

بالنسبة إلى عنابة أوصت باتخاذها كمركز تجاري وزراعي وجعلها نقطة انطلاق نحو الداخل، وقدرت نفقاتها بـ 4.5 مليون ف و4 ألاف جندي[3].

بجاية التقريرأقرحاجتها الى 2000 جندي و 3 ملايين ف كما حثت على التفاوض مع طرف جزائري لإدارتها لصالح فرنسا.

بالنسبة لوهران فقد رأت اللجنة ضرورة الاحتفاظ بها الى جانب تصخير 3 ألاف جندي اضافة الى مبلغ 3.4مليون ف .

مستغانم قالت أن العهد العثماني كان يكتفي بـ 200 جندي وكانت مع إخلائها وان أمكن وضعها تحت إدارة سلطة جزائرية تخدم فرنسا[4].

1-lacommission dafrique .op.cit.p 6

2-Ibid :P 15

3-Ibid :P36

4-Ibid :P40

أما أرزيو قالت أن المصلحة التجارية مع تأمينها بتسخير سفينة حربية لها لحماية الحركة التجارية [1].

الجزء الثاني

تنظيم الحكومة تم الاعتماد فيه على التشريعات التي كانت سنة 1825 و1827 وقانون 24 أفريل 1833 في مادته 64 التي تخول للملك حق التشريع بمراسيم، وبذلك تكون السلطة التشريعية في الجزائر من اختصاص الملك ،أما السلطة المدنية يتولاها الحاكم العام الذي يعينه الملك سواء من العسكريين والمدنين. مهمته تتمثل في توسيع سلطة الاحتلال على الجزائريين، مع توسيع العلاقات التجارية والزراعية والصناعية و إيجاد السلم واعتبار الحرب وسيلة وليست غاية .إضافة إلى ذلك يكون مع الحاكم العام مجلس يتشكل من كبار الموظفين، وفي بعض الحالات يكون رأي المجلس إجباري ،كما يكون القائد العام للجيش و مدير الإدارة. أما الملحقون الإداريون في المدن فهم تحت سلطة الحاكم العام يتواصلون معه عن طريق مفوضه، كذلك يكون مدير المالية يعمل بصفة ممركزة يراقب النفقات والمداخيل ويحضر الميزانية التي تناقش في المجلس، تكون السلطة العسكرية منفصلة عن السلطة المدنية ، كما يمكن للحاكم العام أن يخول لقائد الجيش بعض من صلاحياته .أما قادة المناطق يتواصلون بالحاكم العام مباشرة . سلطة الحاكم العام يتم تعديلها من طرف الملك، أما في حالة الطوارئ فله السلطة المطلقة.

التواصل بينه وبين باريس يكون عن طريق مدير المناطق المحتلة الذي يعمل إلى جانب رئيس المجلس[2].

أما العلاقة مع الجزائريين تكون عن طريق الأغا الذي هو شخصية جزائرية كما يمكن أن يكون فرنسيا. وكذلك يتم الاعتماد على بعض القبائل ومن يتم تجنيدهم سواء الزواف أو الأتراك أو من القبائل. كما يخصص 1 مليون ف لاستمالة القبائل وتخصيص 26.147 مليون ف لسنة 1834 و27 مليون ف لسنة 1835 [3].

---

[1]-la commission d'Afrique .op.cit.p42

[2]-Ibid :P50

[3]-Ibid :P55

وقد تلخص هذا التقرير في النقاط التالية:

1- رأت أنه من شرف فرنسا ومصلحتها الاحتفاظ بالجزائر .

2- الاحتفاظ بحقوق فرنسا وسيادتها على كامل الجزائر وتحديد الاحتلال في الوقت الراهن على كل من الجزائر وهران عنابة بجاية وما حول الجزائر وعنابة.

3- بالنسبة للجزائر تكون حمايتها بخط من المراكز العسكرية تكون من الأطلس البليدي حتى القليعة ومن الجهة الأخرى لكاب ماتفو.

4- بالنسبة لعنابة تكون محمية بخط دفاعي يمتد من بحيرة فزارة حتى لسيدي دندن ثم إلى المفرق.

5- طبيعة الأعمال المنجزة بدافع التقوية أو التحصينات تكون من أجل حماية المدن والمراكز من هجمات الجزائريين.

6- تحديد عدد الجنود في الجزائر بـ 21 ألف جندي بالنسبة للجزائر 12 ألف عنابة 4 آلاف وهران 3 آلاف بجاية 2 ألفين جندي.

7- الاستعانة بقوات من الأهالي كجنود إضافيين.

8- بالنسبة للتشريع يكون بمراسيم ملكية يتم التداول عليها في المجلس الحكومي.

9- يكون هناك حاكم عام يجمع بين السلطة المدنية والسلطة العسكرية صلاحياته تكون بأوامر ملكية تم التداول عليها في مجلس الحكومة كذلك بالنسبة للتعليمات.

10- أوامر الملك للحاكم العام تتم عن طريق رئيس مجلس الحكومة أما بخصوص موظفي العدالة والمالية الحاكم العام يراسل مباشرة الوزارتين الوصيتين.

11- مقر الحاكم العام يكون في الجزائر والقيادات المتواجدة في عنابة ووهران والمناطق الأخرى تكون تحت إمرته ومراسلاتها تكون معه .

12- الإدارة المدنية تمارس تحت سلطة الحاكم العام من خلال الفروع الإدارية في الجزائر وعنابة، وهران، بجاية والمرسلات تكون معه .

13- التنظيمات المعتمدة في فرنسا في تركيبة وتوزيع السلطة المدنية والسلطة العسكرية يجب أن تكون مرجع للاعتماد عليه في الهيكلة في الجزائر.

14- الواجب الأول للحاكم العام هو ضمان سلامة الأشخاص والممتلكات وحرية الأديان وحماية الزراعة والتجارة، ولايستعمل القوة إلا في الحالات الضرورية ولا يتجاوز الخط المحدد للاحتلال إلا بأمر الملك.

15- يعمل الحاكم العام على توسيع مجال السيادة على المناطق بالطرق المختلفة.

16- من الواجب على الحاكم العام أن يكون بجانبه مجلس يتشكل من القائد العام للقوات ومدير الإدارة وأعلى رتبة في سلك القضاء والمقتصد العسكري ومدير المالية.

17- يجب تخصيص اعتمادات للجزائر تشمل جميع النفقات [1].

[1]-la commission d'Afrique .op.cit.p457.

الفصل الرابع

انعكاسات تقارير اللجنة الإفريقية عل الوضع في جزائر مابعد 1834

1- إلحاق الجزائر إداريا
2- الحكام العامون والاحتلال
3- الاستيطان
4- سياسة فرنسا اتجاه الجزائريين
5- سياسة الإبادة

إلحاق الجزائر إداريا

بعد إتمام اللجنة الإفريقية الثانية لعملها والتوصيات التي خرجت بها وعلى رأسها الإحتفاظ بالجزائر، أصبح بمقدور الحكومة أن تتخذ إجراءات فيما يخص الجزائر.

حيث صدر الأمر الذي بدأ معه عهد جديد بالنسبة للجزائر والذي كان بتاريخ 22 جويلية 1834 ليجعل من الجزائر مستعمرة عسكرية تابعة لوزارة الحرب يديرها حاكم عام مدني، وبهذا تم اقرار الحكم العسكري والذي امتد طوال الفترة الممتدة بين 1834 م الى غاية م 1870.هذا الحاكم سوف يكلف بالقيادة العسكرية والإدارة العليا ويمارسها بتفويض من الملك[1].

لقد تم تحديد صلاحيات الحاكم العام في 01 سبتمبر 1834 إذ كلف بالدفاع الداخلي والخارجي والإشراف على القوة العسكرية، و إصدار الكتب السرية والعمل على ضبط العلاقات مع القبائل والبلدان المجاورة، والإشراف على الإدارة، كذلك يتولى ضبط الميزانية وتحديد المشاريع الكبرى،اقتراح التنازلات على الأملاك العمومية والتصرف فيها وإضافة إلى ذلك مراقبة التعليم العمومي واستخدام الصحافة مع مراقبة أعمال الشرطة العليا ،كذلك إصدار القوانين والأوامر والقرارات والبعث بمراسلات رؤوساء المصالح إلى وزير الحربية مرفوقة بملاحظاته، ويحضر للمجلس مشاريع الأوامر التي يتطلبها وضع البلاد،كما يعمل على تنفيذ الأحكام التي هي عبارة عن مشاريع قوانين في الحالات الاستثنائية [2].

مع هذه الصلاحيات نجد الحاكم العام يجمع بين السلطة التنفيذية وحتى التشريعية التي سيصبح الإستثناء هو القاعدة.

احتكاما إلى القانون الصادر في 24 أفريل 1833 والذي ميز بين مجموعتين من المستعمرات الفرنسية، والذي يعتبر الإطار المحدد لطبيعة المستعمرات ،حيث أوجد مجموعتين كل منها لها شخصيتها القانونية.

1- شارل أندري جوليان . المرجع السابق, ص 202.

2- نفسه ص 204.

كانت هناك مجموعة يكون التشريع فيها بمقتضى ثلاثة مصادر وهي القوانين ،الأوامر،مراسيم المجلس الاستعماري.

أما المجموعة الثانية التي يكون التشريع فيها بموجب الأوامر الصادرة عن الملك وكانت الجزائر من هذه المجموعة الأخيرة ،بهذا أصبح الملك هو مصدر التشريع في الجزائر كما خول للحاكم العام البعض من صلاحياته في الظروف الاستثنائية . كان أول حاكـم عام يتم تعينـــه على رأس الجزائر هو دروي دارلون وكان وصوله إلى الجزائر الى جانب كبار الموظفين في أواخر سيبتمبر 1834[1].

أما بالنسبة إلى تحديد المهام كانت مع قرار وزير الحربية في 01 الذي سبتمبر حدد مهام الحاكم العام كونه يخضع إلى سلطته المباشرة . أما وظائف الإشراف الإداري والمدني والنيابة العامة ضبطها الأمر المؤرخ في 22 جويلية الذي أعلن عن إحداثها، أما قرار الحاكم العام في 20 أكتوبر فوزع المهام بين هؤلاء الموظفين وتمثلت فيما يلي :

1- المشرف الإداري الذي يقوم بالإشراف على أقسام الإدارة المدنية ماعدا السلطة على الأملاك العمومية وقد دخل تحت إشرافه مدير المالية سنة 1836.

2- مدير المالية يشرف على الإدارة الإقليمية والبلدية وعملية الاستعمار ،الأشغال العمومية والتعليم العمومي وهو الأمر بالصرف لجميع النفقات العمومية غير العسكرية .

3- المشرفان الإداريان بالنيابة يقيمان بكل من وهران وعنابة وهما تحت وصاية مدير المالية

4 - المحافظان المدنيان يشرفان على المصالح الإدارية في بجاية ومستغانم[2] .

وبهذا تكون الإدارة البلدية لمدينة الجزائر ،وهران،عنابة،تحت إشراف المشرف الإداري المدني والمشرفين الإداريين بالنيابة وهم بدورهم يشرفون على الهيئة البلدية [3].

---

[1]- ولد سنة 1765 دخل الجيش سنة 1782 رقي سنة 1799 جنرالا شارك في معركة واترلو عاد إلى النشاط العسكري بعد 1830 توفي سنة 1844 .عد إلى:

شارل أندري جوليان.المرجع السابق.ص 209 .

الغالي وآخرون .المرجع السابق .ص 317 .

[2]- شارل أندري جوليان المرجع السابق. ص 206

[3]- نفسه ص 206 .

بتاريخ 18 نوفمبر 1834 حددت تركيبة المجلس البلدي الذي تشكل في 01 سبتمبر حيث عدد أعضائه 19 عضو 10 فرنسيين ،06 جزائريين ،03 يهود،نواب رئيس المجلس ثلاثة ،فرنسي، جزائري،يهودي،أما وظيفة الهيئة البلدية هي كل مايتعلق بالحالة المدنية والوظائف المتصلة بالبلدية والشرطة المفوضة لهم.

رئيس بلدية الجزائر يعينه وزير الحربية والحاكم العام يعين رؤوساء البلديات الأخرى إلى جانب المستشارين. مداخيل البلدية كانت من الضرائب المفروضة ،بالنسبة للنفقات تتمثل في رواتب رئيس البلدية والنواب والإشراف على منابع المياه ،تقسيم الصلاحيات كما هو معمول به بفرنسا وفق القانون الصادر في 21 مارس 1831 م.

أما الميزانية يتداول عليها أعضاء المجلس البلدي وتراجع من المجلس الإداري ثم تثبت من الحاكم العام.وفي 22 أفريل 1835 قسم فحص الجزائر الى 09 بلديات ريفية اضيفت له خمسة اخرى في 23 ماي [1] .

القرار الثاني والذي كان في 23 أفريل 1834جعل على رأس كل بلدية ريفية رئيسا فرنسيا ونائبين له احدهما جزائريا، وتتمثل مهامهم في مسك السجلات والشرطة وما يتعلق بالأمور الإدارية، والمجلس يتداول في جميع الأمور المتعلقة بالبلدية.كما أقر الحاكم العام في 29 أفريل 1834 مشاركة الشرطة البلدية إلى جانب قوات الدفاع،أما في 21 ديسمبرتم الغاء وظيفة رئيس مصالح الشرطة وهو منصب كان مع بداية الإحتلال وعوض بمحافظين للشرطة [2].

وبحلول 06 ديسمبر 1834م أقرت عملية الإحصاء في المدن الجزائر،عنابة،وهران، بجاية،مستغانم حتى تتمكن الإدارة من السيطرة وضبط الأمور الأمنية.حيث تلاها قرار الحاكم العام في 05جانفي 1835 أنشأ مجالس في مقاطعة عنابة ووهران تبدي آراءها في المسائل المحلية أو ذات المصلحة العامة أو مايتعلق بالإدارة، تتشكل من قائد الجيش ونائب

---

[1]- البلديات هي: الرايس حميدو(بوانت بيسكاد)،بوزريعة،دالي ابراهيم،مصطفى،الأبيار،بئر مراد رايس،بئر خادم،القادوس،القبة،حسين داي،بئر توتة،حجوط،الدويرة،مزفران،للمزيد من المعلومات أنظر:

شارل أندري جوليان. المرجع السابق.ص 208 .

[2]- نفسه ص 208 .

المقتصد المدني والعسكري وممثل الجهة القضائية وممثل الدومين والجمارك الأعلى رتبة.وبنفس التاريخ أصدر قرارا ثانيا ضبط من خلاله شكل الطعن لدى المجلس الإداري والذي يتشكل من القائد العام للجيش وقائد البحرية والنائب العام والمشرف الإداري والمشـرف العسكـري ومدير الماليـة [1].أما المهام المنوطـة به تتمثل في التـداول بشـأن الميزانيــة،الأشغال العمومية ومنح الإمتيازات على الأملاك وحول الضرائب العامة والمحلية والتعريفات الجمركية واقامة الشركات والعلاوات والتحفيزات الواجب منحها للفلاحة ،الصناعة،التعليم العمومي،هذه المداولات التي توجه الى وزير الحربية مرفقة بملاحظة الحاكم العام بالقبول أو الرفض[2].

الحكام العامون والسياسة الاحتلالية

كما جاء في التقرير الذي أعدته اللجنة الإفريقية عملت الحكومة على تعين حاكم عام وكانت النية نحو تعين الدوق دوكاز حاكما عاما إلى جانب ترشيح كلوزيل ودروي دارلون وفي الأخير عين المارشال جيرار الجنرال درووي ديرلون في 27 جويلية 1834 وقد تزامن تواجده في الجزائر بتداول أربع حكومات وستة وزراء حرب ....

وصل إلى الجزائر مع نهاية سبتمبر رفقة المشرف الاداري لوباسسكي ومدير المالة ليون بلوندل .وقد شكل مجلسا خاصا للجزائر الى جانب الحاكم العام مكونا من راباتل قائد عام للجيش ولابروتنيار أميرال للأسطول ولوباسكي المشرف الإداري وليون بلوندل ولورانس مسؤول عن القضاء،وقام الحاكم العام بتعين الجنرال تريزل قائدا عسكريا للمقاطعة الغربية ومركزه وهران ،الجنرال ايزر على عنابة ،العقيد دوفيفي على رأس بجاية [3].

في عهده تمثلت سياسة فرنسا في الاحتلال المحدود، وحتى درووي كان ينظرالى أن العلاقات التجارية كافية للسيطرة على الجزائر،كانت له نية في السيطرة على البليدة إلا أن

---

[1]- أبوالقاسم سعدالله.الحركة الوطنية..ص49

[2]- شارل أندي جوليان المرجع السابق .ص 208

[3]- ....

الحكومة رفضت ذلك ،وقام بحملة ضد حجوط ،كما وقعت في عهده معركة المقطع بالغرب الجزائري التي تسبب فيها تريزيل الذي خلف ديميشال حيث عارض تريزل سياسته ودخل في مواجهة مع الأمير انتهت بفشله وقتل 500 وجرح 200 وأسر 15 [(1)]، اثر هذه الحادثة تم عزله وهو الذي أراد من الامير عبدالقادر الإعتراف بسيادة فرنسا ودفع الجزية سنويا والتخلي عن سيادته لبعض القبائل الا أنه أساء تقدير قوة الأمير عبدالقادر [(2)].

بعد حادثة المقطع تم تعين كلوزيل في 10 أب (....)1835 وهذه هي المرة الثانية التي يتولى فيها حكم الجزائر وقد كان يختلف من حيث التفكير مع سابقه، بحيث أراد ان يتجاوز فكرة الاحتلال المحدود ووضع خطة لاحتلال الجزائر في ثلاثة أشهر،وخطته تتمثل في أسر الأميرواحتلال عاصمته معسكر والسيطرة على تلمسان ،ومنع وصول الأسلحة من مالطا وجبل طارق ،إضافة الى السيطرة على المدية ومليانة ،حيث وجه مجهوده نحو الامير.دخل معسكر عاصمة الامير بعدما أخلاها الامير وكان ذلك في 06 ديسمبر 1835 حيث أشعل فيها النار[3]. ثم توجه إلى تلمسان لنداء من قائد المشور مصطفى بن اسماعيل[(4)] ،التي دخلها 13 يناير 1836 وقد عانت التجاوزات من خلال المعاملة والضرائب المفروضة والسجن الذي مس الأعيان بمن فيهم مصطفى بن إسماعيل، وأرغم من أراد الخروج منها على دفع 2120 فرنك [3]،وقد تركت بها حامية تعدادها 500 جندي .كما عين يوسف مكان دوزر على عنابة ومن ثم بايا على قسنطينة وكان مركزه في عنابة وكان ذلك في مارس 1836 [(5)].

---

[1]- أديب حرب.المرجع السابق.ص 200.

[2]- بعث تريزل برسالة الى الحاكم العام جاء فيها :*لقد أضعت هذه المعركة المهلكة وأضعت آمالا كانت تبدو لي معقولة ...ليس من شك في أنني بالغت في تقدير قوتي ،كما بالغت في عدم تقدير قوة العرب* .عد إلى:

محمد الطيب العلوي .**مظاهر المقاومة الجزائرية** .د ب ط1 .1985 .ص 40 .

[3]- شارل أندري جوليان .المرجع السابق.ص225 .

[4]- ولد سنة 1769 بالعامرية وتوفي سنة 1839 أصله من قبيلة الدوائر كان في العهد التركي يحتل منصب آغا في منطقة وهران ناصب الأمير عبد القادر العداء وبعد انهزامه توجه إلى المشور بتلمسان.تحالف مع بيجو ضد الأمير عبدالقادر أنضر رسالته الى ملك فرنسا بتاريخ جويلية 1836 من خلال جمال قنان. نصوص سياسية.ص 99 .

[5]- يوسف المملوك يهودي الأصل من مواليد جزيرة ألبا عمل مترجما بالجيش الفرنسي ترقى فيه الى أعلى الرتب.أباد مجموعة من القبائل في الشرق الجزائري ،شارك في الإعداد للحملة على قسنطينة عد إلى :

الغالي وآخرون .المرجع السابق .ص 327 .

ونشير أن الخطوات التي قام بها في الغرب لاقت الفشل، حيث رجعت معسكر إلى الأمير وأعيد الباي الذي نصبه على معسكر الى مستغانم ،اما كفينياك بقي محاصرا في تلمسان في المشور،وتداركت الحكومة الفرنسية هذا العجز من خلال الدعم الممثل في شخص بيجو لتولي الجهة الغربية[1] .

من جهة اخرى خرجت المدية من أيدي الفرنسيين لصالح الأمير الذي بدأ يتوسع نفوذه شرقا والقى القبض على الباي الذي نصبوه في أفريل 1836 وهو محمد بن الحسين. كما عمل كلوزيل على اضطهاد ونفي الجزائريين حتى الذي تعاون مع الفرنسيين وعلى رأسهم أحمد بوضربة الذي لنفي الى حانب زوجته نحو جبل طارق ،الحاج حسن بن حمدان خوجة هو وعائلته الذي نفي إلى الإسكندرية،علي بورادة وكيل أوقاف سبل الخيرات الحنفية نفي الى الإسكندرية،الحاج محمد خوجة الوكيل الثاني لسبل الخيرات نفي الى تونس،ولم يكتفي بهؤلاء بل غيرهم كثير وحتى الضغط على حمدان خوجة نفسه في باريس[2] .

أما المحاولة التي ميزت مسار كلوزيل وانعكست عليه سلبا هي المحاولة الفاشلة لاحتلال قسنطينة والتى كانت في 21 نوفمبر 1836 بفيلق قوامه 8700 جندي[3].

اثر هذه الحملة الفاشلة تم تعويض كلوزيل بالجنرال الكونت شارل دوني دو دامرمون[4]. والشيء الذي اتسم به عهده هو إمضاء قائد فيلق وهران بيجو معاهدة التافنة في 30 ماي 1837 [5].

---

[1]- سعد الله ابوالقاسم. الحركة الوطنية.ص64 .

[2]- نفسه ص114.

[3]- خيثر المرجع السابق.ص 216 .

[4]- دامرمون ولد سنة 1783 التحق بالجيش في 1803 شغل في فرقة الخيالة عين مارشال سنة 1821 قتل بقذيفة أثناء حصار قسنطينة سنة 1837 م عد الى الغالي .المرجع السابق ص 317.

[5]- التافنة كانت في 30 ماي 1837 بين الأمير وبيجو صدق عليها لويس فيليب في 15 جوان تحوي 15 مادة أمضاها الأمير بصفته أمير المؤمنين واعترف بالسيادة الفرنسية لكن على جزء محدود وأعطته امتيازات مهمة أولها الإعتراف بسلطته ،معاملة تفضيلية تجاريا،تبادل التمثيل الدبلوماسي ،الوقت لترتيب دولته وجيشه وفرض سيطرته ،لكن بالمقابل أعطت الفرصة لفرنسا للسيطرة على قسنطينة لمزيد من التفاصيل عد إلى: عبد الحميد زوزو .المرجع السابق.ص 85 – 87 .

بعد مناقشة الميزانية بدأ الاهتمام بالجزائر أكثر حيث في عهده أستحدث قسم للجزائر بوزارة الحربية وتم التأكيد على أحقية فرنسا على كامل الإيالة مع تفضيل التغلغل السلمي، والخطوة المهمة هي الحملة على قسنطينة التى أمضت الحكومة على تنفيذها حتى يتفادى دامرمون المسؤولية في حالة الفشل [1].

كانت هذه الحملة في بداية أكتوبر1837 حيث بدأ القصف في 05 أكتوبر وتمكنت من فتح ثغرة للولوج إلى المدينة في 13 أكتوبر بفرقة من الزواف، وقد شارك في هذه الحملة 13000 راجل و7 ألاف فارس واستعانت ب 27 مدفعا وكانت تحت إمرة الحاكم العام ، وكان على رأس المدفعية الجنرال فالي وقد توفي الحاكم العام دامرمون إضافة إلى 100 ضابط وألف جندي، فتولى القيادة بعده الجنرال فالي وتم تعينه حاكم بالنيابة في 25 أكتوبركما تمت ترقيته إلى مارشال في 11 نوفمبر وتم تعينه حاكما عاما بشكل نهائي في 01 ديسمبر، قام بتنصيب قائد عسكري في قسنطينة وبذلك حلت محل عنابة، قام باحتلال سكيكدة في 08 أكتوبر 1838 ،كذلك جيجل في 13 ماي 1838 كما عمل على تغير في بنود معاهدة التافنة من أجل حصر سلطة الأمير عبدالقادر في منطقة برج حمزة التي رفضها هذا الأخير ، كما تم احتلال البليدة في 02 جانفي 1840 وبطلب من الحكومة سير حملة على شرشال في 15 مارس 1840 وفي17 ماي على المدية وفي 05 جوان على مليانة وهي من أهم مراكز الأمير عبدالقادر[2] .

بعد عهد فالي جاء دور بيجو وكان ذلك في 29 ديسمبر 1840، حيث التحق بالجزائر في 22 فبراير 1841 وكانت مهمته تحطيم قوة الأمير[3] .

1- عبدالرحمان الجيلالي .المرجع السابق .ص 151 .

2- خيثر .المرجع السابق .ص 214 .

3- ولد في لمونج سنة 1774 عمل في الزراعة التحق بالجيش 1804 حارب في اسبانيا ترك الجيش سنة 1815 وعاد إلى الخدمة سنة 1830 ،جاء الى الغرب الجزائري في 1836 عقد معاهدة التافنة مع الأمير في 30 ماي 1830 عين حاكما عاما سنة 1841 الى غاية 1847 أصيب بالكوليرا سنة 1849 وتوفي على أثرها لمزيد من المعلومات عد الى : شارل أندري جوليان. المرجع السابق.ص 287 .

كان بيجو مع فكرة الاحتلال الشامل وأسلوب الأرض المحروقة، حيث صخر عدد هائل من الجيش وصل سنة 1846 إلى 108 ألف بنفقة 500 مليون ف وفي عهده عمل على محاصرة الأمير وقطع طرقمواصلاته من خلال بناء مدينة الشلف والتي سميت باسم أحد أفراد الأسرة الملكية أورليان فيل وكانت باقتراح من لاموريسيار في 23 أفريل 1843 وهي تتوسط معسكر ومليانة ،كذلك تم بناء مدينة بلعباس في نفس السنة تتوسط تلمسان ومعسكر ولمراقبة قبيلتي بني جعفر وبني عامر،تم احتلال تاقدامت في 25 ماي 1841التي جعلها الأمير عاصمته سنة 1836 إضافة إلى معسكر في 30ماي ومستغانم في 03 جوان ، اصافة إلى معسكر في 30 ماي ومستغانم في 03 جوان، كذلك تم تخريب سعيدة في 22 أكتوبر 1841 كما كانت حملة على المدية في ماي ثم البرواقية وقصر البخاري وبوغار الذي تم تخريبه كذلك تازة مع 1842 تم احتلال تلمسان في بداية فبراير وتدمير سبدو في 09 منه وهكذا عمل كل من لاموريسيار في معسكر وبيدو في تلمسان واربوفيل في مستغانم على نهب المدن وتفريغ المخازن ومطاردة الموالين للأمير. وتم مهاجمة عاصمته الزمالة في 14 ماي 1843 مع اسر 3000 شخص(1). إلى جانب ذلك تم ضرب الأمير في قاعدته الخلفية المغرب فبمقتضى ماتم الإتفاق عليه مع المغرب من خلال معاهدة طنجة التي كانت في 10 سبتمبر 1844 ولالة مغنية 18 مارس 1845 وبهما تم إضعاف موقف الأمير(2) .

واصل بيجو سياسته التخريبية في الجزائر حتى مغادرته لها في 04 ماي 1847 وحل محله أحد أبناء الملك وهو الدوق أومال الذي عين في 11 سبتمبر 1847 الذي تم في عهده توقيف الجهاد من طرف الأمير عبدالقادر واستقبله لاموريسيار في 23 ديسمبر 1847 م

---

[1]- عبدالرحمان الجيلالي.المرجع السابق .ص 192 .

[2]- معاهدة طنجة كانت في 10 ديسمبر1844 تقضي بطرد الأمير وعدم مد يد المساعدة كام تعتبره خارجا عن القانون وتقر بمطاردته.

أما معاهدة مغنية فكانت في 18 مارس 1845 تقر وتؤكد ماتم الاتفاق عليه في معاهدة طنجة بين المغرب وفرنسا ،إضافة إلى تثبيت الحدود واعتبار الجزائر كما كانت قبل الاحتلال عد الى:

عبدالرحمان الجيلالي. المرجع نفسه .ص 209 .

ثم الدوق أومال وكان التوقف عن الجهاد بمقتضى أن يختار الوجهة التي أرادها لكن فرنسا أخلت بتعهداتها بالنسبة للأمير [1].

الاستيطان

شكل الاستيطان المرحلة الثانية للحملة الفرنسية حيث يخضع للمصالح الفرنسية العليا سواء السياسية أو الاقتصادية ،واعتبر لها قضية دولة وليس قضية أشخاص ،وكان من بين النقاط التي كان على اللجنة النظر فيها، ونجد الممارسة وسياسة الدولة لاتتنافى مع ماجاءت به اللجنة الإفريقية ،ومن هذا عملت على القيام باجراءات تملثت في وضع اليد على الأراضي ،استصلاحها ،بناء المستوطنات،تشجيع الهجرة،تقديم المساعدات والإمتيازات وهذه العملية التي كانت محل نقاش بالنسبة إلى اللجنة. سبقتها محاولات ففي عهد كلوزيل الأول أنشئت أول ضيعة نموذجية غير مسماة مساحتها ألف هكتار على أرض كانت لعائلة حسن باشا بن خيرالدين الذي حكم بين (1544 -1552) ثم (1557 – 1567 [2].أما المحاولة الأولى مع الاستيطان كانت مع سنة 1832 م حيث حل بالجزائر 400 مهاجر ألماني وسويسري كانوا في الأصل متجهين إلى أمريكا وتم تحويلهم إلى الجزائرومنحت لهم 227 هكتار ،ولما جاءت اللجنة الإفريقية وجدت 8 ألاف مستوطن 70 بالمائة يقيمون بالجزائر وضواحيها[3] .

---

[1]- نية الأمير بعد عقده مجلس شورى الذي أنهى المقاومة كان يعتزم الذهاب الى المشرق وكاتب السلطات الفرنسية على شرطه هذا ممثلة في لاموريسير حيث تكون انطلاقته من الغزوات الى عكة أو الإسكندرية ثم تكون الوجهة مكة والمدينة للحج والجوار .حيث أجابه لاموريسير:* قبلت جميع ماأردت أنت لنفسك ولرفقتك بل ولأي موضع أردت الخروج نوصلك اليه*.كما أجابه الحاكم العام دومال :*أن ماتكلم به لاموريسير معكم من الأمان والإئتمان والايصال حيث أردتم جوزناه فطب نفسا ولاترى الى مايسرك.*الا أن فرنسا أخلت بتعهدها للأمير وتم تحويل وجهته الى فرنسا حيث كان الأسر ينتظره هو وصحبه للمزيد من لمعلومات عد الى:

المذكرات .المصدر السابق .ص 189 – 191 .

[2]- عدة بن داهة.**الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962** .ج1 .م و د ب ح و ث 2007 .ص 109 .

[3]- عباد صالح .المرجع السابق.ص 13

اذا تتبعنا النشاط الإستيطاني بعد عمل اللجنة والتي كانت أحد النقاط المدرجة ضمن التعليمات نسجل منح ألف هكتار منحت الى أمير بولوني وسنة 1836 أقيمت أول مستوطنة ببوفاريك وزعت إلى القادمين إليها 563 قطعة مساحة كل منها 3 هكتارات إضافة إلى 173 قطعة في الأحواش المجاورة مساحة الواحدة منها 4 هكتارات .ثم عملت الإدارة على بيع أراضي الدومين سنة 1837 م بسعر 48 فرنـــك للهكتار وبيعت أراضي بالتراضـــي مقدرة 4500 هكتار .سنة 1839 بلغ عدد المستوطنين 25 ألف 90 بالمائة يقيمون بالمدن[1].

مع مجيئ بيجو عمل على توسيع الاستطان وكانت سياسته في أن يقيم المستوطنون في كل مكان توجد فيه المياه الصالحة والاراضي الخصبة دون الاستفسار عن أصحابها حيث اعتمد على الجيش في بناء المستوطنات وأصدر في 12 أفريل 1841 قرار ينص أن كل فرنسي يملك من ألف ومائتين الى 15 ألأف يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض مساحتها من 4 الى 12 هكتار ،سنة 1843 وصل إلى الجزائر 14137 ألف أوربي منهم 12 ألف فرنسي ،وبلغ عدد المستوطنات سنة 1844 الى 28 مستوطنة. سنة 1845 وصل 46 ألف مهاجر عاد منهم 25 ألف تمركزوا في الناحية الغربية بين مستغانم ووهران وسيدي بلعباس ،كذلك في الجهة الشرقية بين عنابة وقالمة وقسنطينة وسكيكدة ،وقد اقيمت 3 مستوطنات وه السانية 1844 ومزغران 1844 وسيدي الشامي سنة 1845 وبهذا نسجل وصول عدد الهاجرين الى 100 ألف مستوط[2] . تباعا لهذه السياسة التي تهدف الى تجريد الجزائريين من أراضيهم تم اصدار مرسومين الأول في 01 نوفبر 1844 والثاني كان في 21 جويلية 1846، الأول يقر بأن القانون الفرنسي أصبح معتمدا في عملية انتقال الأراضي بين الجزائريين والمستوطنين،أما الثاني تباشر السلطة من خلاله اجراءات التحقق من عقود الملكية العقارية الريفية وتحديد مساحتها [3]،كما يجيز للدولة مصادرة الأراضي غير المزروعة والتي لايملك أصحابها وثائق حيازتها.وجراء هذا الإجراء تم الإستيلاء على 168 ألف هكتار في منطقة الجزائر وحدها وقد مست العملية ألفين أسرة في المتيجة .

---

[1]- يحي بوعزيز .المرجع السابق.ص9 .

[2]- عدة بن داهة.المرجع السابق ،ص 50 – 51 .

[3]- عبداللطيف بن أشنهو .**تكون التخلف في الجزائر**.ش و ن ت (د .ت)ص 27 .

كما كان مرسوم في 1845 أجاز عقابا عسكريا يتمثل في مصادرة أراضي كل من شارك أو تعاون مع المقاومة أو حتى غادر أرضه لمدة ثلاثة أشهر بدون اذن من السلطة الاستعمارية .ونلاحظ أن ما بين سنة 1846 و1848 تم انشاء 27 قرية استيطانة جديدة في متيجة 30 قرية في ناحية وهران[1] .

في أعقاب الثورة سنة 1848 وقيام الجمهورية الثانية [2]. رأى الساسة في فرنسا التهجير ضرورة ملحة للتخلص من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية حيث رصدت مبلغ 50 مليون لوزارة الحربية حتى تتمكن من تغطية نفقات الفترة الممتدة من 1848 إلى 1851 الخاصة ببناء المستوطنات والخدمات الملحقة بها وكانت موجهة الى الفرنسيين حتى تتخلص منهم على حساب الجزائر مع تخصيص أراضي من 02 إلى 10 هكتارات مع تمليكهم لكل ماقامت الدولة بانجازه شريطة الالتزام باستراتيجية الدولة .وقد توالت المراسيم والقرارات سواء مأصدره الجنرال لآموريسيار وزير الحربية في 27 سيبتمبر 1848 وغيره وعلى رأسهم القرار المشيخي في 22 أفريل 1863.[3]

وبالعودة الى سنة 1851 وصل عدد المستوطنات 136 مستوطنة 58 منها في المتيجة، 30 في مقاطعة قسنطينة ،48 في مقاطعة وهران. حيث جاء قرار أفريل 1851 يرفع مساحة الامتياز الى 50 هكتار وكانت خطوة نحو تشجيع الاستثمار الرأسمالي وعليه صادقت الجمعية العامة على قانون 1851 الذي يخول للإدارة الحصول على أراضي العرش

---

[1]- عدة بن داهة. المرجع السابق.ص 112 .

[2]- أطاحت بالنظام الملكي وامتدت الجمهورية الثانية الى غاية 1852 تبنت نفس التوجه مع من سبقها بالنسبة للجزائر حيث وضعت خطة بتهجير 200 ألف أوربي نحو الجزائر عد الى :

يحي بوعزيز. **سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1945** .د م ج .2007 .ص 13 .

[3]- كان في 22 أفريل 1863 وهو يتضمن سبعة مواد أهمها تحديد مناطق القبائل وتوزيعها بين الدواوير وتأسيس الملكية الفردية في هذه الدواوير وقد مس هذا الإجراء 6883811 هكتار ومس 373 قبيلة وتم تكوين 667 دوار بهم 212952 جزائريا وبهذا استحوذت فرنساعلى 2520207 هكتار أي 36%.أنظر:

صالح عباد المرجع السابق . ص 228 – 235.

وأراضي القبائل المشتركة بحجة المنفعة العامة أو مصلحة الاستيطان .حيث تدعمت حركة الاستيطان بصدور مرسوم السكة الحديديـــة في 21 أفريل 1857 يربط المدن بالموانـئ ويمتـد من الشـرق قسنطينة إلى الغرب وهران ويمر بالجزائر[1] . ونلحظ أن الامتيازات وصلت بين سنة 1850 إلى 1860 إلى 181 امتياز قدرت مساحتها 50 ألف هكتار ولم تسلم حتى أراضي الأمير عبدالقادر المقدر مساحتها بـ 110 حتى 115 هكتار في منطقة سيدي قادة (كاشرو) بنواحي معسكر التي أعطيت لأحد أقارب بيليسي[2].

بالنسبة للكيفية التي اتبعتها فرنسا للاستيلاء على الأراضي هي الإجراءات العقابية ويظهر من خلال القرار الذي أصدره الحاكم العام في 01 ديسمبر 1840 والذي نصت مادته الثانية على حجز جميع الأراضي التابعة للجزائريين الذي ثبت تورطهم في أعمال عدائية ضد فرنسا والقبائل الخاضعة لها وممتلكات الذين ساندوا المقاومة بشكل مباشر أو غير مباشر وقد بلغت قسوة هذا الإجراء قمة التعسف سنة 1871 بمنطقة القبائل بعد ثورة المقراني[3].

تذرعت فرنسا للإستيلاء على أملاك الجزائريين بسياسة الحجز والمصادرة من أجل المنفعة العامة وقد نصت على ذلك مواد المرسوم التشريعي الصادر في 01 أكتوبر 1844 وقانون 19 جوان 1851 واشترط تعويض أصحابها وأن تقام عليها المدن والقرى أو توسيع

---

[1]- خط السكة بدأ المشروع بتاريخ 11 جويلية 1860 استفادت منه شركة السكك الحديدية الجزائرية لإنجاز الخطوط الثلاثة الأولى .الجزائر البليدة-سكيكدة قسنطينة- وهران سيق مع وجود فرع للميناء. أما أول خطوة للقطاع كانت انجاز محطة آغا بالعاصمة.وأول خط تم انجازه هو الأول وكان ذلك في 15 أوت 1862 وشرع في الخدمة في 08 سبتمبر 1862 م أنظر: رضا حوحو.**مشروع السكة الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاحتلال 1830 – 1914** .(رسالة ماجستير غير منشورة) .معهد التاريخ .جامعة قسنطينة.2005 .ص 81 .

[2]- عدة بن داهة. المرجع السابق .ص 459 .

[3]- محمد بن أحمد المقراني خدم أبوه الفرنسيين حيث عين باشاغا من طرف فالي في 24 أكتوبر 1838 وهو قريب الحاج محمد بن عبدالسلام المقراني صهر أحمد باي والذي عينه الأمير عبدالقادر خليفة له .خلف محمد أبيه أحمد في 04 أفريل 1853 باشاغا لكن ساءت علاقته مع الفرنسيين وقاد الثورة ضدهم رفقة الشيخ الحداد سنة 1871 واقترنت الثورة بمصادرة الأراضي والتي قدرت بـ 1161130 هكتار وعملية النفي الى كاليدونيا أنظر:

الصديق تاوتي. **المبعدون إلى كالدونيا الجديدة** .د أ .2007 .ص 110 – 127 .

محيطها كذلك بناء التحصينات والمستوطنات العسكرية أو انشاء الأحواض والخزانات المائية ، شق الطرق والمسالك ووضع قنوات الري والصرف أو بناء المطاحن .كان هذا الإجراء من اختصاص وزير الحربية ومع 1858 أضحت من اختصاص الحاكم العام ، بالنسبة للتعويض أنه يمنح للجزائريين الحائزين على سندات الملكية و هي غير قابلة للطعن ،وبهذا لم يتم تعويض الجزائريين رغم احتجاجاتهم [1].

كان حجز ومصادرة أملاك المتغيبين ضمن هذا الإجراء الذي واكب الاحتلال للجزائر أما الإجراء الأخر هو البيع بالمزاد العلني وشرع فيه مع 1863 وبأسعار ثابتة وعن طريق مكتب مفتوح وسجلت في سنة 1863 بيع 2410 هكتار[2] .

يضاف الى ذلك سياسة التمليك عن طريق الامتياز وهو تنازل السلطة المحتلة لصالح الأشخاص أو الشركات مقابل مساهمتهم في أعمال الاستصلاح وإقامة مستوطنات عليها. الإجراء السادس هو البيع بالتراضي وقد ارتبط باكراه الجزائريين على ذلك [3].

سياسة فرنسا اتجاه الجزائريين

عملت فرنسا بعد سنة 1834 وبعدما تم الحاق الجزائر بفرنسا وفق مرسوم جويلية 1834 على عدة مستويات ،عملت على ايجاد موالين لها من بين القبائل والشخصيات لتنفيذ سياستها ،كما عملت على ابعاد المعارضين ونفيهم الى المشرق أو الجزر وقد أشرنا الى ذلك في سياسة الحكام العامون ،كما عملت على محاربة أصحاب المقاومات ومن جهة ثانية عملت على عقاب الجزائرين عقابا جماعيا .

بالنسبة لسياستها الأولى يظهر من خلال الإتفاق الذي أبرمته مع قبيلة الدواير والزمالة من أجل تقويض سلطة الأمير عبدالقادر في الغرب الجزائري، وضرب الجزائريين ببعضهم البعض، وقد كان هذا الاتفاق في 16 جوان 1835 في معسكر الكرمة وهي منطقة بالقرب

---

[1]- لقد لخص ألكسي دو طوكفيل سياسة المصادرة بقوله :*يسير نزع الملكية في الجزائر بسرعة متوحشة ...يصرح الحاكم العام بالمنفعة العمومية لتستولي الإدارة في24 ساعة على البناية بلا تعويض مسبق* .عد الى:

ألكسي دو طوكفيل.المصدر السابق .ص 89 .

[2]- عدة بن داهة .المرجع السابق .ص 452.

[3]- نفسه ص 460.

من وهران حوالي 13 كم، بين الجنرال تريزل وبين رؤساء القبيلتين وهو عبارة عن 12 مادة أو شرط تعترف من خلاله القبيلتان بالسلطة الفرنسية وحمايتها مع دفع الضريبة الى الفرنسيين ،كما تشارك القبيلتان في حملات الفرنسيين في المنطقة ،كما اشترطت اقامة رؤساء القبيلتين في وهران[1] .

في الشرق الجزائر ي تمت الإستعانة بحمودة بن محمد الفقون نظرا لمكانة أسرتـــه والموقف الذي وقفه أبوه لما أوقف المقاومة نظرا لإستحالتها، وتخلت عنه السلطــة الفرنسية حيث عين نيقري حاكم قسنطينة في مارس 1841 عمار بالقشي خلفا لحمودة ، كما تم تعيين ابن عيسى ، ابن الحملاوي 1838، تعيين الشيخ المقراني ، تعيين ابن قانة ، كما عملت الى استمالـة شيوخ الطرق الصوفية والقبائل والأسر نظرا لسلطتهم في أوساط القبائل، وتمثلت في هديـة البرنوس وقد كلفت حمودة بن الفقون بذلك[2] . وكان على رأس هؤلاء فرحات بن سعيد الذي أعطي له ثلاثة برانيس عادية وواحد من الكشمير ،كما تم عقد معاهدة مع سعد وليدورابح في منطقة بجاية في 19 أفريل 1835 وعقد معاهدة مع بني ميزاب في سنة 1853 [3] ونجد كثيرا من الشخصيات الجزائرية مالت للصف الفرنسي بحكم المصالح وكانوا يتراسلون مع الإدارة الإحتلالية ويظهر ذلك من خلال المراسلات منهم أحمد بن سالم شيخ الأغواط الى القائد العام يخاطبه فيها طالبا توليته ومتخذا موقفا معاديا من الامير قائلا: *وأمر الحاج عبدالقادر لانحب ولانحب من يحب ونفتيه (هكذا) من الوطن الذي بنواحنا*.وكذلك محمد المزاري يبعث برسالة إلى فالي في 27 نوفمبر يخبره بتحركات الأمير عبدالقادر.والمزاري هو من عائلة مصطفى بن اسماعيل [4].

---

[1]- جمال قنان. نصوص. ص 96

[2]- أحميدة عميراوي . السياسة الادارية . ص 90 .

[3]- نفسه ص 90 .

[4]- جمال قنان .نصوص سياسية .ص 92

سياسة الإبادة

هي سمة اتبعها جميع القادة الفرنسيين الذين تعاقبوا على الجزائر لأنهم يمثلون فرنسا والحكومة. بل كانت هذه السياسة توجه حكومي فيكفي أن الملك هو من يعينهم وعلى رأسهم بيجو، فحكومة لويس فليب تتحمل كل المسؤولية في ذلك التخريب المعتمد لأنها متأكدة أن بيجو يبالغ في أعمال النهب والسلب والتقتيل ...حيث خطب في البرلمان في 14 ماي 1840 محتجا أن الإجراءات التي أتخذت مصورة على إحراق الديار واقترح شن حرب لاهوادة فيها باستعمال قوات عظيمة [1] ،وكانت تسعى فرنسا من وراء هذه السياسة إلى دفع القبائل للتخلي عن الأمير والمقاومة وقطع الطريق على المقاومة التي تجد في القبائل خزانا بشريا وتموينيا. ونستطيع أن نعطي لمحة عن ذلك من خلال الوقائع التي لم تستثني أي منطقة خاصة في عهد بيجو الذي جمع بين التقتيل والتغريم ومصادرة الأرزاق بل حتى بيع النساء كالبهائم ،ففي عهد فالي خرب جميع دوائر حجوط وكان ذلك في 12و13 مارس 1840 ،نفس المصير لمنطقة البليدة حيث تعرضت قبائل زواوة،بني صالح،موزاية،وقبائل بني مناد شرشال في 28 و29 أوت 1840 ، كما تم حرق مليانة والمدية ،نفس السياسة انتهجها لاموريسيار في الغرب الجزائري بنفس التاريخ مع قبائل بني عامر،الغرابة،بني يعقوب،أولاد خلفة، وتعرض بنو صالح للإبادة في عنابة سنة 1841 .كذلك تم تخريب بوغار، تازة، معسكر، تاقدمت في ماي 1841 ،والقيطنة وسعيدة في سبتمبر 1841. صرح سانت أرنو: *أنه لن يبرح وهران حتى يخرب فيها جميع المدن* [2] ، وهو الذي أباد 500 من قبيلة بني معدون في تنس سنة 1845 ،كما بعث بيجو إلى بيلسي قي 11 جوان 1845 لما كان يحاصر منطقة الظهرة قائلا شدد في تدخينهم حتى يموتوا كالذئاب [3].ووصل بهم الحد الى بيع أذان الجزائريين بـ 10 فرنك للزوج وكانت تجلب محملة في براميل [4].

---

[1]- أندري برنيان أندري نوشي ا يف لاكوست . **الجزائر بين الماضي والحاضر**. ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور د م ج .الجزائر 1984 ص 281.

[2]- نفسه ص 282 .

[3]- نفسه ص 284.

[4]- نفسه ص 284.

وعمل عل قهر أولاد عبدي بالأوراس حتى استسلامهم سنة 1845 وأولاد نايل سنة 1847 وعاقب أولاد يونس بالظهرة بجرم إيواء بومعزة . وعمل بيجو على اغتصاب الأرزاق من قبائل المويعدات في أفريل 1845 فأخذ 500 من الغنم و 350 من البقر و50 من الإبل وفي ماي بالونشريس اغتصب 3000 رأس من الغنم مع سبي النساء، كذلك فعل بحميان سنة 1846 أخذ منها 33000 من الغنم و 500 من الجمل ،وأخذ سنة 1847 من النمامشة 20 ألف من الغنم و 800 من البقر و 500 من الجمل .نظرا لهذه السياسة كانت ميزانية الجزائر تتضمن إلى سنة 1882 فصلا خاصا بالغنائم(1).

كما كان يتم تغريم القبائل ،وهذا مافعل مع قبيلة بلزمة التي أرغمت على دفع 58 ألف فرنك في مدة عشرة أيام وكان ذلك سنة 1844،وقبيلة بني شقران نواحي معسكر أرغمت على دفع120 ألف ،سنة 1846 أولاد عبدي بدفع 20 ألف ف،كما دفع أولاد حرار في الشط الشرقي من 200 الى 300 فرنك وهي متوسط أجرة يوم لمدة سنتين ،دفعت قبائل حموشة في القبائل الصغرى 20 ألف ف ،ودفع أولاد يحي في تبسة 30 ألف في ثلاثة أيام ،ودفع أولاد جلال 50 ألف ف بعد محاولة بومعزة دخول أراضيهم (2).

ونستشهد بما كتب الفرنسيون أنفسهم حيث كتب مونتنياك في رسائل جندي :*مانفعل بالنساء اللواتي نسبيها نمسك بعضهن كرهائن ونستبدل الأخريات بالخيل ،ونبيع ماتبقى منهن في سوق المزايدة مثل الدواب ...وأقطع الرؤوس لطرد الخواطر المحزنة التي تراودني ...نقتل ونذبح ويختلط صراخ القتلى والمروعين بأصوات البهائم* (3) .

[1]- أندري برنيان .المرجع السابق . ص 285

[2]- نفسه ص 288.

[3]- نفسه ص 285

الخاتمـــــــــــــــــــة

الخاتمة

تعتبر اللجنة الإفريقية محطة هامة في تاريخ الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فبصماتها رافقت الحركة الاستعمارية حتى استعادة الاستقلال ،والمتتبع لعملها المنجز سواء في الجزائرمن طرف اللجنة الأولى أو من خلال اللجنة الثانية التي أتمت عمل اللجنة الأولى ،يلحظ أنها ألمت بكل كبيرة وصغيرة وعملت على سد كل ثغرة تشخيصا وتقيما وتقويما،وبناء تصور لمستقبل الاستعمار في الجزائروتثبيت دعائمه .

فقد خاضت في مجموعة من الأمور سواء المسائل الكبرى وحتى أدق التفاصيل . منها مستقبل الاحتلال في الجزائر والإدارة ،الإستيطان والعدالة والمالية والجمارك والأشغال العمومية . فقد خصت كل مجال بالدراسة من خلال مأأنجز، أو ما اعترى هذا الإنجاز من عيوب وما يتوجب انجازه وما يتوجب للحفاظ عليه وتثمينه .

كما عملت على اخذ نظرة عن إحساس وتصور الجزائريين، متبعة في ذلك مقولة افهم عدوك حتى تتمكن منه،كان هذا منهجها من خلال اللقاءات التي كانت مع الشخصيات الجزائرية باختلاف توجهاتها،وهم حمدان بن عثمان خوجة،أحمد بوضربة ،بن أمين السكة،بن الكبابطي .

كان العمل النمجز من طرف الحكومة في عهد شارل العاشر مرورا بلويس فليب والتي غزت الجزائر ومكنت جزئيا للاستعمار الفرنسي لم تقم إلا بالخطوة الأولى. فجاءت اللجنة الافريفية التي أرست قواعد الاستعمار.فلولا العمل المنجز من طرفها لبقي الاستعمار مجرد عنوان ولم يترجم إلى أرض الواقع .

من جهة أخرى لم نسجل للجنة أي يد بيضاء على الجزائريين ،فلا هي أنصفتهم ولاردت عليهم المظالم ولاحقنت دمائهم ولا أعادت الاحترام لديانتهم .

بهذا يتبين لنا أن تشكيل اللجنة الإفريقية لم يكن المقصد منه الجزائريين ،وحتى النقاط التي تناولت القضايا الجزائرية وما أقلها، فقد كانت لتحسين صورة فرنسا وتهدئة الأوضاع ،والتمكين للمصالح الفرنسية واستدراج الجزائريين خدمة للمشروع الاحتلالي.

في الأخير على المتصفح لهذه المذكرة أن يعي أن الغزو الفرنسي للجزائر 1830 ماهو إلا خطوة نحو الاستعمار ،كما أن الجلاء العسكري من جهة ثانية لايعني السيادة ،فإذا كانت السيادة أو استرجاع السيادة كل لايتجزء، فكذلك الاستعمار فالغزو منه ليس الا الجزء وتكملته هي السيطرة على الأرض والإنسان روحا وجسدا ،فكذا كان عمل اللجنة الإفريقية حيث جسدت المشروع الإحتلالي المتكامل ليترجم على أرض الواقع ،وهذا ماكان ينقص الغزو ،لأن العسكري والإداري كل يبقى عاجزا إن لم يكن هناك المنظر سواء كان العمل المراد تحقيقه أخلاقيا أو يتنافى مع الأخلاق كما كان عمل اللجنة .

وحسب رأي مهما كانت قناعة أعضاء اللجنة فإنها شاركت في الجريمة ضد الشعب الجزائري على طوال الحقبة الاستعمارية والمخلفات التي أعقبت تلك الفترة.

وأخيرا أرجو أن يكون هذا العمل إضافة إلى الرصيد التاريخي المتوفر في المكتبة الجزائرية ،كما أرجو أن يرفع اللثام على نقطة تكاد تكون مهملة بسبب إغفالها من طرف الكثير في من خاض في الكتابات التاريخية، أو لم يتسنى لهم ذلك فانعكست على القارئ حيث جهلها.

كما أصبو أن تحقق هذه المذكرة مأريد منها أن تحققه في بدايتها، خدمة للتاريخ الوطني من خلال رؤية جزائرية، مع قناعتي أن أي عمل مهما بلغ من درجة التفاني ففي النهاية يعتريه النقص ويحتاج إلى لمسة إضافية لإتمامه ونرجو أن يكون قاعدة متينة يعتمد عليها من يريد تقديم الإضافة في هذا الباب .

TABLEAU DES ROUTES NATIONALES

Désignation des routes avec leurs annexes et embranchements	A l'état d'entretien	Longueurs en lacune ou en construction	Totales
	km.	km.	km.
R.N. 1. d'Alger à Laghouat y compris annexes d'Alger, annexe des 4 Chemins, annexe de Chréa, annexe d'Oued-Kerma à Maison-Carrée	497,686	6,621	504,307
R.N. 2. de Mers-El-Kébir à Tlemcen y compris l'annexe d'Oran-ceinture	149,825		149,825
R.N. 3. de Stora à Biskra y compris l'annexe du Bardo à Constantine	332,230		332,230
R.N. 4. d'Alger à Oran y compris annexe Boufarik à Mouzaïaville, l'annexe d'El-Affroun à Affreville, l'annexe d'Adélia à Miliana, l'annexe d'Hillil à Saint-Denis-du-Sig, et les annexes d'accès à Miliana, Affreville, Mostaganem, Arzew et Oran	536,128	19,781	555,909
R.N. 5. d'Alger à Constantine y compris l'annexe de la Route Moutonnière, l'annexe de Maison-Carrée, l'annexe de Maison-Blanche, l'annexe de Constantine	449,207	—	449,207
R.N. 6. d'Oran à Géryville y compris l'annexe de Bou-Reched au Kreider	261,142	146,694	407,836
R.N. 7. de Relizane au Maroc y compris l'embranchement Marnia-Port-Say (63 km. 197) et l'annexe Nemours-Martimprey (26 km. 636)	399,997	—	399,997
R.N. 8. de Maison-Carrée à Bou-Saada	237,340	—	237,340
R.N. 9. de Bougie à Sétif	111,757	—	111,757
R.N. 10. de Constantine à la frontière tunisienne par Aïn-Beïda et Tébessa	214,877		214,877
R.N. 11. d'Alger à Mostaganem par le littoral y compris l'annexe Desaix à Bourkika, l'annexe du phare de Tenès et les annexes des ports et débarcadères	377,695	—	377,695
R.N. 12. d'Alger à la frontière tunisienne	604,724		604,724
R.N. 13. d'Arzew à El-Aricha	237,383		237,383
R.N. 14. d'Affreville à Mascara par Tiaret	325,835		325,835
R.N. 15. de Tizi-Ouzou à Beni-Mançour	95,175		95,175
R.N. 16. de Souk-Ahras à Tébessa	133,700		133,700
R.N. 17. de Mostaganem à Mascara	62,150	20,450	82,600
R.N. 18. d'Affreville à Bouira	169,420	—	169,420
R.N. 19. de Tenès à Vialar y compris embranchement gare Orléansville	166,710	—	166,710
R.N. 20. de Bône à Constantine y compris l'annexe Guelma-Duvivier	198,286	—	198,286
R.N. 21. de Bône à Ghardimaou	146,053	—	146,053
R.N. 22. de Beni-Saf à El-Arricha par Tlemcen	151,881	—	151,881
R.N. 23. de Relizane à Laghouat par Tiaret et Aflou	234,850	87,000	321,850
R.N. 24. d'Alger à Bougie par le littoral y compris les annexes du Retour de la Chasse, du Figuier, de Courbet à Félix-Faure	179,885	70,429	250,314
R.N. 25. d'Aomar à Dellys	74,300	—	74,300
R.N. 26. d'El-Kseur à Maillot	66,769		66,769
R.N. 27. de Constantine à El-Milia	87,800	—	87,800
R.N. 28. de Sétif à Biskra par Barika et Mac-Mahon	167,600		167,600
R.N. 29. de Blida à Palestro	93,766		93,766
R.N. 30. de Dra-El-Mizan à Maillot y compris l'embranchement sur Tizi-Ouzou	99,300	16,185	115,185
R.N. 31. de Batna à Biskra par Arris	103,000	62,000	165,000
R.N. 32. de Souk-Ahras à Sidi-Youssef (Tunisie)	20,500	37,500	58,000
R.N. 33. Route touristique du Djurdjura	61,700	—	61,700
R.N. 34. Route touristique de l'Akfadou	38,400	—	38,100
R.N. 35. d'Aïn-Témouchent à Marnia	—	90,000	90,000
R.N. (*sans n°*). Route touristique du Babor	5,000	18,000	23,000
	7.092,071	574,660	7.666,731

الملحق رقم 13 :جدول الطرقات للحقبة الاستعمارية.

(5)

ORDONNANCE DU ROI

Portant nomination des Membres de la Commission d'Afrique.

LOUIS-PHILIPPE, Roi des Français, à tous présents et à venir, salut.

Considérant que la Commission spéciale que nous avions chargée de recueillir dans les provinces d'Alger tous les faits propres à éclairer notre gouvernement, tant sur l'état actuel du pays, que sur les mesures à prendre pour son avenir, a terminé sa mission, et que par conséquent il y a lieu d'instituer la nouvelle Commission que nous nous sommes réservé de former à son retour;

Sur le rapport de notre président du conseil, ministre secrétaire d'état de la guerre,

Nous avons ordonné et ordonnons ce qui suit :

Article premier.

Sont nommés membres de la Commission chargée de réunir et de discuter tous les faits et documents relatifs à la régence d'Alger,

MM. le duc Decazes, pair de France, président;

Le lieutenant-général comte Guilleminot, pair de France;

Le lieutenant-général comte Bonet, pair de France, membre de la première Commission;

Le comte d'Haubersart, pair de France, membre de la première Commission;

Le baron Mounier, pair de France;

De la Pinsonnière, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission,

Laurence, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Piscatory, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

Reynard, membre de la Chambre des Députés et de la première Commission;

(6)

Duchâtel, membre de la Chambre des Députés, conseiller d'état;

Dumon, membre de la Chambre des Députés, conseiller d'état;

Passy, membre de la Chambre des Députés;

Le comte de Sade, membre de la Chambre des Députés;

Baude, membre de la Chambre des Députés;

Le lieutenant-général Bernard;

Le vice-amiral Ducampe de Rosamel, préfet maritime à Toulon;

Le maréchal de camp Monfort, membre de la première Commission;

Le baron Volland, intendant militaire;

Duval d'Ailly, capitaine de vaisseau, membre de la première commission.

Art. 2.

Nos ministres sont chargés, chacun en ce qui le concerne, de l'exécution de la présente ordonnance.

Paris, le 12 Décembre 1833.

Signé LOUIS-PHILIPPE.

Par le Roi : *le Président du Conseil, Ministre Secrétaire d'état au département de la guerre,*

Mal Duc de Dalmatie.

cet agent, une surveillance efficace et qui mit fin aux abus dont elle est soupçonnée, ont déterminé cette Commission à proposer cet expédient qui, dans son opinion, aurait aussi l'avantage de procurer à l'administration quelques présomptions sur l'importance des recettes du Beit-el-Mal, et lui laisserait le temps d'attendre les circonstances et les informations nouvelles qui pourront l'éclairer sur la mesure définitive à prendre.

La Commission ne croit pas que l'abonnement proposé eût aucun des résultats indiqués.

L'importance des recettes du Beit-el-Mal étant ignorée de l'administration française, le prix de l'abonnement resterait probablement très-inférieur aux produits réels; d'un autre côté, le Beit-el-Mal, s'il était fermier, n'aurait point de compte à rendre, de sorte qu'aucun renseignement nouveau ne pourrait être obtenu sur la quotité de ces produits.

Ces considérations portent à penser qu'une régie intéressée est, quant à présent, le meilleur système à suivre. Ce mode soumettra le Beit-el-Mal à des écritures et à une forme de comptabilité qui, à l'aide d'autres informations locales, procureront à l'administration française quelques moyens de contrôle et de surveillance, et concourront à fixer son opinion sur la véritable importance de cette partie des deniers publics.

L'opinion de la Commission, à cet égard, est développée dans les propositions suivantes :

1° L'institution du Beit-el-Mal est, quant à présent, maintenue;

2° Le Beit-el-Mal est nommé par le gouverneur;

3° Toutes ses recettes et dépenses seront inscrites par lui, jour par jour, sur un registre paraphé par l'agent en chef des domaines.

Le mode de ses écritures et de sa comptabilité, l'époque du versement de ses recettes au trésor, seront réglés par l'administration française;

4° A mesure que des immeubles seront dévolus en tout ou en partie au fisc dans les successions musulmanes, le Beit-el-Mal en rendra compte à l'agent en chef des domaines;

5° La vente des droits du fisc dans ces immeubles aura lieu, par adjudication publique, en présence d'un agent des domaines. Toutefois, le Beit-el-Mal pourra être autorisé à consentir la vente à l'amiable de ces droits en faveur des co-héritiers du propriétaire décédé, aux

prix et conditions préalablement approuvés par le gouverneur de l'avis du conseil de régence;

6° Le traitement du Beit-el-Mal consistera dans l'attribution qui lui sera faite d'une partie des produits nets de sa gestion.

Le duc Decazes, *Président.*

Le comte d'Haubersart, *Rapporteur.*

satisfaire aux justes plaintes des indigènes, par l'intérêt politique qu'a le Gouvernement à réparer les actes de violence commis envers eux.

Aussi longtemps d'ailleurs que la désignation des maisons domaniales dont l'affectation aux divers services publics sera reconnue nécessaire, n'aura pas été faite, le Gouvernement ne pourra procéder à l'aliénation de ses propriétés urbaines dont la Commission cependant a signalé l'urgence, sans risquer de faire sortir des mains de l'État une partie de celles qui pourront être utilement appliquées à ces services.

Le gouvernement appréciera sans doute la gravité de ces diverses considérations.

La Commission résume ainsi les opinions qu'elle vient d'émettre :

ART. 1er.

Il sera procédé à la vente la plus prompte, par adjudication publique, de toutes les maisons et propriétés urbaines domaniales qui ne seront pas reconnues nécessaires pour les services publics.

ART. 2.

L'aliénation des biens ruraux, quand le moment d'en disposer utilement sera venu, s'opérera également par voie d'adjudication publique.

Lorsque cependant, d'après les circonstances, le Gouverneur croira le mode de concession préférable, il pourra, sur un avis spécial du Conseil supérieur pour chaque concession, autoriser l'aliénation suivant ce mode, aux clauses et conditions qui seront délibérées par ce conseil.

ART. 3.

Le Gouverneur pourra également, de l'avis du même Conseil, déterminer les cas où le prix soit de l'adjudication publique, soit de la concession des propriétés domaniales tant urbaines que rurales, sera stipulé payable, en tout ou en partie, moyennant une rente remboursable aux taux et conditions qui seront réglés par le cahier des charges ou le contrat.

ART. 4.

Aucune propriété privée ne pourra être occupée pour services publics, qu'à défaut de propriété domaniale.

En conséquence, les besoins réels de ces services, notamment en ce qui touche les logements des fonctionnaires et officiers civils et militaires, seront reconnus et constatés, ainsi que les moyens d'y pourvoir par l'affectation des propriétés domaniales.

Les propriétés privées actuellement occupées pour ces services et qui seront reconnues ne leur être pas nécessaires, seront immédiatement remises à la disposition des propriétaires.

LE DUC DECAZES, *Président.*

LE COMTE D'HAUBERSART, *Rapporteur.*

(7)

maniale dont on a parlé déjà. Le Gouvernement, tuteur né de ces établissemens, a le droit et le devoir de les préserver de la spoliation.

Elle concourra, enfin, comme élément essentiel, à la formation du plan cadastral du territoire, indiqué ailleurs comme base et condition première de la contribution foncière à asseoir dans le pays, et tel est le but que l'arrêté du 8 octobre 1832 avait exprimé l'intention d'atteindre.

Mais pour que les mesures à adopter ne restent pas inefficaces, le passé avertit de la nécessité de coordonner les instrumens d'exécution à l'importance et aux difficultés du travail.

En résumé, l'opinion de la Commission est :

En ce qui touche la recherche de la propriété domaniale :

1°. De créer dans chacune des villes occupées de la régence, une Commission composée de manière à garantir les intérêts légitimes, et près de laquelle son agent du domaine faisant fonctions de commissaire du Gouvernement, sera placé à l'effet de procéder à la vérification, soit des titres de propriété, soit des droits résultant de la possession de tous les détenteurs des immeubles situés tant à l'intérieur qu'au dehors des villes;

2°. D'attacher à ces Commissions un nombre suffisant d'agens spéciaux, lesquels seront chargés des travaux préparatoires et des reconnaissances locales; recevront et examineront en premier ordre les titres ou la possession qui en tiendra lieu; en feront l'application aux biens, pour être, sur leur rapport, statué par la Commission;

3°. D'attribuer à l'autorité judiciaire le jugement des contestations de propriété auxquelles les décisions de la Commission pourront donner lieu;

4°. De déclarer législativement que les droits résultant de la possession seront prouvés, conformément aux règles du Code Civil; qu'en conséquence la preuve testimoniale avec les effets que la loi musulmane lui attribue, ne sera pas admise dans le jugement de la propriété :

5°. De déclarer vacans et sans maîtres les biens pour lesquels, après publications et délais préalables, aucun propriétaire ne se sera présenté, et de les faire régir à ce titre par l'administration des domaines ;

(8)

6°. Et, après deux ans de possession domaniale écoulés sans réclamation, de vendre ou concéder ces biens suivant les formes établies pour les biens domaniaux, sauf la restitution du prix ou de la rente de concession à celui qui, dans un nouveau délai de cinq ans à compter du jour de la vente, justifiera de ses droits.

En ce qui touche à l'aliénation des biens, la Commission est d'avis :

1°. D'opérer la vente la plus prompte, par voie d'adjudication publique, de toutes les maisons et propriétés urbaines actuellement disponibles;

2°. D'adopter pour les biens ruraux, quand le moment d'en disposer utilement sera venu, le mode de concession, moyennant un taux de rentes et des conditions publiées à l'avance, qui ne laissent rien d'incertain pour ceux que des entreprises de culture pourront amener dans la régence, et en réglant d'ailleurs ces conditions, en vue de favoriser l'accroissement de la population agricole, par la division des terres concédées.

Copie conforme du rapport lu à la Commission.

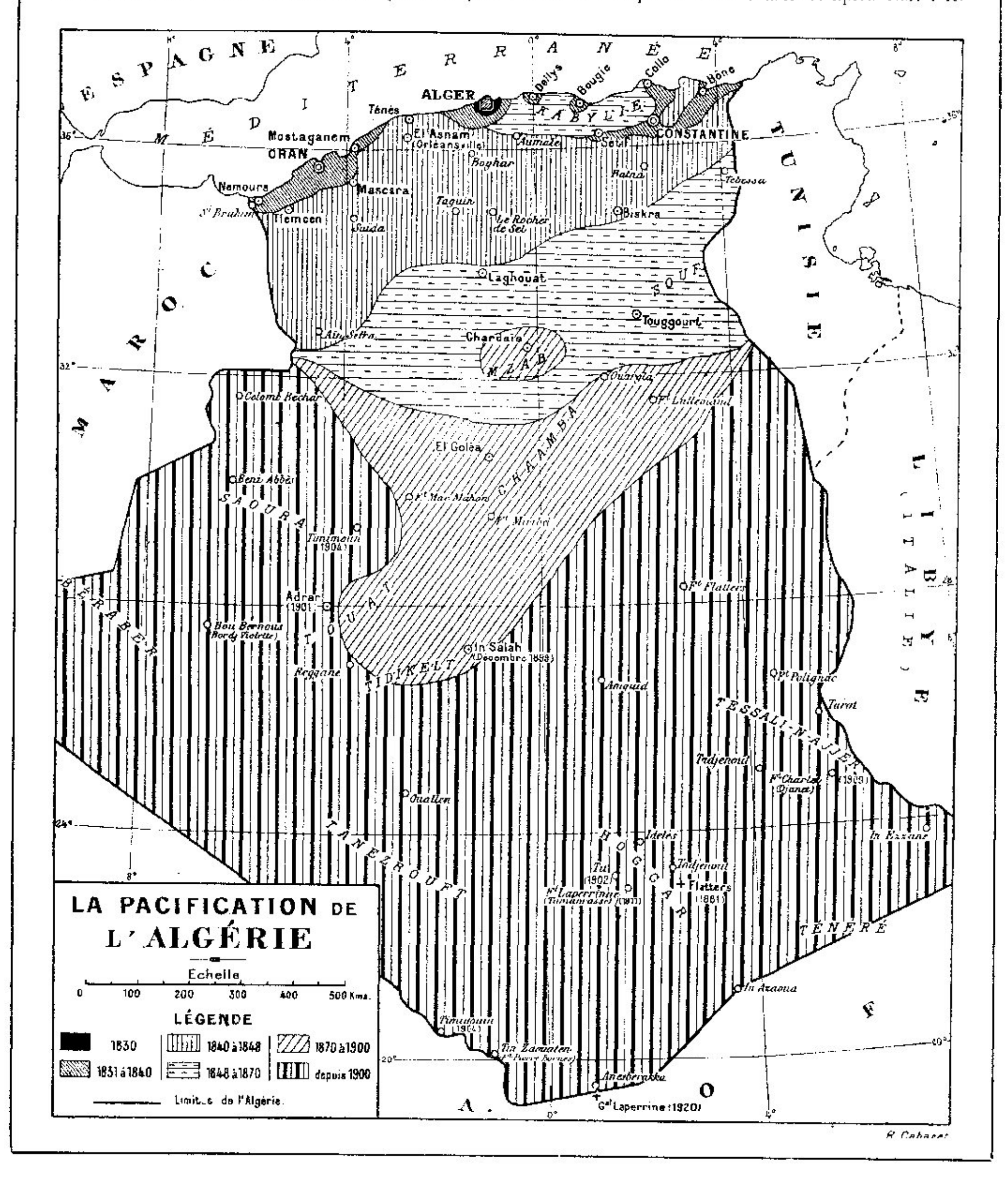
TH. PISCATORY, *Secrétaire*.

A. HENRY, imprimeur de la Chambre des Députés, rue Gît-le-Cœur, n. 8.
(Avril 1834)

lui succéda, n'avait pas le même prestige et fut abandonné par le plus grand nombre de ses partisans. Deux colonnes françaises pénétrèrent en Grande Kabylie, celle du général Cérez par le Sud, vers Dra-el-Mizan, celle du général Lallemand par la vallée du Sebou. Elles débloquèrent les postes assiégés et se rejoignirent devant Fort National. Pendant ce temps, le général Saunier pacifiait la Petite Kabylie ; le cheikh Haddad fit sa soumission (13 juillet).

La lutte se prolongea quelques mois encore dans le Sud où les Ouled Mokran de Bou Mezrag s'étaient joints à un aventurier, Bou Choucha, qui avait pris Touggourt. L'oasis fut réoccupée en janvier 1872 et les deux chefs capturés.

La répression fut sévère, mais les individus furent moins rudement châtiés que les collectivités. Quelques centaines de coupables, choisis parmi les plus compromis, furent traduits en cour d'assises. A l'exception de Bou Choucha qui fut exécuté pour avoir fait *massacrer la garnison de Touggourt, les grands chefs* ne reçurent qu'une punition assez faible : Haddad fut condamné à cinq ans de prison, Bou Mezrag à la déportation. Par contre, les collectivités furent sévèrement atteintes. La Grande Kabylie perdit l'autonomie qu'elle avait conservée après 1857 : les



الملحق رقم 12 .التوسع الاستعماري 1830 – 1900 . المرجع الموسوعة

de l'impôt foncier, sont inconnues aux indigènes, leur idiome n'a pas même de mot pour les exprimer, et la contenance se présume du nombre des bœufs employés à la culture.

Dans une telle situation, la pensée se porte naturellement sur la nécessité d'opérer, préalablement à la formation du rôle de l'impôt, le cadastre de chaque portion de territoire qu'on voudra imposer, et ce moyen se présente au premier abord comme celui dont les résultats seraient le plus exacts et le plus assurés.

Mais, après avoir recherché les ressources que le pays pourrait offrir pour l'exécution d'un travail aussi vaste, la Commission a été amenée à penser qu'indépendamment des dépenses considérables qu'il entraînerait, ce travail rencontrerait, dans son application immédiate, des difficultés presque insurmontables et qui rendraient ses résultats, soit inexacts, soit incomplets.

La Commission pense donc que l'opération cadastrale dans la Régence doit être ajournée jusqu'à l'époque où l'état meilleur et mieux constaté de la propriété, permettra d'entreprendre cette opération avec plus de chances de succès.

Jusqu'à cette époque, il sera possible de suppléer au cadastre par un recensement détaillé des propriétés, auquel des agents spéciaux seront chargés de procéder dans chacune des localités qu'on voudra soumettre à l'impôt foncier. Sans doute, les documents que fournira ce travail, sous le rapport de la contenance, comme sous celui du revenu des biens, ne seront pas toujours d'une parfaite exactitude; mais, contredits et réformés à la suite de la publication des rôles dont ils deviendront la base, ils s'amélioreront avec le temps, et cette opération provisoire, après avoir ouvert, par un procédé peu coûteux, les premières voies de l'impôt foncier dans les campagnes, procurera aussi des éléments précieux pour le travail cadastral, lorsque le moment sera venu d'y procéder.

La Commission résume ainsi les opinions qu'elle vient d'exprimer :

1° Le principe des impôts directs doit être adopté dans la régence;

2° Ils n'y seront que successivement introduits;

3° L'impôt foncier est le premier à établir;

4° A son début, il sera léger;

5° Dans les villes occupées, cet impôt peut être immédiatement exigé;

6° Pour les biens ruraux, attendu l'absence presque totale de cultures

et le défaut de bases, l'époque de sa perception sera ultérieurement déterminée, selon le développement de la richesse contributive du pays et le progrès des opérations préalables à l'établissement des rôles.

Les frais de ces opérations seront supportés, suivant un règlement à faire, par les propriétaires des biens.

7° Les habitations rurales exclusivement affectées à la culture, et les bâtiments en dépendant, ne seront pas soumis à l'impôt foncier; les terres incultes depuis plus de cinq ans en seront affranchies pour un temps qui sera déterminé par des règlements publics;

8° Quant aux impôts personnel et mobilier, dont la perception, quant à présent, ne serait possible que dans les villes, l'épreuve de l'impôt foncier et le bien-être plus ou moins prompt auquel ces villes pourront parvenir, indiqueront plus tard l'époque à laquelle on pourra sans inconvénient les établir.

Un autre impôt, celui du timbre, paraît encore à la Commission pouvoir dès à présent prendre place parmi les impôts à percevoir dans la Régence, sous la condition cependant que le taux en sera moins élevé qu'il ne l'est en France. Modérément fixé, cet impôt, d'une perception facile et peu coûteuse, qui se paie en détail, qui n'atteint que la classe aisée, paraît n'avoir aucun inconvénient et n'excitera point de plaintes.

S'il est établi, il conviendra, en considération surtout des indigènes de qui cet impôt n'est pas connu, de modérer beaucoup les amendes de contravention et de laisser à l'administration une grande latitude pour leur remise. On obviera ainsi aux résultats fâcheux qu'auraient pour eux des erreurs et des oublis qui, de leur part, seront fréquents dans les premiers temps de l'établissement du droit.

Dans l'opinion de la Commission, là doivent s'arrêter les impôts à percevoir, quant à présent, dans la Régence. Demander davantage à un pays pauvre de capitaux, d'habitants, d'industrie, ce serait le grever au-delà de ses forces et y étouffer tous les germes de prospérité.

LE DUC DECAZES, *Président.*

LE COMTE D'HAUBERSART, *Rapporteur.*

le professeraient pas; cette considération détermine la Commission à penser que ces agents doivent être musulmans.

C'est encore par le même motif, qu'elle n'admet que des musulmans dans la composition du conseil qu'elle propose d'instituer dans chacune des villes occupées de la Régence, pour l'administration supérieure des biens dont il s'agit. L'intervention de l'intendant civil qui présidera ce conseil, celle d'un agent du domaine, en qualité de commissaire du Roi, et l'approbation du gouverneur, à laquelle les délibérations devront être soumises préalablement à leur exécution, suffiront à assurer, sur les actes de ce conseil, la surveillance désirable.

La Commission propose au Gouvernement d'adopter, pour l'administration des biens des mosquées et fondations pieuses de la Régence, les dispositions suivantes :

Art. 1er.

L'arrêté du 7 décembre 1830 relatif aux fondations pieuses et biens des mosquées, doit être rapporté.

Dans chacune des villes occupées de la Régence, l'administration des biens des mosquées et fondations pieuses, la surveillance des agents, la destination et l'emploi des revenus, le jugement des comptes, seront remis, suivant un règlement à faire, à un conseil composé de musulmans et présidé par l'intendant civil ou son délégué.

Un agent du domaine, désigné par le directeur des finances, remplira, près de ce conseil, les fonctions de commissaire du Roi.

Art. 2.

Les délibérations du conseil seront, préalablement à leur exécution, soumises à l'approbation du Gouverneur ou de l'autorité déléguée par lui.

Art. 3.

Ce conseil aura sous ses ordres les agents (oukils) chargés de la recette des revenus, du payement des dépenses dûment auto-

63.

risées, et de l'exécution de toutes les mesures relatives à l'administration des biens.

Ces agents seront musulmans.

Ils seront nommés par le Gouverneur sur la présentation du Conseil.

Art. 4.

Une gestion distincte pour les biens de chaque mosquée ou fondation pieuse continuera d'exister.

Toutefois, le Conseil pourra réunir dans une masse commune, et sous la gestion d'un seul agent, les biens des mosquées et marabouts démolis ou qu'il reconnaîtra avoir définitivement perdu leur destination.

Art. 5.

Les biens des mosquées ou fondations pieuses seront affermés ou loués par adjudication publique.

Le Duc Decazes, *Président.*

Le Comte d'Haubersart, *Rapporteur.*

الملحق رقم 08 حول المؤسسات الدينية المصدر نفسه ص 495 - 496

SÉANCE DU 6 SEPTEMBRE

La commission se réunit sous la présidence de M. le général Bonnet.

Nomination du secrétaire.

On procède à la nomination du secrétaire. M. Piscatory, député, obtient la majorité des suffrages.

Lecture des instructions.

Le secrétaire lit les instructions du gouvernement remises au président par M. le ministre de la guerre. Ces instructions appellent l'attention de la commission sur les questions dont l'examen doit éclairer le gouvernement, servir de guide à l'administration et fournir à l'opinion publique les lumières qui lui manquent sur un des grands intérêts du pays.

Direction à donner au travail.

Plusieurs membres émettent et la commission partage l'opinion qu'au premier regard jeté sur un pays, sur des faits nouveaux, il est impossible de songer à résoudre des questions qui exigent information; qu'il faut donc nécessairement consacrer un certain temps à regarder, à écouter avant d'émettre et de discuter aucune opinion.

Il est décidé que la commission ne se réunira, pour délibérer, qu'après avoir employé tout le temps nécessaire à voir Alger et son territoire, Bone, Oran, et, autant que possible, les points de la côte occupés par les troupes françaises. Chacun des membres devra parcourir le pays, entrer en rapport avec les hommes bien informés, recueillir des faits, des documens, des impressions.

Pour rendre cette première information plus prompte et plus productive, il paraît à la commission que, sans restreindre chaque membre dans le cercle précis d'une spécialité, il est utile d'appeler,

par une division du travail, l'attention de chacun sur les questions les plus en rapport avec ses études et ses occupations habituelles.

Cette division du travail est arrêtée ainsi qu'il suit :

M. le général Bonnet :
La question militaire.

M. le général Montfort :
Tout ce qui est relatif aux travaux du génie et des ponts et chaussées.

M. Duval d'Ailly :
Tout ce qui est relatif à la marine.

M. Laurence :
L'administration, la législation et l'organisation judiciaire.

M. d'Haubersart :
La question de finance, d'impôt et de domaine.

M. Reynard :
Le commerce, l'industrie et les douanes.

M. de la Pinsonnière :
L'agriculture et la colonisation.

Un membre fait observer que, parmi les nombreuses questions posées par les instructions, il en est d'un ordre très élevé, tels que la convenance politique, les inconvéniens ou les avantages de la possession qui ne peuvent trouver place dans aucune des grandes divisions du travail qui viennent d'être arrêtées. — La commission le reconnaît et réserve ces questions.

Il n'est pas suffisant, dit un membre, de diriger l'attention de chacun de nous sur une certaine nature de faits ou de questions, il est encore nécessaire de trouver un moyen de faire profiter la commission tout entière des investigations spéciales, de provoquer une appréciation commune des faits recueillis, d'arriver enfin à une discussion des opinions, qu'à l'aide de ces faits un membre aura dû se former et proposera à la commission.

La commission, sentant la nécessité de donner à son travail une

RÉSUMÉ.

En terminant un rapport qui aurait été plus long encore si la Commission ne s'en était pas référée, pour tous les renseignements statistiques et pour tous les faits, soit aux procès-verbaux et rapports de la partie de la Commission envoyée en Afrique, soit à ses propres procès-verbaux, elle croit devoir résumer les principaux résultats de ses délibérations ainsi qu'il suit :

La Commission est d'avis :

1° **Que** l'honneur et l'intérêt de la France lui commandent de conserver ses possessions sur la côte septentrionale de l'Afrique;

2° **Qu'en** conservant les droits de la France à la souveraineté de toute la Régence d'Alger, il convient de borner, en ce moment l'occupation militaire aux villes d'Alger, Bone, Oran, Bougie, et au territoire déterminé en avant des deux premières de ces villes;

3° **Que** le territoire occupé en avant d'Alger, doit être protégé par une ligne de postes dont la tête sera placée au pied de la chaîne de l'Atlas à Bélida, ou dans le voisinage de cette ville, et qui s'étendra jusqu'à la mer, d'un côté vers le cap Matifou, et de l'autre, vers Coléah;

4° **Que** le territoire occupé en avant de Bone doit être protégé par une ligne de postes qui, en partant de l'extrémité du lac Felzara, et en passant par Sidi-Danden, viendra s'appuyer à la mer vers l'embouchure de la Mafrag;

5° **Qu'en** principe général, l'objet des travaux de fortification qui seront exécutés doit être de mettre les villes et postes en état de défense contre les attaques des indigènes, et que les ouvrages de fortification régulière peuvent être ajournés;

6° **Que** les forces effectives entretenues dans la Régence doivent être réduites, dès que les circonstances le permettront, et fixées à 21,000 hommes, qui seront ainsi répartis :

Pour la défense d'Alger et de son territoire.	12,000 hommes
Pour celle de Bone et de son territoire.	4,000
Pour celle d'Oran.	3,000
Pour celle de Bougie	2,000

7° **Qu'il** convient d'employer des forces indigènes comme auxiliaires des troupes françaises; et notamment d'exiger des tribus qu'elles

58.

fournissent des contingents qui ne seraient soldés que lorsqu'ils seraient appelés à servir activement;

8° Que toutes les matières qui, en France, sont réglées par la puissance législative, devront l'être, dans les possessions françaises sur la côte septentrionale de l'Afrique, par ordonnances du Roi, délibérées en Conseil des ministres, qu'en conséquence, il y a lieu de proposer une loi qui délègue au Roi la puissance législative dans ces possessions;

9° Qu'un Gouverneur général, dépositaire de l'autorité royale, doit réunir tous les pouvoirs civils et militaires; que ses pouvoirs doivent être réglés par ordonnances du Roi, délibérées en conseil des ministres, ainsi que les instructions qui lui seront données relativement à la direction générale du gouvernement;

10° Que les ordres du Roi, sur toutes les parties du service, ne doivent être transmis au Gouverneur général que par le secrétaire d'État président du Conseil des ministres; que cependant, pour tout ce qui concerne le personnel de la justice et des finances, le Gouverneur général correspondra directement avec les ministres de ces deux départements;

11° Que l'autorité du Gouverneur général, qui résidera à Alger, s'étendant sur toutes les parties des possessions françaises, les commandants de Bone, Oran et autres places doivent être sous ses ordres immédiats et ne correspondre qu'avec lui;

12° Que l'administration civile soit exercée, sous les ordres du Gouverneur général, par des administrateurs placés à Alger, à Bone, à Oran et à Bougie, qui correspondront directement avec lui;

13° Que les règles établies en France, relativement à la division de l'autorité civile et de l'autorité militaire, doivent être observées pour déterminer les attributions des commandants et des administrateurs; que cependant le Gouverneur général doit avoir le droit de déléguer, aux commandants militaires des différentes parties du territoire occupé, la portion de ses pouvoirs qu'il jugera convenable;

14° Que le premier devoir du Gouverneur général doit être de garantir la sûreté des personnes, le respect des propriétés et la liberté des cultes, de protéger l'agriculture et le commerce; qu'il ne doit avoir recours à l'emploi de la force militaire que pour réprimer les agressions, et que toute expédition qui aurait pour objet de porter l'occupation au delà des lignes tracées ne doit être entreprise que de l'ordre du Roi;

15° Que, cependant, le Gouverneur général doit s'appliquer à étendre, par toutes les autres voies, l'action de la souveraineté de la France sur les portions du pays non encore soumises;

16° Qu'il convient que le Gouverneur général soit assisté d'un conseil composé du général commandant les troupes à Alger, de l'administrateur de la province d'Alger, d'un fonctionnaire de l'ordre judiciaire désigné par le Roi, de l'intendant militaire, du directeur des finances;

17° Qu'il y a lieu d'établir un budget spécial du gouvernement d'Alger: ce budget présentera la totalité des dépenses faites pour les possessions de la France sur la côte septentrionale de l'Afrique.

Paris, le 10 mars 1834.

Le Duc DECAZES, *président.*

MOUNIER, *rapporteur.*

V

LES GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

COMMANDANT EN CHEF L'ARMÉE D'EXPÉDITION D'AFRIQUE

Comte Louis de CHAISNE de BOURMONT, Lieutenant général, puis Maréchal de France (11 avril 1830).

COMMANDANT EN CHEF L'ARMÉE D'AFRIQUE

Comte Bertrand CLAUZEL, Lieutenant général (12 août 1830).

COMMANDANT LA DIVISION D'OCCUPATION D'AFRIQUE

Baron Pierre BERTHEZÈNE, Lieutenant général (21 février 1831).

COMMANDANT EN CHEF LE CORPS D'OCCUPATION D'AFRIQUE

René SAVARY, Duc de ROVIGO, Lieutenant général (6 décembre 1831).
Théophile VOIROL, Lieutenant général, **par intérim** (29 avril 1833).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DES POSSESSIONS FRANÇAISES DANS LE NORD DE L'AFRIQUE

Comte Jean-Baptiste DROUET d'ERLON, Lieutenant général (27 juillet 1834).
Comte Bertrand CLAUZEL, Maréchal de France (8 juillet 1835).
Comte Charles DENYS de DAMRÉMONT, Lieutenant général (12 février 1837).
Comte Sylvain VALÉE, Lieutenant général, puis (11 novembre 1837) Maréchal de France (12 octobre 1837)
Thomas-Robert BUGEAUD de la PICONNERIE, Lieutenant général, puis (31 juillet 1843) Maréchal de France, Duc d'Isly (29 décembre 1840).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

Thomas-Robert BUGEAUD de la PICONNERIE, Duc d'Isly, Maréchal de France (15 avril 1845).
Christophe JUCHAULT de LA MORICIERE, Lieutenant général, **par intérim** (1er septembre 1845).
Alphonse BEDEAU, Lieutenant général, **par intérim** (6 juillet 1847).
Henri d'ORLÉANS, Duc d'AUMALE, Lieutenant général (11 septembre 1847).
Eugène CAVAIGNAC, Général de division (24 février 1848).
Théodule CHANGARNIER, Général de division (29 avril 1848).
Baron Viala CHARON, Général de division (9 septembre 1848).
Alphonse d'HAUTPOUL, Général de division (22 octobre 1850).
Amable PÉLISSIER, Général de division, **par intérim** (10 mai 1851).
Comte Alexandre RANDON, Général de division, puis (16 mai 1856) Maréchal de France (11 décembre 1851).

MINISTRES DE L'ALGÉRIE ET DES COLONIES

Prince Napoléon BONAPARTE, Général de division (24 juin 1858).
Comte Prosper de CHASSELOUP LAUBAT (24 mars 1859).

GOUVERNEURS GÉNÉRAUX DE L'ALGÉRIE

Amable PÉLISSIER, Duc de Malakoff, Maréchal de France (24 novembre 1860).
Patrice de MAC-MAHON, Duc de Magenta, Maréchal de France (1er septembre 1861).
Baron Louis DURRIEU, Général de division, **par intérim** (27 juillet 1870).
Jean WALSIN ESTERHAZY, Général de division, **par intérim** (23 octobre 1870).

SOUS-GOUVERNEURS DE L'ALGÉRIE

Comte Charles de MARTIMPREY, Général de division (16 décembre 1860).
Nicolas DESVAUX, Général de division (8 août 1864).
Louis de LADMIRAULT, Général de division (8 septembre 1865).
Baron Louis DURRIEU, Général de division (19 novembre 1866).

الملحق رقم   قائمة بأسماء من حكموا الجزائر المصدر نفسه ص

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر

1- الزهار أحمد الشريف. **مذكرات نقيب أشراف الجزائر 1754- 1830.** تحقيق أحمد توفيق المدني. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. الجزائر. 1980.

2- المزاري بن عودة. **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا.** تحقيق ودراسة يحي بوغزيز. ج2. دار الغرب الاسلامي. ط1. بيروت لبنان. 1990.

3- ألكسي دو طوكفيل .**نصوص عن الجزائر وفلسفة الاحتلال والاستيطان** .تر ابراهيم صحراوي .ديوان المطبوعات الجامعية.2008 .

4- بيربروجير أدريان. **مع الأمير عبدالقادر رحلة وفد فرنسي لمقابلة الأمير عبدالقادر في البويرة 1837 – 1838.** ترجمة وتعليق أبو القاسم سعدالله. منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة لوطنية وثورة اول نوفمبر 1954. الجزائر. 2005.

5- حمدان خوجة. **المرآة** تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري. ط خاصة. المؤسسة الوطنية للإتصال النشروالإشهار.الجزائر. 2008.

6- **مذكرات الأمير عبدالقادر** .تحقيق بناني محمد الصغير ،سماتي محفوظ،ألجون محمد الصالح.دار الأمة .2008 .

7- وليام شالر.**المذكرات**.تعريب وتقديم اسماعيل العربي.المؤسسة الوطنية للكتاب .الجزائر 1985 .

1- La Commission D'Afrique .Procès-Verbaux Et Rapports De La Commission Special 1833 Imprimmrie Royal Paris 1834 .

2- Georges Yver. Les Correspondances Du Capitaine Daumas .Maarifa.2008.

1-d'Eugene guenier. L'encyclopedie coloniale et maritime. Algerie et sahara .t1.1946.

قائمة المراجع

1- أديب حرب. **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادر الجزائري 1808 – 1847**. ج1.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.ط1. الجزائر. 1983.

2- اجرون شارل روبير. **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919**. ج1 ترجمة م حاج مسعود وأ.بكلي. دار الرائد للكتاب. الجزائر .2007 .

3- أوليفي لوكور غرانميزون. **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**. ترجمة نورة بوزيدة. دار الرائد للكتاب. الجزائر. 2008.

4- أندري برنيان،أندري نوشي ،ايف لاكوست. **الجزائر بين الماضي والحاضر**. ترجمة اسطنبولي رابح ومنصف عاشور. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1984

5- أديب مروة. **الصحافة العربية نشأتها وتطورها**. دار الأداب.بيروت.1962 .

6- أجرون شارل روبير. **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871 – 1919 ج 1** .دار الرائد للكتاب الجزائر .2007 .

7- الجيلالي عبدالرحمان. **تاريخ الجزائر العام ج3** دار الثقافة.ط4. بيروت. لبنان. 1980.

8- الجيلالي عبدالرحمان. **تاريخ الجزائر العام ج4** دار الثقافة.ط4. بيروت. لبنان. 1980.

9- التميمي عبدالجليل. **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الجزائر وتونس وليبيا 1816 -1871** .منشورات ديوان المطبوعات الجامعية.ط2 .الجزائر. 1985 .

10- السليماني أحمد. **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**. مطبعة دحلب. الجزائر.

11- العربي إسماعيل. **العلاقات الدبلوماسية الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر**. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 1982 .

12- العلوي محمد الطيب.**مظاهر المقاومة الجزائرية** .دار البعث .1985 .

13- الزبير سيف الإسلام .**تاريخ الصحافة في الجزائر** .الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .الجزائر .1971 .

14- الزبيري محمد العربي.**الكفاح المسلح في عهد الأمير عبدالقادر**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.1982 .

15- الزبيري محمد العربي.**التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين 1792 – 1830** .المؤسسة الوطنية للكتاب. 1985.

16- الزبيري محمد العربي.**مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط2 .1985 .

17- السنهوري عبدالرزاق أحمد .**الوسيط في شرح القانون المدني ج7**.د ن ع.القاهرة.1993.

18- بوعزة بوضرساية.**الحاج أحمد باي رجل دولة مقاوم** .(رسالة ماجستيرغير منشورة).معهد التاريخ .جامعة الجزائر.1992 .

19- بوعزة بوضرساية وآخرون.**الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19 م** .منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 .2007 .

20- بقطاش خديجة. **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830- 1871.** منشورات دحلب. الجزائر. 2007.

21- بوعزيز يحي. **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية و الدولية.** ديوان المطبوعات الجامعية. 1999 .

22- بوعزيز يحي. **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830 - 1954** .ديوان المطبوعات الجامعية. 2007.

23- بن عبدالكريم محمد. **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته.** دار الثقافة. بيروت. لبنان. 1972 .

24- بهلول محمد بلقاسم حسن. **القطاع التقليدي في الزراعة في الجزائر**. المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر. 1985.

25- بن نعيمة عبد المجيد، بن معمر محمد، الحمدي أحمد. **موسوعة أعلام الجزائر 1830 – 1954** .منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر. 2007.

26- بن داهة عدة. **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830 – 1962** .ج1 .منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر. 2007 .

27- بن أشنهو عبد اللطيف .**تكون التخلف في الجزائر**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع. (د ت).

28- تشرشل شارل هنري. **حياة الأمير عبد القادر**. ترجمة وتقديم أبو القاسم سعدالله. الدار التونسية للنشر. تونس. 1974.

29- تاوتي الصديق.**المبعدون إلى كالدونيا الجديدة**. دار الأمة.2007 .

30- جوليان شارل أندري. **تاريخ الجزائر المعاصرة** .ترجمة المعهد العالي للترجمة. شركة دار الأمة.ط1 .الجزائر. 2008 .

31- حليمي علي عبدالقادر. **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830** المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي. الجزائر. 1982

32- حوحو رضا.**مشروع السكة الحديدية الفرنسية في الجزائر وأثرها في تدعيم سلطة الاحتلال 1830 -1914** .(رسالة ماجستير غير منشورة).معهد التاريخ قسنطينة .2005 .

33- حرب أديب. **التاريخ العسكري والإداري للأمير عبدالقادرج1 1808 – 1847**.الشركة الوطنية للنشر والتوزيع .ط1 .الجزائر. 1983.

34- خيثر عبد النور،سعيدي مزيان،بوقجاني أحمد .**منطلقات وأسس الحركة الوطنية 1830 -1954** .منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1954 .2007 .

35- دودو أبو العيد. **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 -1855** . المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر .1989.

36- زوزو عبدالحميد. **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1900** .طبعة منقحة ومزيدة .ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 2007 .

37- سعدالله أبوالقاسم. **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر.** ق1ط2.الشركة الوطنية للنشر والإشهار الجزائر 1981.

38- سعدالله أبوالقاسم. **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال** ط3 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1982

39- سعدالله أبوالقاسم. **تاريخ الجزائر الثقافي 1830 – 1954** ج6 .دارالغرب الإسلامي. بيروت. لبنان .1998.

40- سعدالله أبوالقاسم. **الحركة الوطنية الجزائرية** ج1 .دار البصائر. الجزائر 2007 .

سعدالله أبو القاسم.**رائد التجديد الإسلامي محمد بن العنابي.** دارالغرب الإسلامي ط2 .2000.

41- سعيدوني ناصر الدين.**موظفو الدولة الجزائريةفي القرن 19 م**.المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.1987 .

42- سعيدوني ناصرالدين. **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة** ج2 المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1988.

43- عباد صالح. **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1930** .ديوان المطبوعات الجامعية. ب ت 1999.

44- عبيد مصطفى. **الجزائر في كتابات توماس اسماعيل اوربان 1812 – 1884 دراسة تاريخية تحليلية**. (رسالة ماجستيرغير منشورة). قسم التاريخ. جامعة الجزائر. 2008.

45- عميراوي حميدة. **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية 1827 – 1840** .رسالة ماجستير. قسم التاريخ. جامعة قسنطينة. 1983 .

46 عميراوي أحميدة. زاوية سليم. زغداوي محمد. **السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830 – 1954** .منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر. 2007.

47- غربي الغالي وآخرون. **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد** . منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 .الجزائر. 2007.

48- فركوس صالح .**أحمد باي قسنطينة 1826 – 1850.** ديوان المطبوعات الجامعية.الجزائر. 1993 .

49- فركوس صالح.**تاريخ الجزائر المراحل الكبرى** .دار العلوم للنشر والتوزيع .2005 .

50- كرمية مسعودة.**الإدارة الفرنسية في الجزائر 1830 – 1848** .(رسالة ماجستير غير منشورة).معهد التاريخ .الجزائر.1987 .

51- كاشة الفرحي بشير.**مختصر وقائع وأحداث ليل الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830 – 1862** .المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار.2007 .

52- قنان جمال. **نصوص سياسية جزائرية في القرن التاسع عشر 1830- 1914** .ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. 2007.

53- قنان جمال. **معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619- 1830** .المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. الجزائر. 2007.

54- قنان جمال. **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830 -1944.** منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 .الجزائر. 2007 .

55- مهساس أحمد. **الحركة الوطنية في الجزائر 1914 – 1954** دار المعرفة. الجزائر 2007.

56- محفوظ قداش. **جزائر الجزائرين تاريخ الجزائر 1830 – 1954** .ترجمة محمد المعراجي. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار. الجزائر. 2008.

57- مهديد إبراهيم .**القطاع الوهراني مابين 1850 – 1919** .منشورات دار الأديب 2006.

58- مجاهد مسعود.**الجزائر عبر الأجيال.**الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.الجزائر(دت)

59- هلايلي حنيفي. **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني.** ط1 .دار الهدى. عين مليلة. الجزائر. 2007.

60- هلال عمار .**أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830 – 1962** .ديوان المطبوعات الجامعية .1995 .

المقالات

1- التميمي عبدالجليل.**اتفاق كلوزيل باي تونس.**المجلة التاريخية المغربية.عدد يناير1980.

2- براح أحمد. **الإدارة الاستعمارية الجماعات المحلية نموذجا.** المصادر13.نوفمبر 2006.

3 - سعيدوني ناصرالدين.**معركة نافرين 1827** .مجلة الدراسات التاريخية.العدد 6 (1992).

4- شويتام أرزقي.**مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي للجزائر.**مجلة الدراسات التاريخية.العدد6 (1992).

5- طاعة سعد. **دور الاحتلال الاستيطاني في سياسة فرنسا في الجزائر وفي تنظيم المستعمرة**. المصادر 17 .السداسي الأول 2008 .

6- عميراوي حميدة. **حمدان خوجة ...حياته وأثاره**. **الثقافة** 90 .ديسمبر 1985.

7- عميراوي أحميدة.**صحيفة ورقة خبور الجزائر مصدر نادرفي سياسة فرنسا الإعلام.**مجلة المصادر.العدد11 (2005).

8- مياسي إبراهيم. الاستيطان الفرنسي في الجزائر. **المصادر.** 2001 .

9- هنري ماسي .**الدراسات العربية في الجزائر 1830 – 1930** .المجلة الإفريقية. العدد356 (1933).

المواقع الإلكترونية:

1-www.algerie-ancienne.com

فهرس المحتويات

التقارير الإضافية

الفصل الرابع: انعكاسات تقارير اللجنة عى الوضع في جزائر مابعد 1834